

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها



السيد عبد الوهاب عرفة

المحامي لدى النقض

رئيس قسم المراجعة بمكتب الشهر العقاري سابقا

دار الفكر الجامعى

أمام كلية الحقوق - الاسكندرية

ت: ٤٨٤٣١٣٢

إهداء ٢٠١٥

الاستاذ / السيد عبد الوهاب عرفه
جمهورية مصر العربية

المرجع في :

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها

(م ١٠١ إثبات ، م ١١٦ مرافعات) وأحكامها وشروط أعمالها
فى ضوء قانون الإثبات وقانون المرافعات وأحكام النقض المدنى

إعداد

السيد عبد الوهاب عرفه

المحامى لدى النقض

رئيس قسم المراجعة بمكتب الشهر العقارى سابقا

2015

دار الفكر الجامعي

٣٠ شارع سوئير - الاسكندرية

ت : ٤٨٤٣١٣٢

إسم الكتاب : الدفع بعدم حواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها

المؤلف : السيد عبد الرهاب عرفه

الناشر : دار الفكر الجامعي

٣٠ شارع سوتير- الإسكندرية - ت ، ١٨٤٣١٣٢ (٠٣)

بريد إلكتروني : Email.: magdy.Kozman2010@gmail.com

حقوق التأليف : جميع حقوق الطبع محفوظة. ولا يجوز إعادة طبع أو استخدام كل أو جزء من هذا الكتاب إلا وفقاً للأصول العلمية والقانونية المتعارف عليها.

الطبعة : الأولى

سنة الطبع : ٢٠١٥

رقم الإيداع : ٢٠١٤ / ٢٣٢٧٩

ترقيم نولي : 978-977-379-275-9

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾

(سورة الحج آية ٣٨)

﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾

(سورة المائدة الآية ٤٥)

ومن الحديث الشريف :

(دعوة المظلوم (مستجابة) ، وإن كان فاجراً ، ففجوره على نفسه) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةٌ

لأجل (استقرار المعاملات) ، وأن الحكم هو (عنوان الحقيقة) ، اقتضت . حكمة التشريع : أن يكون للأحكام قدسيته واحترامها ، والاسادة الموضوعية في البلاد ، وعمت الاضطرابات والقلق ، وحدث فيها التمرد والعصيان ، والانقسام وعدم اللامبالاه ، لذا فقد استقر الأمر على : أن فصل الحكم في مسألة ما بذاتها (فصلاً قاطعاً) ، بعد أن تناقش فيها أطرافها ، واستقروا بشأنها استقراراً جامعاً مانعاً ، (يمنع من العودة إلى مناقشتها من جديد ، ولو بنى الحكم على (باطل) أو إجراء باطل ، ولا يملك القاضي مصدره تعديله أو إلغاؤه .

(طعن ٢٤٩٨ / ٥٧ ق جلسة ١٧ / ٧ / ١٩٩١)

(طعن ٦٦٣ / ٦٢ ق جلسة ١٠ / ٤ / ١٩٩٣)

(طعن ١١٧ / ٥٩ ق جلسة ٢٥ / ٦ / ١٩٨٩)

بشرط تحقق شروط ثلاثة هي :

(١) وحدة الخصوم ، (٢) ووحدة الموضوع ، (٣) ووحدة السبب .
بخصوص المسألة أو الحق المتنازع فيه ، بحيث إذا تغير أو اختلف أحد الخصوم أو جميعهم ، كان ذلك مانعاً من الاحتجاج (بقوة الأمر المقضي فيه) كى يحاج به ، وأن الأحكام المدنية (نسبية) قاصرة على أطرافها ، وخلفهم العام الوارث ، (فيلتزمون) به كما يلتزم به ورثتهم من بعدهم ، أما (خلفهم الخاص المشتري) ، فيلتزم به إذا لم يسجل عقده عن الحق الذي تلقاه من بائعه وقت صدور الحكم النهائي الصادر في مواجهة الأخير .

(طعن ٧٩٢ / ٤٩ ق جلسة ١١ / ١ / ١٩٨٣)

أما إذا (١) (سجل عقده) ، (قبل) صدور الحكم النهائي بخصوص الحق الذي تلقاه منه ، (٢) ولم يكن طرفاً فيه ، (فلا يحتاج عليه بذلك الحكم) . ولا يسرى في حقه ، ولا يرتب ذلك الحكم نقل الملكية لذلك الصادر لصالحه الحكم النهائي .

(طعن ٦٧٠ / ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧ / ١١ / ٢٦)

(طعن ٩٨٣ / ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠ / ٥ / ١٣)

وللمشتري الذي سجل عقده الرضائي قبل صدور ذلك الحكم النهائي (طلب عدم الاعتداد به) حيث (لم يكن طرفاً فيه) .

(طعن ٣١٧٧ / ٣٩٢٢ / ٦١ ق جلسة ١٩٩٦ / ٣ / ٢١)

إلى جانب أنه بتسجيل عقده الرضائي ومن فور (التسجيل) ، انتقلت إليه (الملكية) من البائع المشترك ، فأصبح ذلك البائع ، بائعاً للملك الغير (وهو ملك المشتري الذي سجل عقده قبل صدور الحكم النهائي للمشتري الثاني من البائع المشترك) مما يعيب ذلك الحكم النهائي (بالبطلان) لصدور في مواجهة بائع غير مالك ، لأنه لا يكفي لنقل الملكية (تسجيل ذلك الحكم) ، بل يجب أن يكون صادر من (مالك بموجب عقد مسجل أو حكم صحة تعاقد مسجل) لأنه من غير الممكن أن يكون للمشتري من (الحقوق) ، أكثر مما هو لسلفه البائع له .

(طعن ٣٦٢٧ / ٦٦ ق جلسة ٢٠٠٩ / ٣ / ٣)

وأن الأحكام المدنية (نسبية) على النحو سالف الإشارة ، باستثناء الأحكام الجنائية ، وأحكام دعاوى الإفلاس ، وأحكام الحالة المدنية والنسب ، وأحكام الإلغاء الصادرة من محكمة القضاء الإداري .

(طعن ١٢٩٠ / ٥٥ ق جلسة ١٩٩٢ / ٧ / ١٠)

فتلك الأحكام (مطلقة وحجة على كافة الناس) . ويلاحظ : أن (قوة الأمر المقضي) هي من (النظام العام) وأنها (دليل قاطع غير قابل لإثبات

العكس ، وأن القاضي ملزم بتطبيقه من تلقاء نفسه ، ولو لم يتمسك به الخصوم (المواد ١٠١ إثبات ، م ١١٦ مرافعات) .

(طعن ١٦٣٧ / ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩ / ١٢ / ٢٧)

وية يتب عليه كآثر :

أ- امتناع عودة الخصوم إلى مناقشة ، ما سبق أن تجادل فيه الأطراف في الدعوى السابقة .

ب- كما لا يمكن دحض ذلك الدليل سواء (بالاقرار أو اليمين الحاسمة) (م ١٩ إثبات) .

ج- وأنه يعلو ويسموا على اعتبارات (النظام العام) (طعن ١٠٩ / ٤٣ ق جلسة ١٩٨٠ / ١ / ٢٨) (طعن ٢٠٥٦ / ٥٢ ق ق جلسة ١٩٨٦ / ٦ / ٢٥) ، وأن على من يتمسك بالدفع بعدم جواز الدعوى لسابقة الفصل ، اقامته (الدليل) على تحقق ذلك الدفع .

(طعن ١٣٠ / ٤٧ ق جلسة ١٩٧٩ / ١٢ / ٢٧)

على أنه وإن كان الالتزام (بحجية الأحكام) من (النظام العام) وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ، ويجوز اثارها لأول مرة أمام (محكمة النقض) ، إلا أن ذلك مشروط : بأن تكون (جميع عناصره الواقعية) ، للامام بها ، يلزم أن تكون مطروحة ومتوافرة أمام (محكمة الموضوع) .

(طعن ٣٤٣ / ٥٣ ق جلسة ١٩٨٦ / ١٢ / ٧)

(طعن ٤٧٦ / ٥٦ ق جلسة ١٩٩١ / ٤ / ٢١)

ويلاحظ أيضا : أن أهم ركن في أركان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل هو (ركن السبب) ، فإن اختلف أو تمايز في الدعويين السابقة واللاحقة ، امتنع التحدي والتمسك بقاعدة (عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها) .

وأنه لا يكفى مجرد (التشابه أو التماثل) فى سبب الدعويين (طعن ١١ / ٣٢ / ٤٦ ق جلسة ١٧ / ١ / ١٩٧٩) فتماثل الأسباب لا يمنع من اعتبارها متعددة ومختلفة (طعن ٥٥٨ / ٧٠ ق جلسة ١١ / ١ / ٢٠١٤) بل يجب (أن يكون السبب فى الدعوى السابقة هو (نفس وذات السبب) فى الدعوى الحالية المنظورة . كى يمكن أن يدفع ويتحدى بهذه القاعدة (موضوع ذلك الكتاب) .

وأخيراً يلاحظ : أن (الحكم) رغم حوزته (بنهايته) (قوة الأمر المقضى) ، وصدوره من محكمة ثان درجة الاستئناف ، أو بمرور (مدة أربعون يوماً) على صدور حكم أول درجة المقرر للطعن عليه دون مطعن ، وتقديم شهادة من جدول الاستئناف تفيد (عدم حصول طعن بالاستئناف خلال المدة سالفة الذكر) ، يجوز مع ذلك النزول عنه وعن الحق الثابت به (صراحة) ، أو ضمناً (م ١٤٥ مرافعات) .

(طعن ٢٥٤٣ / ٥٢ ق جلسة ١٥ / ١٢ / ١٩٨٨)

وفى النهاية نرجو أن يحوز هذا العمل البسيط رضاء الجميع عنه والله الموفق.

ت : (٠١٠٦٩٢٤١٦٥٤) .

المؤلف

امضاء

النصوص القانونية التي تحكم موضوع الكتاب

أولاً : قانون الإثبات رقم ١٩٦٨/٢٥ :

حجية الأمر المقضى

مادة ١٠١ : الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى تكون (حجة) فيما فصلت فيه من (الحقوق) . ولا يجوز قبول (دليل) ينقض هذه الحجية . ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في (نزاع) قام بين (الخصوم أنفسهم) دون أن تتغير (صفاتهم) وتتعلق (بذات الحق) (محلا وسببا) . وتقضى المحكمة بهذه الحجية (من تلقاء نفسها) .

مادة ١٠٢ : لا يرتبط القاضى (المدنى بالحكم الجنائى) إلا في (الوقائع) التى (فصل فيها هذا الحكم) ، وكان فصله فيها (ضرورياً) .

ثانياً : قانون المرافعات رقم ١٩٦٨/١٣ :

مادة ١١٦ : الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها (تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها) .

الباب الأول
التعريف بقاعدة عدم جواز نظر الدعوى

الباب الأول

التعريف بقاعدة عدم جواز نظر الدعوى

أولاً : قاعدة عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل :

هى : (قاعدة قانونية موضوعية) ، وليست كما يرى (البعض) من (الفقه) أنها (قرينة قانونية قاطعة) (غير قابلة لإثبات العكس) لتعلقها (بالنظام العام) .

ويلاحظ : أن (قوة الأمر المقضى) ، لا تثبت (للحكم) إلا إذا كان (نهائياً) إما بصدور من (المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية) ، أو من محكمة ثان درجة وهى (محكمة الاستئناف العالى) ، أو مرور مدة ٤٠ يوم من صدور حكم أول درجة المقررة للطعن عليه ، (دون طعن) .

(طعن ٥٠٨٠ / ٦٢ ق جلسة ١٣ / ٣ / ١٩٩٦)

الفرق بين حجية الأمر المقضى ، وقوة الأمر المقضى :

هو أن (الحجية) تثبت لكل (حكم قطعى) حاسم للنزاع كلياً أو جزئياً ، أو فاصل فى (دفع) سواء (شكلى أو موضوعى) (كالدفع بعدم الاختصاص ، أو الدفع بالتقادم مثلاً) .

فالحجية : تثبت لكل (حكم قطعى) ولو لم يكن نهائياً وهى قاصرة على طرفى الخصومة اعمالاً لمبدأ حجية الأحكام ونسبيتها (م ١٠١ إثبات) .

(طعن ٥٠ / ٧ ق جلسة ٢٨ / ١٠ / ١٩٨٤)

أما قوة الأمر المقضى : فتثبت (للحكم النهائى) فقط وهو يكون كذلك : إذا مر على صدور حكم أول درجة أربعون يوماً ، ولم يطعن عليه

خلالها ، أو طعن عليه في الميعاد وتأيد (استثنائيًا) وتثبت للحكم النهائي الاستثنائي ولو طعن عليه بالنقض .

(طعن ١٤٨٩ / ٦١ ق جلسة ١٩٩٧ / ١٢ / ٢١)

فقوة الأمر المقضى فقط : هي التي إذا توافرت شروطها من اتحاد الخصوم بصفاتهم ، وليس بشخصهم ، مع اتحاد المحل والسبب - تمنع من معاودة نظر نفس المسألة أو النزاع في دعوى لاحقة بين نفس الخصوم وأن قاعدة قوة الأمر المقضى : هي من (النظام العام) طبقًا (م ١٠١ إثبات) ، فللمحكمة:

أن تقضى بها من تلقاء نفسها ، وللخصوم : التمسك بها في أى مرحلة من مراحل الدعوى .

وحجية الأمر المقضى من (النظام العام) ولا تعارض في ذلك مع نزول الصادر لصالحه الحكم عن الحق الثابت به ويجوز أن يكون النزول ضمنيًا (م ٩٠ / ٢ مدنى) .

(طعن ٢٥٤٣ / ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨ / ١٢ / ١٥)

وأنه : إذا صدر (حكم نهائي) ، فإنه يجوز للخصوم (النزول عنه) وعن الحق الثابت به (م ١٠١ إثبات وم ١٤٥ مرافعات) .

(طعن ٢٧٨ / ٤٤ ق جلسة ١٩٧٧ / ٥ / ٤)

وتثبت قوة الأمر المقضى : التي هي من (النظام العام) (للحكم) أمام (المحكمة) التي لها ولاية الفصل في موضوعه ، فإذا صدر (حكم) من (محكمة مدنية) ، لا يكون له (حجية) أمام (المحكمة الادارية) ، والعكس (صحيح) لصدوره خارج حدود ولايتها .

(طعن ٤٣ / ٥٥ ق جلسة ١٩٧٩ / ٣ / ١١ ص ٧٧٤)

والحكم : يكون له (حجية) أمام (المحكمة) ذات الولاية بالنسبة لموضوعه : ولو كانت غير مختصة به نوعيًا أو محليًا ، ولو كان الحكم معيًّا (بعبء البطلان) . وقد شرعت قاعدة : عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل في الموضوع بين نفس الخصوم لاعتبارات :

أ- استقرار المراكز القانونية والمعاملات بين الناس ، وعدم اشاعة الفوضى في المجتمع ولضمان حسن سير العدالة .

ب- احترام الأحكام ، وعدم زعزعة الثقة بها من أن الحكم هو (عنوان الحقيقة) .

شروط ثبوت حجية الأمر المقضى :

هى أن يكون (حكم قضائى) و(صادر من محكمة مختصة ، وأن يكون (قطعى) فاصل فى النزاع على النحو الآتى :

١ - أن يكون حكم قضائى صادر من جهة قضائية ، لها ولاية الفصل فيه .

(طعن مدنى رقم ٣٢٢ / ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨ / ٢ / ٢٩)

ومثاله : المحاكم المدنية والجنائية والادارية ، أما القرارات التى تصدر من جهات غير قضائية ، فلا تعد أحكاماً ، ومثالها : قرار النيابة العامة بحفظ الشكوى ، وقرار لجنة تقدير الضرائب . ويجب أن يصدر الحكم من المحكمة بمقتضى سلطتها القضائية ، وليست الولاية ، ومثال الأخيرة : التصديق على محضر الصلح بين الخصوم ، وحكم قاضى البيوع برسو المزداد .

٢ - صدور الحكم من محكمة مختصة لها ولاية الفصل فى الموضوع : ويموز الحكم (الحجية) ولو صدر باطلاً ، ولا يملك القاضى الذى أصدره (تعديله) ، ولكن إذا كان ميعاد الطعن مفتوحاً : جاز الطعن عليه أمام محكمة ثان درجة .

٣ - أن يكون الحكم قطعياً فاصل فى النزاع وحاسم له جزئياً أو كلياً أو فاصل فى دفع شكلي أو موضوعي (طعن ٣٠٨ / ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤ / ٣ / ٣١) .

أما الأحكام غير المنتهية للخصومة : فلا تحوز الحجية ومثالها : الأحكام التحضيرية ، والأحكام التمهيدية ، والأحكام الوقتية الصادرة من القضاء المستعجل .

ويلاحظ بصدد أحكام القضاء المستعجل أنه إذا كانت (مراكز الخصوم) لم يطرأ عليها تغيير ، كان لها الحجية .

(طعن مدنى ٤٠٧ / ٣١ ق جلسة ١٩٦٨ / ٢ / ٧)

بينما ذهبت أحكام أخرى أنها ليست لها حجية ، مهما تغيرت الظروف (طعن ٥٥ / ٢٢ ق جلسة ١١ / ٣ / ١٩٥٤)

ويلاحظ : أن حجية (الحكم القطعي) تظل (مؤقتة) إلى أن ينقضي ميعاد استئنافها دون طعن ، فتتقلب إلى (قوة الأمر المقضي) تحول صاحبها الصادر لصالحه (حق التنفيذ الجبري، وأخذ حق اختصاص) .

الأحكام التحضيرية :

هي التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى (كالحالة إلى التحقيق لسامع الشهود) .

الأحكام التمهيدية :

هي التي تصدر قبل الفصل في الموضوع (كندب خبير) أو (الاستجواب). حيث يجوز العدول عنها بعد إصدارها وفق ضوابط (م ٩ إثبات) (طعن ١٨٢ / ٦٣ ق جلسة ٢٤ / ٦ / ١٩٩٧) .

الأحكام الوقتية :

وهي التي تصدر في طلبات وقتية دون مساس بموضوع الدعوى كالأحكام المستعجلة بتعين حارس قضائي ، أو إثبات حالة ، والحكم بنفقة مؤقتة .

الأحكام التهديدية :

وهي التي تصدر ضد (المدين) وتحكم عليه (تهديدًا) عن كل فترة تأخير في السداد . وتكمن الحجية في (منطوق الحكم) دون الأسباب ، إلا إذا ارتبطت به ارتباطًا وثيقًا واتصالًا حتميًا لتحديد معناه أو تكمله .

الأحكام المستعجلة :

وهي لا تحوز حجية أمام (قاضي الموضوع) ، لكونها (وقتية) لا تمس أصل الموضوع ، وليس لها حجية (مهما تغيرت الظروف) .

(طعن ٥٥ / ٢٢ ق جلسة ١ / ٣ / ١٩٥٤)

أجزاء الحكم التي تثبت لها الحجية :

١- الوقائع :

وتتضمن عرضاً للنزاع وطلبات ودفع ودفاع المدعى الخصم .
وهذه الوقائع ليست لها حجية ، ولكن إذا كانت تكمل منطوق الحكم
بحيث يكون ناقصاً بدونها هنا تحوز حجية الأمر المقضى .

(استئناف مصر جلسة ٣٠ / ١١ / ١٩٢٥)

٢- الأسباب :

وتبين الوقائع والمستندات والدفع ، ورد المحكمة عليها وسندها .
وتثبت الحجية للأسباب إذا كانت مرتبطة بالمنطوق ارتباطاً وثيقاً
وحتماً يحدد مداه أو يكمله .

(طعن ٦٠٧ / ٤٠ ق جلسة ٢١ / ٤ / ١٩٨٠)

(طعن ٩٢٤ / ٦٩ ق أحوال شخصية جلسة ١٥ / ١٢ / ٢٠٠٣)

٣- المنطوق :

وهو ما تقضى به المحكمة .

وتثبت الحجية في الأصل (للمنطوق) الذي هو (عنوان الحقيقة) ، ولا
يحوز الحجية منها إلا ما كان (فاصلاً) ، فعبارة (ما عدا ذلك من طلبات) تعنى
أن الحجية لا تثبت إلا (للطلبات التي ناقشتها المحكمة) وكانت محل بحث ،
ولا تمتد إلى ما لم تكن قد تعرضت له المحكمة بالفعل .

(طعن ٢٩٠٢ / ٥٩ ق جلسة ١٦ / ١٢ / ١٩٩٣)

(طعن ٢١٠ / ٦٠ ق جلسة ٢٧ / ١٢ / ١٩٩٨)

شروط الدفع بقوة الأمر المقضى :

١ - أن يكون الحكم (نهائياً) :

أى صادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية ، أو من محكمة الاستئناف العالى ، وهما محكمة ثان درجة فى حدود الاختصاص القيمى للدعوى .

ويلاحظ أن (قوة الأمر المقضى) هى صفة تلحق (بالحكم النهائى) ولو كان مما يجوز الطعن فيه بالنقض .

(طعن ٩١٥ / ٤٤ ق جلسة ٣٠ / ٣ / ١٩٧٨)

(طعن ٢٣٣٦ / ٥٢ ق جلسة ٧ / ٢ / ١٩٨٨)

(طعن ٣٢٥ / ٦٣ ق أحوال شخصية جلسة ٢٨ / ١٢ / ١٩٩٨)

٢ - سبق الفصل فى النزاع بالاجابة أو الرفض :

ويستثنى منه : أ- الحكم برفض الدعوى بحالتها .

(طعن ١٧٨ / ٥٩ ق جلسة ٢١ / ٦ / ١٩٩٤)

ب- اقامة الدعوى من دائن متضامن واحد .

٣ - أن يكون بين ذات الخصوم مع وحدة الموضوع والسبب :

(طعن ٦٠٥ / ٥٢ ق جلسة ١٧ / ٣ / ١٩٩١)

وسوف نتناول عناصر الدعوى فيما يلى :

أولاً : وحدة الخصوم بصفاتهم وليس بأشخاصهم :

ذلك أن الأحكام المدنية (نسبية) قاصرة على (أطرافها والخلف العام (الوارث) مثلها في ذلك مثل (العقود المدنية) .

ويشترط في وحدة الخصم :

أن يكون أحد هؤلاء الخصوم ، خصماً للآخر في النزاع الذي صدر فيه الحكم ، وليس خصماً معه ، فإذا تغير أحد الخصوم أو جميعهم ، امتنع الاحتجاج بحجية الحكم وحيازته قوة الأمر المقضي . ولو كان صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة .

(طعن ٦٤٢ / ٥٢ ق جلسة ١٨ / ١٢ / ١٩٨٨)

(طعن ١٣٩ / ٥٦ ق جلسة ١٩ / ٧ / ١٩٩٢)

(طعن ١١٩٦ / ٥٣ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٩٠)

وأن يكون الخصم (خصماً أصلياً حقيقياً) : وجهت له أو منه طلب ، وقضي له أو عليه في كل أو بعض طلباته (طعن ١١٣٠ / ٥٠ ق جلسة ٨ / ٣ / ١٩٨٤) .

ويقصد باتحاد الخصوم كشرط لكسب قوة الأمر المقضي : صفات الخصوم وليس أشخاصهم .

(طعن ٢٨٠٣ / ٦٤ ق جلسة ١١ / ٧ / ١٩٩٥)

ثانياً : وحدة الموضوع :

فيشترط في الدفع المبدى لقوة الأمر المقضي أن يكون الحق المطالب به ، في الدعوى المنظورة حالياً والمائلة . هو ذات الحق الذي فصل فيه الحكم السابق (طعن ٤٠٧ / ٣٥ ق جلسة ٢٥ / ١٢ / ١٩٦٩) ، وكمثال : إذا كان الحكم السابق صادر بخصوص حصة بالمشاع ، والدعوى المنظورة الحالية عن

شقة محددة مفرزة، امتنع الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها (لاختلاف الموضوع) .

وأن مناط معرفتنا أن محل الدعويين متحدا هو : تحقق القاضي أن قضاءه في الدعوى الجديدة هو مجرد تكرار للحكم السابق ، فلا يكون منه فائدة، أو يكون مناقضا للحكم السابق فيترتب عليه وجود حكمين متناقضين.

(طعن ١٠٩٧ / ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤ / ١ / ٣١)

والعبرة هي : بالطلبات التي فصل فيها الحكم في (مسألة أساسية) سبق مناقشتها وهي أساس الدعوى التالية الجديدة المنظورة حاليا .

(طعن ١٠٥٨ / ٥١ ق جلسة ١٩٨٥ / ١١ / ٧)

ويترتب على ذلك : أن ما لم تنظر المحكمة فيه بالفعل ، لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يجوز قوة الأمر المقضي .

(طعن ١٠٨٦ / ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤ / ١٢ / ١٧)

ثالثا : وحدة السبب :

ويقصد بها : الواقعة القانونية أو مصدر الحق وسنده (كعقد أو نص قانوني) .

وكمثال : دعوى الشفعة سببها هو (الشركة أو الجوار) فإذا اختلف السبب في الدعوى السابقة ، عن السبب في الدعوى المنظورة امتنع التحدي بدفع عدم جواز نظر الدعوى لسابقة للفصل فيها . وكمثال لاتحاد السبب (طلب الاخلاء للضرورة الملجئة) .

(طعن ١٣٥ / ٣٤ ق جلسة ١٩٦٧ / ١٢ / ٥)

وسوف نتناول هذه الشروط الثلاثة بالتفصيل على النحو الآتي :

شروط تحقق قاعدة : عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل :

يشترط توافر ٣ شروط هي عناصر الدعوى وهي :

أ- وحدة الأطراف : في الدعوىين بصفتهن وليس بأشخاصهم .

ب- وحدة المحل (أو الموضوع) : وهي الطلبات .

ج- وحدة السبب :

وهذا الأخير هو (أهمها جميعاً) .

وسوف نتناول هذه الشروط الثلاثة بالتفصيل فيما يلي :

--

الفصل الأول

الشرط الأول : وحدة الخصوم بصفاتهم وليس بأشخاصهم

أطراف الدعوى :

ذلك أن : اختلاف أو تغير الخصوم أو أحدهما في أى من الدعويين أثره : انتفاء الحجية وانحسارها عن الحكم السابق . ولو صدرت في موضوع غير قابل للتجزئة .

(طعن ٨٦ / ٤٩ ق جلسة ٢٣ / ٥ / ١٩٨٢)

(طعن ١١٣٤ / ٥٠ ق جلسة ١٦ / ١١ / ١٩٨٨)

(طعن ١١٩٦ / ٥٣ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٩٠)

(طعن ١١٣٩ / ٥٦ ق جلسة ١٩ / ٧ / ١٩٩٢)

كما تنتفى (الحجية) كذلك إذا تخلف أحد الشروط الثلاثة لثبوت الحجية.

(طعن ١٧١٤ / ٦٧ ق جلسة ١٨ / ١١ / ٢٠٠٩)

(أ) الخلف العام (الوارث) :

ويلاحظ : أن الحكم الصادر في مواجهة السلف أو المورث (حجة) على (خلفه العام الوارث) .

(ب) الخلف الخاص (المشتري) :

كما أنه (حجة) كذلك على (خلفه الخاص المشتري) إذا صدر بخصوص الحق الذي تلقاه هذا المشتري (قبل) أن (يسجل) ذلك المشتري (عقبه) ، أما إذا كان (المشتري) (أ) قد (سجل عقد مشتراه) (قبل) صدور (حكم نهائي) في مواجهة ذلك السلف ، (ب) ولم يكن طرفاً فيه ، فلا يحتاج عليه بهذا الحكم ، ويعد من (الغير) بالنسبة له .

(طعن ٢٠٤٩ / ٥٣ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٨٧)

(طعن ٩٨٣ / ٥٨ ق جلسة ١٣ / ٥ / ١٩٩٠)

وبالنسبة للدائن :

فيكون الحكم الصادر في مواجهة (المدين) (حجة عليه) ، ما لم يكن ذلك (المدين) (متواطئاً) مع خصمه ، فلا يحتاج به على (دائنه) .

وبالنسبة (لغير) الثلاثة السابقين :

(فلا حجة) ، فبعد (غيراً) .

ومثاله : الحكم الصادر ضد الشريك المشتاع ، ليس له حجة على باقى الملاك المشتاعين (لعدم اختصاصهم فى الدعوى) .

ويلاحظ أن اتحاد الخصوم كشرط لكسب (قوة الأمر المقتضى) المقصود به : صفات الخصوم وليس أشخاصهم (طعن ٢٨٠٣ / ٦٤ ق جلسة ١١ / ٧ / ١٩٩٥) .

ومن أحكام النقض :

١- أ- الحكم الصادر فى مواجهة خصم (بشخصه) ، (ليس له حجيت) قبل هذا الخصم (بصفته ناظر وقف) .

(طعن ٦٩ / ٩ ق جلسة ٧ / ٣ / ١٩٤٠)

ب- الحكم الصادر ضد ناظر الوقف (بشخصه) ، (لا يؤثر على وضع يد (الواقف) ، ولا يحوز قوة الأمر المقتضى بالنسبة إليه) .

(طعن ٤٠٥ / ١٣ ق جلسة ١٠ / ٣ / ١٩٥٥)

٢- الحكم الصادر (بفسخ عقد) صادر من (وكيل مستر) ، له (حجيت) قبل (الأصيل) ولو لم يكن (خصمنا فى الدعوى) ، دون (الوكيل) وذلك لانصراف أثر (الوكالة المستورة) إلى الموكل (كالوكالة السافرة) .

(طعن ٤٥٨ / ٤٠ ق جلسة ١٩ / ١٠ / ١٩٧٦ ص ١٤٦٧)

٣- يشترط للتمسك بحجية الأمر المقضى : (اتحاد الموضوع والخصوم والسبب في الدعوى التى سبق الفصل فيها ، والدعوى المطروحة ، لما كان ذلك وكان المطعون ضدهم الثانية الأول قد تدخلوا فى الدعوى رقم ١١٧ / ٧٥ مدنى كلى المنيا : يطلب رفضها للمكبتهم للأرض محل النزاع وأحقيتهم دون الطاعنين فى (اقتضاء ريعها) ، وقبلت المحكمة تدخلهم ، ولم يكن المطعون ضدهم المذكورون خصومنا فى أى من الدعويين أرقام ٩٨١ / ٦٨ مدنى ديروط ، ١٧٠ / ١٩٧٠ مدنى سبالوط ، فإن شرط اتحاد الخصوم تكون قد (تخلف) ، ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب صحيح القانون . حيث لم يعتد بحجية الأحكام الصادرة فى القضيتين سالفى الذكر قبل المطعون ضدهم الثانية الأول وهم (الخصوم الحقيقيون) فى النزاع على استحقاق الربيع ويكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

(طعن ١١٩٦ / ٥٣ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٩٠)

٤- لما كان ذلك وكان : الحكم المطعون فيه قد قضى برفض طلب الطاعنين فسخ عقد الايجار واخلاء الشقة محل النزاع المؤسس على تنازل المطعون ضده الأول عنها إلى المطعون ضده الثانى (بدون تصريح من المالك) ، أقام قضاءه على أن الحكم النهائى الصادر فى الدعوى ٢٠٩٢ / ١٩٧٧ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية قد قضى برفض هذا الطلب وأن (شرط وحدة الخصوم) (متوافر فى الدعويين السابقين والحاليتين) ، دون التحقق مما تمسك به الخصوم فى الدعويين واستدلواهم بأن المنازل إليه عن (عقد ايجار شقة النزاع) الذى اختصم فى الدعوى السابقة يدعى (طه خليل وشهرته محمد خليل) ، وهو شخص آخر بخلاف المطعون ضده الثانى (خليل حسين محمد نور) الذى اختصم فى الدعوى الحالية باعتباره متنازلاً إليه عن ذلك العقد ، وأن الحكم لم يثبت من عدم وجود خلاف فى الواقع بين اسم من اختصم باعتباره متنازلاً إليه فى الدعويين أو التيقن بأنه شخص واحد لم يتغير رغم

اختلاف بعض بيانات اسمه في كل منها حتى يمكن القول بتحقيق وحدة الخصوم فيها ، وفات الحكم ذلك ، واكتفى في هذا الصدد بعبارة عامة هي (توافر وحدة الخصوم في الدعويين) مما لا يصلح ردًا على هذا (الدفاع الجوهري) الذي من شأنه لو صح أن يغير وجه الرأي في الدعوى ، كما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على سداد الحكم ، مما يعيبه (بقصور مبطل يوجب نقضه جزئيًا) .

(طعن ١١٣٩ / ٥٦ ق جلسة ١٩ / ٧ / ١٩٩٢)

٥ - أحكام المواجهة (قضاء ضمني) بالنسبة للخصم الذي صدر ضده ، (فيحاج بها) ، ومتى حاز قوة الأمر المقضي ، فإنها تمنع مورث المطعون ضدهم من العودة إلى مناقشة ما فصل فيه صراحة أو ضمناً .

(طعن ١٣٧٥ / ٦٠ ق جلسة ٣١ / ١٢ / ١٩٩٦)

٦ - إذ كان الثابت من الحكم رقم ١٩٧٨ / ٥٢٧ والمؤيد بالاستئناف رقم ٢٦٠ / ٥٥ ق أن الطاعن لم يكن طرفاً في الدعوى الصادر فيها فإن الحكم المطعون فيه لا يتقيد بما انتهى إليه قضاء ذلك الحكم ، وبالتالي فإن النعي عليه يكون في غير محله .

(طعن ٦٤٢ / ٥٢ ق جلسة ١٨ / ١٢ / ١٩٨٨)

٧ - المقرر أن الحكم الصادر في نزاع سابق لا حجية له في دعوى تالية إلا إذا : كان الحكم السابق صادر في ذات الموضوع أو في مسألة كلية شاملة ، أو في مسألة أساسية واحدة في الدعويين ، فإذا ما تغير أحد الخصوم أو جميعهم في الدعوى التالية ، فلا يجوز الاحتجاج بحجية الحكم السابق قبلهم ، حتى ولو كان صادر في موضوع غير قابل للتجزئة ، إذ لا

يستفيد الخصم منه أو يضار به إلا إذا تدخل أو أدخل في الدعوى ، وأصبح بذلك طرفاً في هذا الحكم .

(طعن ١١٣٤ / ٥١ ق جلسة ١٦ / ١١ / ١٩٨٨)

(طعن ٢٥٠٨ ، ٢٥٢٦ / ٥٢ ق جلسة ٨ / ٥ / ١٩٨٦)

٨- حجية الأحكام المدنية (نسبية) قاصرة على أطرافها حقيقة أو حكماً . (م ١٠١ إثبات) عدم جواز الاحتجاج بحجية (حكم سابق) على من كان خارجاً عن الخصومة التي صدر فيها . حقه في التمسك بعدم الاعتداد به .

(طعن ٣١٧٧ ، ٣٩٢٢ / ٦١ ق جلسة ٢١ / ٣ / ١٩٩٦)

٩- المقصود بالخصوم هم (الخصوم الحقيقيون) ، فلا يجوز الحكم بحجية بالنسبة للخصم الذي (أدخل في الدعوى) ليصدر الحكم في مواجهته ، ولم توجه له طلبات ، ولم ينازع هو في موضوع الدعوى ، ولم يقضى له أو عليه بشيء .

(طعن ١٠٤ / ٤٣ ق جلسة ١٢ / ١ / ١٩٨٠)

(طعن ١١٣٠ / ٥٠ ق جلسة ٨ / ٣ / ١٩٨٤)

١٠- العبرة هي باتحاد الخصوم بصفاتهم وليس بشخصه ، فالحكم الصادر ضد خصم بصفته وكيل أو نائب ، ليست له حجية قبل هذا الخصم (بصفته الشخصية) .

(طعن مدني ٤٩٣ / ٢٩ ق جلسة ١٧ / ١٢ / ١٩٦٤ السنة ١٥ ص ١١٦١)

١١- الحكم الصادر (بقبول التدخل) ممن يطلب الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى ، يترتب عليه أن يصبح (التدخل) طرفاً في الدعوى الأصلية) ويكون الحكم الصادر فيها (حجة له أو عليه) .

(الطعون ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٣ / ٥٤ ق جلسة ٢٦ / ١ / ١٩٨٨ السنة ٣٩ ص ١٥٢)

١٢ - أنه وإن كانت (دعوى الشفاعة) من الدعاوى التى يوجب القانون فيها توجيه الطعن إلى (جميع الخصوم الذين كانوا ماثلين فى الخصومة أمام محكمة الموضوع) ، وكان المطعون عليه الأخير الذى اختصم فى النزاع فى جميع مراحل التقاضى قد وقع اعلانه بتقرير الطعن بالنقض باطلاً ، إلا أنه إذ يبين من أسباب الحكم الابتدائى أن اختصاصه كان باعتباره مشترياً للأطيان المشفوعة ، وأنه ثبت لمحكمة الموضوع أن هذا البيع قد فسخ ، واشترى الطاعنان هذه الأطيان بدلاً عنه ، كما يبين من أسباب الحكم المطعون فيه ، أن أحداً من الخصوم لم يوجه أى مطعن لقضاء الحكم الابتدائى فى هذا الصدد ، فحاز بذلك هذا القضاء (قوة الأمر المقضى) ، وأصبحت الخصومة فى حقيقتها معقودة بين الطاعنين - كمشتريين - والمطعون عليه الأول - تشفيع - ومورث باقى المطعون عليهم - كبائع - ، وإذا كان الثابت أن اعلان المطعون عليهم عدا الأخير بتقرير الطعن قد تم صحيحاً - فإن بطلان الطعن بالنسبة له لا يمتد أثره إلى الباقين .

(طعن ٣٧٢ / ٢٤ ق جلسة ١٩٥٩ / ٤ / ٢)

١٣ - المقرر أن القضاء فى مسألة (كلية شاملة أو مسألة أصلية أساسية) ، لا يجوز قوة الأمر المقضى فى هذه المسألة إلا بين الخصوم أنفسهم ، إذ أن وحدة المسألة فى الدعويين وكونها (كلية شاملة) لا يجوز طبقاً (نص م ٤٠٥ مدنى المطلق) أن تمنع من نظير الدعوى الثانية ، متى كان الخصمان فى الدعوى قد تغير أحدهما أو كلاهما .

(طعن ٤١٨ / ٤٣ ق جلسة ١٩٧٦ / ١١ / ٨)

١٤ - الفصل فى استحقاق حصته (العقيم) فى دعوى سابقة ، وأن صح اعتباره فصلاً فى (مسألة كلية شاملة) يحول دون العودة إلى المنازعة فى شأن هذا النصيب ، إلا أنه لا يحتج بالحكم الصادر فيها إلا على الخصوم

الذين كانوا ممثلين في الدعوى التي صدر فيها هذا الحكم ، وذلك اعمالاً
لمبدأ وقاعدة نسبية أثر الحكم : وهي تمنع من أن يفيد أو يضار أحد بحكم
(لم يكن طرفاً فيه) .

(طعن ٣١ / ٤ ق أحوال شخصية جلسة ١١ / ٣ / ١٩٦٤)

١٥ - الحكم في دعوى (الدائن) برفض صورية عقد من مدينه ، لا
يكون حجة على صحة هذا العقد في (دعوى المنازعة في صحته بين طرفيه) ،
(لاختلاف الخصوم في الدعويين) .

(طعن ٢٥٢ / ٤٩ ق جلسة ٢ / ١٢ / ١٩٨٢)

١٦ - قوة الأمر المقضى في (مسألة كلية شاملة) لا تمنع من نظر
دعوى أخرى ، متى كان الخصمان في الدعوى الأولى قد تغير أحدهما
أو كلاهما ، (م ٤٠٥ مدني) . مثال : بشأن التزام المؤجر بقيمة استهلاك
المياه) .

(طعن ٢٢٣ / ٣٨ ق جلسة ٢٢ / ٥ / ١٩٧٣)

١٧ - وحيث أن النعي في غير محله ، ذلك أنه لما كان المقرر أن الحكم
الصادر في دعوى الاستحقاق في الوقف وفي تفسير شروط الوقف لا يعتبر
(حجة) إلا على (من كان طرفاً في تلك الدعوى) ، لأن الأصل في حجية
الأحكام أنها (نسبية) لا يضار منها ولا يفيد (غير الخصوم الذين كانوا
طرفاً فيها) ، وقد أخذ المشرع بهذا النظر في قانون أحكام الوقف رقم
١٩٤٦ / ٤٨ ، إذ نصت (م ٦٠ منه) على أن الأحكام النهائية الصادرة قبل
العمل بهذا القانون في غير الولاية على الوقف ، إنما تكون نافذة بين طرفيها
فقط) . وهذا يفيد أن المشرع لم يرد الأخذ برأي القائلين بتمثيل المستحق
لغيره من المستحقين فيما يصدر ضده من أحكام في شأن الاستحقاق
في الوقف وتفسير شروطه ، وكان الثابت بالأوراق أن الخصومة في الدعوى

رقم ١٤٧ / ١٩٥٨ كلى أحوال شخصية بنى سويف والدعوى الفرعية المقامة من الطاعنين وآخر ، بطلب الحكم باستحقاقهم لخصصهم فى أعيان الوقف قد قضت فيها المحكمة الابتدائية (برفض الدعويين الأصلية والفرعية) ، وإن هذا الحكم لم يطعن فيه من المدعين - ومنهم الطاعنون - عدا الذى أقام وحدة الاستئناف رقم ٨٢ / ٨٧ ق القاهرة ، طعنًا فى هذا الحكم وقضى الاستئناف (ببطلان الحكم المستأنف واستحقاق لخصصة قدرها ٢٦/٢١ من القيروط من ٢٤ ط من ريع أعيان الوقف) ، فإن الحكم الابتدائى إذ لم يطعن فيه الطاعنون بالاستئناف ، الذى رفع عنه يترتب عليه صيرورة هذا الحكم (نهائياً) بالنسبة لهم ، واكتسابه الحجية قبلهم أمام الحكم الصادر فى الاستئناف ، فإنه يتجه إلى (بطلان الحكم المستأنف فيما يخص المحكوم له وحده) ، لا يفيد منه سواه ، وبالتالي لا يتعدى أثره حجيته إلى الطاعنين ، ولا يجوز لهم الاحتجاج بقوة الأمر المقضى التى حازها ، لما كان ذلك ، وكان موضوع الخصومة فى دعوى الاستحقاق فى الوقف هو (مما يقبل التجزئة) ، ولا يندرج فى إحدى الحالات التى استثنىها القانون من قاعدة نسبية أثر الأحكام المنصوص عليها (بمادة ٢١٨ مرافعات) ، فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتد فى قضائه بعدم جواز نظر دعوى الطاعنين استحقاقهم لخصصهم فى أعيان الوقف لسابقة الفصل فيها ، بما للحكم الصادر فى الدعوى ١٤٧ / ١٩٥٨ سالفة الإشارة والدعوى الفرعية ، من (حجية) على الطاعنين يكون قد وافق صحيح القانون ويكون النعى على غير أساس .

(طعن ٢٠ / ٥٤ ق جلسة ٢٦ / ١ / ١٩٨٨)

١٨ - المقرر فى الفقه الاسلامى أنه لا يصح رجوع القاضى عن قضائه ، مما مقتضاه أن التزامه بمعنى قضائه محدود بالنزاع المعروض (خصوصاً وموضوعاً وسيناً) ، وإذا كان البين من الحكم الصادر فى الدعوى السابقة ، أن والده المطعون عليها خُوصمت فيها باعتبارها (وصية على ابنتيها) و ... ولم

تخاصم فيها بصفتها (وصية على ابنتها المطعون عليها) ، وبالتالي فإن هذه الأخيرة لم تكن ماثلة فيها لا بنفسها ولا عمن يمثلها قانوناً ، فلا تحتاج بهذه الدعوى ، ولا بالحكم الصادر فيها ، إذ الحجية تقتصر على (أطراف الخصومة فيها) ولا تتعداهم إلى الخارجين عنها .

(طعن ٤ / ٤٤ ق أحوال جلسة ٢١ / ١ / ١٩٧٦)

١٩ - المقرر في الفقه الإسلامي أنه لا يصح رجوع القاضي عن قضائه ، مما مقتضاه : أن التزامه بمعنى قضائه محدود بالنزاع المعروض (خصوصاً وموضوعاً وسبباً) ، وإذا كان اليين من الحكم الصادر في الدعوى السابقة ، أن والدته المطعون عليها ، خوصمت فيها باعتبارها (وصية على ابنتها) ، ولم تخاصم فيها (بصفتها وصية على ابنتها المطعون عليها) . وبالتالي فإن هذه الأخيرة لم تكن (ماثلة فيها) لا بنفسها ولا عمن يمثلها قانوناً ، فلا تحتاج بهذه الدعوى ، ولا بالحكم الصادر فيها ، إذ (الحجية تقتصر على أطراف الخصومة فيها) ، ولا تتعداهم إلى الخارجين عنها .

(طعن ٤ / ٤٤ ق أحوال جلسة ٢١ / ١ / ١٩٧٦)

٢٠ - وكالة ناظر الوقف - عدم امتدادها إلى ما يمس حقوق المستحقين في الاستحقاق ، والحكم الصادر ضد ناظر الوقف ، عدم مساسه باستحقاق مستحقين ، لم يمثلوا بأشخاصهم ، لا حجية للحكم عليهم .

(طعن ٤٩٣ / ٢٩ ق جلسة ١٧ / ١٢ / ١٩٦٤)

٢١ - إذا كان الحكم السابق قد قطعاً بأن الأطيان المؤجرة للطاعن بمعرفة (ناظر الوقف) ، كانت (وفقاً) ، وانتهى الحكم الصادر في الدعوى إلى أن عقود الإيجار الصادرة للطاعنة من المستحقين عن تلك الأطيان (غير صحيحة) ، لانعدام ولايتهم في تأجيرها ، لتفويض القانون ولايتها (لناظر الوقف السابق) ، بوصفه (حارساً عليها) ، فاعتبر الإجارة الصادرة

منه (إجارة صحيحة) ، وتأيد الحكم (إستئنافياً) (فحاز قوة الأمر المقضي) ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وقضي أن عقد الإيجار وأمر الأداء صادرا باسم الناظر السابق بشخصه، وليس بصفته ناظر وقف أو حارس أعيان ، يكون قد خالف (مبدأ حجية الأحكام) التي هي من (النظام العام) ، وأدت تلك المخالفة وجرتة إلى (الخطأ في تطبيق القانون) . بأن مد نطاق الحراسة المفروضة على (الأموال الخاصة بالناظر السابق) ، إلى أمر الأداء الصادر بالإيجار المتأخر عن الأطيان المتولي ادارتها كحارس عليها ، بعد انتهاء وقفها، وقبل حلول ادارتها إلى (الدولة) ، يحل هذا الحارس في تحديد السير في المعارضة المرفوعة عن أمر الأداء سالف الإشارة ، وطلب الحكم بسقوط الخصومة فيها.

(طعن ٥١٠ / ٤٣ ق جلسة ٣٠ / ٣ / ١٩٧٧)

٢٢- من المقرر أن مناط حجية الحكم الصادر في إحدى الدعاوي ، في دعوى تالية سواء كان الحكم السابق صادر في ذات الموضوع ، أو في مسألة كلية شاملة أو في مسألة أساسية واحدة في الدعويين : أن يكون الحكم السابق صادرا بين ذات الخصوم في الدعوى التالية مع اتحاد الموضوع والسبب في الدعويين ، فلا تقوم متى كان الخصمان في الدعوى الأولى قد تغير احدهما أو كلاهما في الدعوى التالية حتى ولو كان الحكم السابق صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة ، إذ لا يستفيد الخصم معه أو يضار به إلا إذا تدخل أو أدخل في الدعوى وأصبح بذلك طرفا في هذا الحكم. وإذا جاز أن تكون الأحكام الصادرة على السلف حجة على الخلف بشأن الحق الذي تلقاه منه ، فإنه لا حجية للأحكام التي تصدر في مواجهة الخلف الخاص قبل مانح الحق متى كان هذا الأخير لم يختصم في الدعوى .

لما كان ذلك وكان الثابت أن المالكة لهذه الأطيان لم تكن خصما في دعوى الربيع رقم ١٠٠٨ / ٦٥ تلا الجزئية فلا يسوغ في القانون أن يحتج عليها

بحكم لم يكن طرفاً في الخصومة التي صدر فيها ، كما أن الموضوع مختلف في الدعويين ، فالدعوى الأولى أمام محكمة قلا الجزئية .

فصل فيها بخصوص شق طلب الربيع فقط، في حين أن الدعوى الحالية المنظورة هي دعوى مطالبة بالبيع والتسليم وهي مؤسسة على (الملكية) بعد أن أدخلت فيها

(طعن ٧١٣ / ٤٥ ق جلسة ١٥ / ١ / ١٩٨٠)

٢٣ - المقرر أن الأحكام لا حجيتها لها إلا فيما ثار بين الخصوم من (نزاع) ، و (فصلت فيه) المحكمة بصفة صريحة أو ضمنية ، أما ما لم تنظر فيه المحكمة (بالفعل) ، فلا يمكن أن يكون (موضوعاً) لحكم يجوز قوة الأمر المقضي ، لما كان ذلك وكان الثابت أن الحكم الصادر في الاستئناف ... حين قضي على (البائع لمورث الطاعنين) (بصححة عقد بيع عقار النزاع وألزمه (بتسليمه) ، لم يكن الطرفان قد تناقشا في أمر (إلزام المطعون ضدها الأولى - المتدخلتة - بالتسليم) ، وبالتالي فإن ذلك الحكم لا يكون قد قضي بشئ على المطعون ضدها الأولى وهي (البائعة لمورث باقي المطعون ضدهم) فيما يتعلق (بالتسليم) ، فلا يعتبر حجة على باقي المطعون ضدهم، ويعتبر تنفيذ الحكم عليهم وهم (ليسوا طرفاً فيه) (تعرضاً قانونياً لهم) ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى نتيجة صحيحة (بصححة عقد بيع عقار النزاع مع إلزام البائع بالتسليم) ، فلا عليه أن أغفل الرد على دفاع الطاعنين في هذا الشأن .

(طعن ١٣٧١ / ٥٧ ق جلسة ١٧ / ١٢ / ١٩٩١)

الفصل الثانى

الشرط الثانى : وحدة الموضوع أو المحل

وهو : الحق أو الطلب أو المصلحة التى يطلبها الخصم سواء كان ماديًا أو غير مادي .

ويشترط للدفع بحجية الأمر المقضى :

أن يكون موضوع الدعوى الحالية المنظورة هو نفس وذات موضوع الدعوى السابقة فى الحكم السابق بين نفس الخصوم ، لكى يمتنع نظر الدعوى الماثلة الحالية أمام المحكمة ، وإلا كانت مجرد تكرار للحكم السابق ، أو يكون الحكم مناقض للحكم السابق ، فىكون هناك (حكمان متناقضان) .

(طعن ٤٠٧ / ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩ / ١٢ / ٢٥)

(طعن ٣٦ / ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧ / ٤ / ٥)

(طعن ١٠٩٧ / ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤ / ١ / ٣١)

والعبرة فى وحدة الموضوع هى (بطلبات الخصوم) ، فلا تمتد الحجية لما لم تتعرض له المحكمة صراحة أو ضمناً .

فإن اختلف الموضوع : (انحسرت حجية) الحكم السابق ، أمام الدعوى الحالية المنظورة ، وإن ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل ، لا يمكن أن يكون (موضوعًا) لحكم يحوز قوة الأمر المقضى .

(طعن ١٤٠ / ٤٨ ق جلسة ١٩٨٢ / ١١ / ٢١)

(طعن ١٠٨٦ / ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤ / ١٢ / ١٧)

رفع دعوى (بصححة بيع حصّة بالمشاع) ، غير مانع من رفع دعوى جديدة (بصححة بيع شقة مفرزة) .

على أنه إذا رفعت دعوى (بملكية منزل) ورفضت ، لا يمنع من رفع دعوى جديدة (بحق انتفاع على نفس المنزل) (لاختلاف موضوع الدعويين) .
والعبرة في وحدة المحل : هو (بطلبات الخصوم) التي فصل فيها (الحكم) .

فإذا رفعت دعوى باسترداد العين المغتصبة ، لا يمنع من رفع دعوى جديدة (بالريع والتعويض عن تلف العين) .

كما أن الحكم في الأصل يشمل ما يتفرع عن الأصل : فإذا صدر حكم برفض الادعاء بملكية عقار ، فإنه مانع من رفع دعوى جديدة بطلب (ريع عن هذا العقار) ، كذلك فإن الحكم في (الملحقات) يعد (حكماً في الأصل) ، والحكم على الجزء : يعد حكماً على (الكل) بشرط (بحث الأصل أو الكل) .

فإذا صدر حكم برفض طلب ريع عقار ، فإنه مانع من طلب ملكية عقار ، إذا بحثت المحكمة (ملكية ذلك العقار) ورفضت (الريع) وذلك لعدم ثبوت (ملكية العقار) ، (المخولة للحق في طلب الريع)

(طعن ٤٢٨ / ٣٤ ق جلسة ٣٠ / ٥ / ١٩٦٨)

على أن (الحكم في الملحقات) ليس على إطلاقه ، فقد (لا يعتبر حكماً في الأصل) .

فالحكم (برفض الفوائد) ، (لا يمنع من المطالبة بأصل الدين) ، إذا كان الحكم السابق لم يبحث أصل الدين .

ويلاحظ كذلك :

أن المسألة الواحدة بعينها : (إذا كانت كلية شاملة) ، وكان ثبوتها أو عدم ثبوتها : هو الذي ترتب عليه القضاء بثبوت الحق الجزئي المطلوب في

الدعوى أو انتفائه ، فيحوز هذا القضاء حجية الأمر المقضى فى تلك المسألة الكلية الشاملة بين نفس الخصوم ، ويمنعهم من التنازع بطريق الدعوى أو بطريق الدفع فى (شأن حق جزئى) متوقف ثبوته أو انتفاؤه على تلك (المسألة الكلية) السابق الفصل فيها بينهم أو على انتفائه .

(طعن ١٦٠٦ / ٥٠ ق جلسة ١٩٨٨ / ٣ / ٣)

(طعن ٢٥٦ / ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢ / ٤ / ٢٦)

ومن أحكام النقض :

١- الحكم الصادر (بفسخ عقد الايجار) ، لا حجية له فى (دعوى مطالبة بالأجرة عن السنوات السابقة على الفسخ ، بشرط : عدم فوات مدة الخمس سنوات المقررة (لسقوطها بالتقادم) .

(طعن ٩٣٥ / ٤٨ ق جلسة ١٩٨١ / ٣ / ٥)

٢- الحكم الصادر (بصوريتة عقد المدين للغير) ، لا حجية له فى (دعوى المنازعة فى صحته) التى تقوم بين طرفيه .

(طعن ١٩٨٠ / ٤٨ ق جلسة ١٩٨٢ / ١ / ٢٨)

كذلك : فإن الحكم فى الكل هو حكم فى الجزء ، فالحكم بصحة بيع متجر ، له (حجية) مانعة من الحكم (بصحة مقومات ذلك المتجر) . إلا أن : هذه القاعدة (ليست مطلقة) فالحكم الصادر برفض دعوى ملكية عقار ، لا يمنع من طلب حق ارتفاق على ذلك العقار .

وتحقق وحدة الموضوع (المحل) :

إذا تحقق (القاضى) من أن قضاءه فى الدعوى الجديدة ، سيكون تكراراً للحكم السابق ، أو مناقضاً له ، فيكون هناك حكمان متناقضان .

(طعن ١٠٩٧ / ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤ / ١ / ٣١)

وأن تغاير الموضوع : يجعل اتحاده في الدعويين غير متوافر ، فلا يتعدى حجية الحكم (نطاق الدعوى التى صدر فيها) .

(طعن ٢٥ / ٣٣ ق جلسة ٢٦ / ٥ / ١٩٦٥ قاعدة ١٠١ ص ٦٢٨)

ومن أحكام النقض فى وحدة واختلاف الموضوع فى الدعويين السابقة واللاحقة :

١ - امتناع التحدى بسابقة الفصل ، لاختلاف الموضوع حيث أن الدعوى الحالية هى : طلب اخلاء المستأجر من عين النزاع لاحتجازه أكثر من مسكن فى البلد الواحد .

بينما أن الدعوى السابقة هى : تمكين المطعون ضده من عين النزاع لتنازل المستأجر له عنها .

وبناء عليه يكون الحكم المطعون فيه قد طبق صحيح القانون .

(طعن ٩٣ / ٢٠٩٣ ق جلسة ٣٠ / ٧ / ١٩٩٢)

٢ - القضاء (بالتعويض المؤقت) والذي أصبح (بائناً) ، هو (حكم قطعى) ، غير مانع من (طلب تعويض تكميلي) أمام المحكمة المدنية ، لعدم استنفاد (المضرون) باقى حقه أمام المحكمة الجنائية ، واختلاف الموضوع أمام (المحكمة المدنية) وإنما هو (تكملة له) .

(طعن ١٧٢ / ٣٢ ق جلسة ١٧ / ١١ / ١٩٥٥)

(طعن ٤٥٣ / ٥٣ ق جلسة ١١ / ٦ / ١٩٨٧)

٣ - عدم امتداد (حجية) الحكم الصادر فى موضوع طلاق مؤرخ ١٤ / ٦ / ١٩٥٩ ، إلى طلاق مؤرخ ١٣ / ٦ / ١٩٥٩ ، وذلك لتغاير واختلاف (الموضوع) .

(طعن ١٠ / ٣٣ ق جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٦٦ ص ١٢٢١)

٤ - عدم امتداد حجية حكم تقدير أجرة حكر الأرض موضوع النزاع عن السنة ١٩٣١ بحسب صقع الأرض ، إلى دعوى تقدير أجرة الحكر عن هذه المدة عن سنة ١٩٤١ وما بعدها ، بما يتفق مع صقع الأرض المحكرة ، وأجرة المثل في هذه المدة ، مما يجعل اتحاد الموضوع في الدعويين (غير متوافر) .

(طعن ٤١١ / ٣٧ ق جلسة ١٣ / ٦ / ١٩٧٢)

٥ - الحكم الصادر في دعوى منع التعرض ، وعدم مساسه بأصل الحق ، لا حجية له في دعوى (الموضوع) .

(طعن ٤٩ / ٣٤ ق جلسة ١٥ / ٦ / ١٩٦٧)

٦ - الدعوى بطلب (بيع) عن (مدة) ، غير مانع من رفع دعوى بطلب (بيع عن مدة أخرى) في دعوى لاحقة ، وينظر فيها (لاعتبار الزمن واختلاف الفترة) .

(طعن ٥ / ٣٠ ق جلسة ٣١ / ١٢ / ١٩٦٤)

٧ - متى كان (قرار هيئة التحكيم) السابق قد فصل في (مزية السكن المجاني) للعمال الذين حصلوا عليها (قبل) صدوره ، وكان النزاع الحالي مطلوب فيه أحقية من عدا هؤلاء العمال في التمتع بالسكن مجانا في المساكن التي تنشئها الشركة ، فإنه لا يتحقق بذلك (شرط اتحاد الموضوع) في النزاعين .

ويكون قضاء القرار المطعون فيه بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل غير صحيح قانوناً .

(طعن ٣٢ / ٢٦ ق جلسة ٢٠ / ٤ / ١٩٦١)

٨ - ما لم تنظره المحكمة وتفصل فيه ، لا يمكن أن يكون (موضوعاً) لحكم يحوز قوة الأمر المقضي فيه ، فالحكم الذي لم

يتناول إلا البحث في (وجود الدين) ، ولم يعرض (للفاء لا يجوز قوة الأمر المقضى بالنسبة إلى (الوفاء) وما إذا كان (مبرئاً) لزمة المطعون ضدها منها أم لا - فإن الحكم المطعون فيه إذ تعرض لواقعة (الوفاء) وما رتبته من الحكم برفض الدعوى ، لا ينطوى على مخالفة لقضاء سابق حاز قوة الأمر المقضى .

(طعن ٢٨٣ / ٤١ ق جلسة ١٩٧٧ / ٤ / ٢٥)

٩- قضاء الحكم (بالتعويض) لفصل العامل (تعسفياً) ، وكانت هذه المسألة هي بذاتها الأساس فيما يدعيه الطاعن من حقوقه (وهو طلب المكافأة) في الدعوى الثانية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا الأساس ، واستند في قضاء على أن الطاعن أخل بالتزاماته المترتبة على عقد العمل ، وقضى بجواز فصله دون تعويض أو مكافأة ، يكون قد فصل في النزاع على خلاف (حكم آخر) سبق وأن صدر بين نفس الخصوم ذاتهم وحاز قوة الأمر المقضى .

(طعن ٤٨٥ / ٣٥ ق جلسة ١٩٧١ / ٥ / ٢٦)

١٠- (اختلاف وتغاير المسطح) هو (تغيير في ذاتية العقار) ، مانع من الدفع بقوة الأمر المقضى ، (لاختلاف الموضوع) .

(طعن ١٣٠٥ / ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤ / ٥ / ٨ قاعدة ٢٣١ ص ١٢٠٥)

(طعن ٦٨١ / ٦٧ ق جلسة ٢٠١٠ / ٢ / ١٦)

١١- قرينة قوة الأمر المقضى شروطها : رفع الدعوى السابقة بطلب (مقابل الانذار والمكافأة) ، ورفع الدعوى اللاحقة بطلب (التعويض) عن (الفصل التعسفي) ، اختلاف الدعويين (موضوعاً) .

(طعن ٢٧٧ / ٣٧ ق جلسة ١٩٧٣ / ٦ / ٢٣ قاعدة ١٦٧ ص ٩٦٢)

١٢- لما كان ذلك وكان يبين من صورة الاستئناف ٢٤٣٧ ،
٩١/٢٥٤٠ ق أن النزاع كان يدور حول تحديد القيمة الإيجارية لعقار
المطعون ضده الكائن (بشقة التداعي) اختصمت الطاعنة بصفتها أحد
ورثة المرحوم / اسماعيل الكردي مستأجر هذه الشقة ، بينما يدور النزاع في
الدعوى الماثلة حول انتهاء أو استمرار عقد إيجار الشقة لوفاء المستأجر
وهو ما لم يكن مطروحاً في الدعويين مما لا حجية للحكم المقدم في
الدعوى الماثلة لاختلاف الدعويين (موضوعاً) .

(طعن ٦٠٥ / ٥٢ ق جلسة ١٧ / ٣ / ١٩٩١)

١٣- لما كان (الموضوع) هو (حق ارتفاق بالمرور) لعقار الطاعنين على
أرض الطاعنة (بتخصيص المالك الأصلي) (طبقاً م ١٠١٧ مدني) ، وطلب
احتياطي : بالحكم بإنشاء ممر قانوني في أرض الطاعنة للوصول من أرضها
إلى (الطريق العام) عملاً (بنص م ٨١٢ مدني) ، فرفض ، واستأنف ، ولما
كان الموضوع لم يتغير وهو (حق المرور) ، وأن تغير مصدر الحق فيهما وهو
(الاتفاق) في الحالة الأولى ، (والقانون) في الحالة الثانية ، ولا تعد المطالبة
بأيهما في دعوى واحدة ، جمعاً بين دعويين مختلفين موضوعاً ، فإن تخلى
محكمة أول درجة عن الفصل في (الطلب الاحتياطي) ، لا يؤثر على قبوله
في الاستئناف ، وقضاء الحكم الاستئنافي (بإيجاد ممر قانوني في أرض
الطاعنة ليصل الطاعنون إلى (الطريق العام) ، دون صدور قضاء من
محكمة أول درجة ، (لا يكون مخالفاً للقانون) بشأن التقاضي على درجتين .

(طعن ٤٠١ / ٣٩ ق جلسة ٣١ / ١٢ / ١٩٧٤ ص ١٥٤٧)

١٤- صورية العقد صورية مطلقة : اختلافها عن (الصورية
النسبية) التي تقوم على (إخفاء الرهن أو البيع) مؤداه : الحكم في الدعوى
الأولى (بالرفض) عدم حيازته قوة الأمر المقضي في الدعوى الثانية ،

لاختلاف موضوع الدعويين ، واعتداد الحكم المطعون فيه بحجية الحكم الأول استناداً إلى : (وحدة الموضوع) في الدعويين ، (خطأ ومخالفة للقانون) .

(طعن ٢٦٤٥ / ٧١ ق جلسة ٢٥ / ٢ / ٢٠١٣)

وأخيراً يلاحظ :

إن وحدة الموضوع (المحل) أو اختلافه (مسألة واقع) ، يستقل بتقديرها (قاضي الموضوع) ، بعيداً عن رقابة (محكمة النقض) بشرط : أن تكون الأسباب مستساغة عقلاً ، ولها أصلها الثابت بالأوراق ، ومن شأنها أن تؤدي إلى (النتيجة) التي انتهى إليها . وهذا يتطلب بحث القاضي الطلبات في الدعوى اللاحقة الثانية ، ومقارنتها بما فصل فيه الحكم الأول ينصب على (الأمر) المدعى به في الدعوى الجديدة ، وأن الطلبات المقدمة فيها ليست إلا (تكراراً لما فصل فيه) الحكم السابق ، أو أن (الغرض) من الدعوى الثانية هو : الحصول على (حكم) (مناقض للحكم الأول) ، من حيث ثبوت الحق أو نفيه - وانتهى إلى أن (الموضوع) في الدعويين واحد ، فإن (حكمه) يكون بعيداً عن (رقابة محكمة النقض) .

١٥ - الحكم برفض الدعوى بحالتها التي عليها ، أو بعدم قبولها حجيته مؤقتة : قاصرة على الحالة والتي كانت عليها الدعوى حين رفعها أول مرة ، ولا تحول دون معاودة النزاع من جديد متى كانت (الحالة التي انتهت بالحكم السابق) (قد تغيرت) ولما كان الثابت أن الطاعن سبق أن أقام الدعوى رقم ١٩٩٤/٤٣٨ بإيجارات طنطا الابتدائية ، على المطعون ضده بطلب : إخلاء العين محل النزاع لثبوت استعمال الأخير للعين بطريقة ضارة ، قضى بعدم قبولها لسبب هو عدم ثبوت تحقق الضرر بحكم نهائي فإن هذا الحكم (حجيته مؤقتة تظل باقية) (بعدم تغير الظروف) ثم أقام الطاعن

الدعوى الماثلة ٩٧/٥٧٢ ايجارات طنطا بذات الطلبات وقد (طراً تغيير على ظروف الدعوى) : بثبوت استعمال المطعون ضده العين المؤجرة بطريقة ضارة بسلامة العين بالحكم ٤٦/٦١٢ ق طنطا ، واستيفاء الدعوى شروط قبولها طبقاً م ١٨ ق ١٣٦ / ١٩٨١ بإيجار الأماكن ، فضلاً عن أن الحكم الصادر في الدعوى السابق الفصل فيها ، لم يفصل في موضوع النزاع المطروح بخصوص الاخلاء لثبوت الضرر ، وبالتالي لا يجوز الحكم الصادر في الدعوى ٤٦٣٨ / ١٩٩٤ ايجارات طنطا ، حجية في الدعوى الراهنة ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه المؤيد للحكم الابتدائي هذا النظر ، فإنه يكون معيياً (بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه) .

(طعن ١١٩٦ / ٦٨ ق جلسة ٨ / ٢ / ٢٠٠٩)

١٦ - لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن موضوع الدعوى رقم ١٩٨٠/٥٠٦ تجارى كلى شمال القاهرة والمرفوعة بين ذات الخصوم هو الغاء أمر تقدير الرسوم الصادر في الدعوى ١٩٧٨/٣٦٢ تجارى كلى شمال القاهرة ، بينما موضوع الدعوى الراهنة الصادر فيها الحكم المطعون فيه هو :

(الغاء أمر تقدير الرسوم الصادر في الدعوى رقم ١٩٧٦/١٥) ، وبالتالي فإن الحكم الصادر في الدعوى السابقة رقم ١٩٨٠ / ٥٠٦ تجارى كلى شمال القاهرة ، لا يجوز حجيتها تمنع من نظر الدعوى الراهنة الصادر فيها الحكم المطعون فيه لاختلاف الموضوع في كل منهما .

(طعن ٢٢٥٢ / ٥١ ق جلسة ٦ / ١ / ١٩٩٢)

١٧ - لما كان ذلك وكان البين من الاطلاع على الصورة الرسمية من الحكم الصادر في الدعوى ٦٢ / ٦٤٦٥ مدنى كلى القاهرة بجلاسة ٢٩ / ٣ / ١٩٦٥ أنه اقتصر على القضاء (برد وبطلان عقد البيع الابتدائي المؤرخ ٢٥ / ١٢ / ١٩٥٥) المنسوب صدوره من مورثه المطعون ضدهم إلى (الطاعن)

لما ثبت من (تزويره) ، ومن ثم تكون حجية هذا الحكم قاصرة على (ثبوت عدم صحة المحرر) المشار إليه ولا تمنع من نظر طلب الحكم بصحة التعاقد ، على سند من دليل آخر مقبول قانوناً يثبت به (قيام التعاقد) المنتج آثاره ومنها (الالتزام بتسليم المبيع للمشتري) ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه (برفض طلب التسليم) على سند من أنه ليس له أن يعيد البحث في واقعة التعاقد لمساس ذلك بحجية الحكم النهائي القاضى (برد وبطلان العقد) يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وحجب بذلك نفسه عن قول كلمته في طلب الطاعن (إثبات هذا التعاقد) مما يعيبه بالقصور ، يوجب نقضه (نقضاً جزئياً في خصوص طلب التسليم) .

(طعن ١١٧٨ / ٤٨ ق جلسة ١٠ / ٦ / ١٩٨٢)

١٨- ما لم تفصل فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعاً يحوز حجية الأمر المقضى . والمقرر أن حق المؤمن له في الرجوع على (المؤمن) بمقتضى (عقد التأمين) ينشأ مستقلاً عن حق (المضروب) في الرجوع على (المؤمن) مباشرة .

لما كان ذلك ، وكان الحكم السابق رقم ١٩٩٩/٣٦ مدنى أسيوط قد قضى فيه بالزام الطاعن مالك السيارة الأجرة القاهرة ، (بتعويض) قدره مائة خمسة وعشرين ألف جنيه مضافة ، لاشتراك السيارتين فى الحادث وهو قتل مورث المطعون ضدهما الأول والثانية (خطأ) ، فى حين أن الدعوى المطروحة الحالية المرفوعة من الطاعن بصفته مالكاً للسيارة الأولى بطلب الرجوع على الشركة المطعون ضدها الثالثة بصفته مؤمن لديها على ذات السيارة بموجب (وثيقة تأمين) عن (الفترة التى وقع فيها حادث السيارة) لالزامها بالمبلغ المقضى به عليه بموجب الحكم سالف الإشارة اعمالاً لقانون ١٩٥٥ / ٦٥٢ وبالتالى ينتضى شرط وحدة المحل ووحدة

السبب في الدعويين لاختلاف السبب المتولد عنه موضوع الدعوى ، ولم يتناقش الطرفان في الدعوى الأولى ، في موضوع أحقية الطاعن في الرجوع على الشبكة المطعون ضدها الثالثة باعتبارها المؤمن على السيارة أداة الحادث ، ولم يفصل فيها الحكم السابق ، وقد خالف الحكم اللاحق هذا النظر ، وقضى بحجية الحكم السابق صدوره قبل المضرورين في العلاقة بين الطاعن والمطعون ضدها الثالثة ، وقضى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل ، فإنه يكون قد (أخطأ في تطبيق القانون) .

(طعن ٦٣٧٦ / ٧٣ ق جلسة ٩ / ١٢ / ٢٠١٣)

١٩ - لما كان الحكم الصادر في الدعوى رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٤ مدنى شين الكرم في دعوى حيازة : أقامها الطاعن الثانى فى الطعن المائل ضد المطعون عليه الأول وآخر بطلب رد حيازته لمساحة ١٢ سم ٣ ط وتسليمها له تأسيسا على غصب وسلب حيازتها منه ، وقضى له فيها بطلباته ، فى حين أن الدعوى المطروحة : أقيمت من الطاعنين على المطعون عليهم وآخر بطلب بطلان عقد البيع المؤرخ ١١ / ١٠ / ١٩٨٢ والمسجل برقم ٥٩٢٥ / ١٩٨٢ شين الكوم بطلانا نسبيا لوقوع خطأ به فى نسبة وحدات تمليك أطيان النزاع . وكان لا حجة للحكم الصادر فى دعاوى (وضع اليد) فى دعوى النزاع على (الملك) ، وذلك لاختلاف الدعويين موضوعا وسببا ، وبالتالي فلا يكون للحكم الصادر فى الدعوى رقم ٦٧ / ١٩٨٤ مدنى شين الكوم الجزئية ، ثمة حجة فى الدعوى المائلة المطعون على حكمها ، ولا يحوز قوة الأمر المقضى بالنسبة لها .

(طعن ١١٩٧ / ٦١ ق جلسة ١٠ / ٣ / ١٩٩٦)

٢٠ - ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى ، لما كان ذلك وكان اليين من

الحكم المخاج به من الطاعن أن المطعون ضده الأخير أقام الدعوى السابقة رقم ٦١٢١/١٩٧٧ مدنى محكمة شمال القاهرة مختصاً أحمد عبد الوهاب ووزير العدل وبنك ناصر الاجتماعى بطلب تثبيت ملكيته للأرض محل النزاع الحالى استناداً إلى : ملكيته لها ميراثاً عن والده الذى تملكها بوضع اليد المدة الطويلة ، ولم يتدخل الطاعن فى تلك الدعوى تدخلاً اختصاصياً مطالباً لنفسه بحق معين ، وإنما تدخل تدخلاً انضمامياً منضمّاً إلى المدعى عليهم فى دفاعهم ، بطلب رفض الدعوى .

ولم يعرض ذلك، الحكم السابق فى أسبابه لبحث ملكية الطاعن، وليس فى قضائه بالمنطوق برفض دعوى المطعون ضده الأخير للملكية أرض النزاع ما يؤدى بطريق اللزوم إلى ملكيتها للطاعن ، لأى سبب من أسباب كسب الملكية ، ومن ثم لا يكون لذلك الحكم أية حجية بخصوص النزاع المطروح فى الدعوى الحالية ، ويكون النعى الذى يثيره الطاعن بهذا الوجه على غير أساس ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

(طعن ٢٠٠٢/٥٤ ق جلسة ١١/٥/١٩٨٩)

٢١- للقضاء النهائى (قوة الأمر المقضى) فيما يكون فصل فيه بين الخصوم، ومتى حاز الحكم هذه القوة ، فإنه يمنع الخصوم فى الدعوى التى صدر فيها من العودة إلى مناقشة المسألة التى فصل فيها ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق اثارتها أو أثيرت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها . وكان الحكم المطعون فيه قد استند فى قضائه إلى ما استخلصه بأسباب سائغة من أن الحكم الصادر فى القضية رقم ٢٣٨/١٩٦٥ مدنى كلى بورسعيد بين الطرفين قد فصل بعدم خضوع السينما المؤجرة للامتداد القانونى ، ولتحديد الأجرة طبقاً لقانون ايجار الأماكن تأسيساً على أن الغرض من

التعاقد ليس المبني في ذاته ، بل المنشأة (دار السينما) بما لها من اسم تجارى وسمعة تجارية وما اشتملت عليه من أدوات وماكينات والتي بدونها لا يكون للمكان المؤجر أية قيمة في نظر المستأجر ، وكان الطاعن (لم يقدم صورة رسمية من الحكم في الدعوى رقم ٢٣٨ / ١٩٦٥ مدنى كلى بورسعيد ، يؤيد بها ما يدعيه : من أن تلك المسألة لم تكن محل مناقشة بين طرفي الخصومة في تلك الدعوى ، فإن نعيه في هذا الخصوص يكون عارينا عن (دليله) وبالتالي فهو (غير مقبول) .

(طعن ١٠٨٦ / ٤٩ ق جلسة ١٧ / ١٢ / ١٩٨٤)

٢٢- متى كان المدعى قد رفع دعواه أمام المحكمة الجزئية بطلب إثبات حالة منزلة الذى استولت عليه (وزارة المعارف) استنادا إلى ق ٩٥ / ١٩٤٥ والقانون ٧٦ / ١٩٤٧ فدفعت الوزارة بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى بمقولة أنها من (الدعاوى التى يختص بها القضاء المستعجل) بالفصل فيها ، وقضى نهائيا " برفض الدفع " ، ثم رفع المدعى دعوى أخرى أمام المحكمة الابتدائية يطالب وزارة المعارف بأجرة المنزل على أساس " تقدير الخبير " في دعوى إثبات الحالة ، فدفعت الوزارة بعدم اختصاص المحكمة بنظرها استنادا لقانون ٧٦ / ١٩٤٧ ، الذى يوجب في شأن اجراءات المعارضة فى قرارات لجان التقدير ، اتباع أحكام ق ٩٥ / ١٩٤٥ ، فإن كلا من الدفعين يكون مختلفا عن الآخر فى أساسه وغرضه ، ولا تحول حجية الحكم النهائى برفض أولهما ، دون التمسك بالدفع الآخر فى الحلقة التالية ، والفصل فى هذا الدفع لا يعد اهدارا لحجية الحكم الأول .

(طعن ١٢٦ / ٢٤ ق جلسة ٨ / ٥ / ١٩٥٨)

٢٣- الحكم بعدم قبول دعوى الشفاعة ، لوجود بيع ثانٍ يحتاج به الشفيع سابق على تسجيل اعلان الرغبة فى الشفعة ، لا يمنع من نظر دعوى

الشفعة التي يرفعها الشفيع ذاته عن هذا البيع الثانى فى مواعيده وبشروطه ، لاختلاف الموضوع فى الدعويين وهو (البيع المشفوع فيه لكل منهما) ، ما لم يكن هناك مسألة أساسية مشتركة بينهما فصل فيها الحكم السابق بحكم تتوافر فيه شروط المنع من إعادة نظرها فى الدعوى الجديدة .

(طعن ١٦٨٥ / ٥٦ ق جلسة ٢٨ / ٤ / ١٩٨٧)

٢٤- إذا كانت الطاعة لم تستأنف الحكم القضائى بالزامها بأن تدفع للمطعون ضده قرش واحد كتعويض رمزى ، وإنما استأنفه المطعون ضده وحده طالبا زيادة مبلغ التعويض ، وبصدور الحكم أصبح حائزا حجية الشئ المقضى فيه فى ثبوت أركان المسئولية عن العمل غير المشروع ، مما يمتنع على الطاعة التمسك بعدم قصدها الأضرار بالمطعون ضده شخصا ، وأنه لو صح أن ضرر أصاب القاضى فى طلب رده فإنما يكون ذلك بوصفه سلطة وليس بشخصه لأن ذلك يمس ثبوت ركنى الخطأ والضرر اللذان فصل فيهما الحكم الابتدائى ، وأصبح حجة على الطاعة فى هذا الصدد ، لعدم استثناؤه من جانبها .

(طعن ٣٣٤ / ٣٦ ق جلسة ٨ / ٤ / ١٩٧٢)

٢٥- قضاء الحكم الاستثنائى بفسخ عقد البيع ، ورد ما دفعه الطاعن من ثمن ، لاخلال الباقيين بالتزامهم (بتطهير العين المبيعة من امتياز البائعتين لهما) وبحيافة هذا الحكم لقوة الأمر المقضى لنهائيته يمتنع على المحكمة الاستئنافية أن تقضى على خلافه لاستنفاد ولايتها بالفصل فى هذه المسألة .

(طعن ٥٩ / ٤١ ق جلسة ٢٣ / ١٢ / ١٩٧٥)

٢٦- إذا كان الحكم السابق قد قطعا بأن الأطيان المؤجرة للطاعن بمعرفة (ناظر الوقف) ، كانت (وقفا) وانتهى الحكم الصادر فى الدعوى إلى أن

عقود الايجار الصادرة للطاعن من المستحقين عن تلك الأطيان غير صحيحة لانعدام ولايتهم في تأجيرها ، لتفويض القانون ولايتها (لناظر الوقف السابق) بوصفه (حارسا عليها) فاعتبر الاجارة الصادرة منه (اجارة صحيحة) ، وتأيد الحكم استئنافيا فحاز قوة الأمر المقضى ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى أن عقد الايجار وأمر الأداء صدرًا باسم الناظر السابق بشخصه ، وليس بصفته ناظر وقف أو حارس أعيان ، يكون قد خالف مبدأ حجية الأحكام التي هي من النظام العام ، وأدت تلك المخالف وجرته إلى (الخطأ في تطبيق القانون) . بأن مد نطاق الحراسة المفروضة على الأموال الخاصة بالناظر السابق ، إلى أمر الأداء الصادر بالايجار المتأخر عن الأطيان المتولى إدارتها كحارس عليها بعد انتهاء وقفها، وقبل حلول اجارتها إلى الدولة محل هذا الحارس في تجديد السير في المعارضة المرفوعة عن أمر الأداء سالف الإشارة، وطلب الحكم بسقوط الخصومة فيها.

(طعن ٥١٠ / ٤٣ ق جلسة ٣٠ / ٣ / ١٩٧٧)

٢٧ - بمطالبة الصورة الرسمية للحكم الصادر في الدعوى المرفوعة من الطاعنين ضد المؤجر الأصلي بائع العقار المطعون ضده تبين تناضل الطرفين حول الأجرة الأصلية للمحلات ، وما يجب انقاصه منها وحسمها الحكم أنه مبلغ ٣٧,٩٠٠ بعد استبعاد مبلغ ٧١٠ قرشًا ، مقابل نقص الانتفاع ، وتأيد استئنافيا ، وكان الحكم المطعون فيه اللاحق قد قام على أساس أن الأجرة الأصلية هي ٤٥ جنيه شهريًا ، على خلاف الحكم السابق الحائز قوة الأمر المقضى والذي هو حجة على الطرفين ، مما يعيب الحكم ويتعين نقضه .

(طعن ٧٣٩ / ٤٢ ق جلسة ٢٠ / ٦ / ١٩٧٩)

٢٨- إذا كان الثابت من النزاع السابق أمام (هيئة التحكم بمحكمة استئناف القاهرة) أن (الطاعنة النقابة) طلبت الحكم بتقرير عمولة لبائعي الكيروسين الجائلين بالقاهرة ، فقضت الهيئة بعمولة ٤ جنيه شهرياً لكل منهم ، وتناولت في قضائها خلاف الطرفين حول تكييف العلاقة القانونية التي تربط البائعين بالشركات المطعون ضدها وهل هي علاقة تجارية أم علاقة عمل ؟ وانتهت الهيئة إلى أنها (علاقة عمل) ، بينما أنه موضوع النزاع الحالي هو : تقرير عمولة للبائعين الجائلين بالجيزة والمرج ، أسوة ببائعي القاهرة الجائلين وهو موضوع مختلف عن الموضوع السابق لأن بائعي النزاع المنظور لهم كيان ذاتي ووضع مادي وقانوني لم يكن محل نظر النزاع السابق ولم تكن طبيعة علاقتهم بالشركات المطعون ضدها أساس الخلاف الذي ثار حوله (الجدل) وأن ذلك التخصيص لبائعي القاهرة يحول دون اعتبارها (مسألة عامة شاملة) حتى يمتد نطاقها للبائعين في المناطق الأخرى ، لأن حجيتها الأحكام تقدر بقدرها ، ولا يجوز خروجها عن الدائرة المرسومة لها ، لما كان ذلك وكان : المنع من إعادة النظر في المسألة المقضى فيها يشترط فيه : أن تكون المسألة واحدة في الدعويين ، وأن تكون نهائية ، وأن تكون مسألة أساسية تناقش فيها الطرفان في الدعوى الأولى ، واستقرت حقيقتها بالحكم الأول ، وتكون (هي بذاتها) الأساس فيما يدعيه بعد في الدعوى الثانية ، هذا الأمر (غير متوافر) في النزاع الحالي ، وعليه يكون النعي على القرارات المطعون فيها لصدورها على خلاف حكم سابق يكون في غير محله .

(طعن ٤١٩ / ٣٦ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٧٢)

٢٩- الحكم (ببطلان صحيفة الدعوى) لا يتضمن فصلاً في موضوع الحق ، ويترتب عليه زوال آثارها ، اعتبار الخصومة لم تنعقد ، فلا يمنع ذلك

صاحب الصحيفة من تجديد الخصومة ، باجراءات مبتدأة ، متى انتفى (المانع الثانوي) لذلك .

(طعن ١٤٢٦ / ٦٠ ق جلسة ١٩٩١ / ٧ / ٣)

٣٠- الحكم في (الجزء) لا يعد حكماً في (الحق كله) وكذا ملحقاته إلا بتوافر شرطان هما : (أ) إذا كان الحكم قد بحث الحق كله . (ب) وكان هذا البحث أمراً (لازمًا وضروريًا) للفصل في الجزء المطروح عليه ، فإذا لم يتوافر هذان الشرطان فلا يجوز الحكم بحجية بالنسبة (للحق كله) .

(طعن ٤٢٨ / ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨ / ٥ / ٣٠)

٣١- ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل وتحسمه، لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يجوز قوة الأمر المقضي .

لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم الصادر في الدعويان ، : أن المحكمة لم تفصل بصفة صريحة جازمة في إدعاء المطعون ضدهم ملكية المساحة محل المطالبة بالأجرة ، ولم يحسم الخلاف في شأنها ، وإنما اقتضت أسبابه على :

استكشاف مبلغ الجدة فيه للحكم فيما طلبه المطعون ضدهم من وقف السير في دعوى الإيجار ، حتى يفصل في ملكية الأرض ، فإن النعي لا يكون سديدًا .

(طعن ٥٥٣ / ٤١ ق جلسة ١٩٧٧ / ٢ / ٢١)

٣٢- ما لم تفصل فيه المحكمة لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يجوز قوة الأمر المقضي . فإذا كانت محكمة أول درجة - بعد أن فصلت في الدعوى المرفوعة من المشتري ضد البائع بطلب فسخ العقد لاستحقاق المبيع (برفضها) - لم تر محلاً للتعرض لبحث (دعوى الضمان

الفرعية) المقامة من (البائع المدعي عليه) ، ضد البائع له، ولم تضمن منطوق الحكم ولا أسبابه الفصل فيها، ثم ألغي الحكم الصادر في الاستئناف حكم محكمة أول درجة ، وقضي بفسخ عقد البيع ، وبإلزام المدعي عليه برد الثمن، ولم يكن المدعي عليه قد وجه دعوى الضمان في الاستئناف ، وعليه فإنه لم يصدر (قضاء) في (دعوى الضمان) سواء في حكم أول درجة ، أو الحكم الاستئنافي . ولا يحول الحكم الابتدائي ، دون نظر دعوى المدعي عليه بعد ذلك ضد البائع له : بطلب فسخ عقد البيع بينهما ورد الثمن .

(طعن ٣٢ / ١ ق جلسة ١٣ / ١٢ / ١٩٦٦)

٣٣- إذا كان موضوع الدعوى الأولى : إلزام الشركة باطلاع المساهم على دفاترها في مدة لا تتأخر عتق ميعاد انعقاد الجمعية العمومية ، بينما موضوع الدعوى المنظورة الحالية : هو تكليف الخبير بتحضير محضر إثبات ايداع أو عدم ايداع صور من تقرير مجلس الإدارة ، والميراث وتسليم أو عدم تسليم المساهم صور منها ، فإن موضوع كل منها مختلف عن الآخر ، مما يمتنع معه التمسك بحجية الحكم السابق .

(طعن ٥٥ / ٢٢ ق جلسة ١١ / ٣ / ١٩٥٤)

٣٤- دعوى صحة التوقيع (دعوى تحفظية) الغرض منها إثبات أن التوقيع الموضوع على المحرر هو (توقيع صحيح) صادر من يد صاحبه، وبالتالي فإن نطاق هذه الدعوى لا يتسع لأمر صحة التصرف الذي تضمنته الورقة ونفاذه ووجوده أو انعدامه ، ولا تجوز المناقشة فيها في أمر هذه المسائل ، وبالتالي فإن بحث أمر تزوير صلب السند يخرج عن نطاق الدعوى بطلب صحة التوقيع ، ولا يعد وسيلة دفاع فيها ، ويجوز للمحتج عليه بالورقة من بعد الحكم فيها من إقامة دعوى أصلية يطلب (رد وبطلان المحرر) لهذا السبب ولا يكون للحكم الصادر فيها (أي حجيتها) في الدعوى الأخيرة ،

لاختلاف المحل في كل منها. (طعن ١٨٧٢ / ٦٨ ق جلسة ١٥ / ١ / ٢٠١٢). كما أن رفض دعوى صحة التوقيع لا يمنع من نظر دعوى صحة التعاقد لاختلاف موضوع كل من الدعوتين (طعن ٣٠٩٦ / ٥٨ ق جلسة ٢٧ / ٢ / ١٩٩١)، كذلك فإن رفض طلب صحة ونفاذ العقد يجيز رفع دعوى بصحة التوقيع على عقد البيع المحكوم برفض صحة تعاقدته.

(طعن ٣٥٧ / ٣٩ ق جلسة ١٩ / ١١ / ١٩٧٤)

٣٥- دعوى (الريع) على أساس (الغصب) لا يجوز الحكم الصادر فيها حجية في دعوى تالية بين ذات الخصوم بثبوت الملكية لحصة شائعة في نفس العقار. علته ذلك: أن مسألة وضع اليد المدة الطويلة لم تكن مطروحة في الدعوى السابقة، ولم يناقشها خصوم تلك الدعوى، فلا تكون لهذا الحكم قوة الشيء المقضي بالنسبة لتلك المسألة، فما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضي، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على خلاف هذا النظر، فإنه يكون معييا بمخالفة القانون بما يوجب نقضه.

(طعن ٥٨٣ / ٤٠ ق جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٧٥)

٣٦- إذا كان طلب المطعون عليهم السبعة الأول (بالتعويض الموروث) يستند إلى حق مورثهم في التعويض عن الضرر الذي لحقه، وحسبما يتطور هذا الضرر ويتفاقم، متى ثبت له هذا الحق قبل وفاته، فإن ورثته يتلقونه عنه في تركته، ويحق لهم المطالبة به تأسيسا على تحقق مسؤولية أمين النقل الذي كان المورث طرفا فيه، وهذا التعويض (بغاير) التعويض الذي يطلبه الورثة عن الأضرار التي حاقت بأشخاصهم لموت مورثهم، فيحق لهم الرجوع على أمين النقل على أساس (المسؤولية التقصيرية). ولا يعد ذلك جمعا للمسئوليتين

العقدية والتقصيرية عن (ضرر واحد) ، لاختلاف موضوع طلب كل منهم والدائن فيهما.

(طعن ٥٤/٦٥٦ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٣١)

٣٧- لما كان ذلك ، وكانت الأوراق قد خلت مما يفيد قيام الطاعتين بتسجيل الحكم الصادر بصحة ونفاذ الوصية الصادرة من مورثها إلى أولاده ، وبالتالي فإن ملكية القدر الموصي به ماتزال على ذمة المورث، وإذ قضي الحكم الابتدائي المؤيد باستئنافه المطعون فيه بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٦٩ / ١٢ / ١٩ الصادر من مورثها إلى المطعون ضده الرابع ، وبصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٦ / ٣ / ١ المتضمن بيع المطعون ضده الرابع إلى المطعون ضده الأول ، فإنه لا يكون مخالفاً لحجية الحكم الصادر بصحة ونفاذ الوصية ، لاختلاف موضوع الدعويين ، وتكون الأفضلية (للأسبق تسجيلاً) ، ويضحي النعي على غير أساس .

(طعن ٥٨/١٧٦٥ ق جلسة ١٩٩٣ / ٤ / ١٥)

٣٨- مفاد م٢٣٥ مرافعات :

يدل على أن المشرع اعتبر عدم قبول طلبات جديدة أمام الاستئناف من (النظام العام) ، وأوجب على محكمة الاستئناف أنه إذا تبين لها أن المعروض عليها هو (طلب جديد) ، أن تحكم من تلقاء نفسها (بعدم قبوله) ، باستثناء الفقرتين ٢ ، ٤ من تلك المادة .

ويعتبر الطلب جديداً : ولو تطابق مع الطلب الآخر مع اختلافه . فلا تعد المطالبة بمبلغ من النقود ، هو ذات طلب مبلغ آخر منها . لمجرد قيام تماثل، مادام من الممكن رفع دعوى جديدة به ، ولا حاجة للاحتجاج بحجية الحكم السابق ، وأن طلب التعويض عن

الضرر الأدبي المرتد ، مستقل بذاته عن الضرر الأدبي الشخصي (ومغاير) فلا يجوز قبوله لأول مرة أمام الاستئناف استناداً إلى طلب المضرور بالتعويض عن الضرر الأدبي متضمن في مبلغ التعويض الذي طلبه المضرور أمام محكمة أول درجة .

(طعن ١٩٩٥ / ٦١ ق جلسة ١٩٩٦ / ٤ / ٢١)

٣٩- اكتساب القضاء النهائي قوة الأمر المقضي شرطه : ما لم تحسمه المحكمة في قضائها ، لا يجوز الحجة ، القضاء بالأجرة في دعوى الإيجار . عدم فصله في المنازعة بشأن ملكية العين . أثره . لا حجة لهذا القضاء في دعوى تثبيت الملكية بين ذات الخصوم .

(طعن ١٩٧٧ / ٤١ ق جلسة ١٩٧٧ / ٢ / ٢١)

٤٠- إذا كان الثابت من الأوراق أن الدعوى السابقة هي طلب استرداد حيازة العين محل النزاع لسبب هو : (السلب منها) ، بينما أن الدعوى الحالية هي : تمكينها من العين لسبب أنها (مملوكة لها ميراثاً) مع باقي أطراف النزاع ضمن العقار الواقعة به وأنها خصصت سكناً لأسرة المتوفي التي منها (المحجور عليها) ، وكان مفاد ذلك تغاير الطلبات والأسباب في الدعويين ، بما يجعلهما (مختلفين موضوعاً وسبباً) ، وإذا التزم الحكم ذلك ورفض الدفع بالحجة المانعة من إعادة نظر النزاع ، فإنه يكون قد وافق صحيح القانون .

(طعن طعن ١٣٥٦ / ٥٣ ق جلسة ١٩٨٧ / ٤ / ٢٣)

٤١- (دعوى صحة التعاقد) (تختلف) عن (دعوى الفسخ) سبباً وموضوعاً ، فيجوز (للبيع) المطالبة بباقي الثمن وفسخ العقد ، طالما لم يفصل في حكم صحة التعاقد ، في أمر باقي الثمن .

(طعن ١٩٧٠ / ٥٧٠ ق جلسة ١٩٧٠ / ٢ / ٢٦)

الفصل الثالث

الشرط الثالث : وحدة السبب

ويقصد به :

السند أو الأساس القانوني الذي بنيت عليه الدعوى ، أو هو (الواقعة) التي يستمد منها المدعى حقه في الطلب ، وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية ، أو الحجج القانونية ، التي يستند إليها الخصم .

وكمثال : رفع المستأجر دعوى على المؤجر (بتسليم العين المؤجرة) .

وسببها هو (عقد الايجار) .

فإن رفضت ، لا يمنع ذلك من رفع دعوى جديدة بنفس الطلب ، ولكن استناداً إلى سبب آخر مغاير ومختلف هو (عقد البيع مثلاً) ومن يرفع دعوى بطلب ملكية عقار استناداً إلى سبب هو : (عقد البيع) ورفضت ، يجوز له رفع دعوى جديدة بنفس الطلب ، ولكن استناداً إلى سبب آخر مغاير : هو التقادم الطويل المكسب للملكية ، ولكن بشرط ألا يستند ويذكر معه (عقد البيع) حتى لا يدفع بسابقه الفصل في الدعوى بالحكم الصادر في النزاع الأول.

ومن أحكام النقض :

١- الحكم الصادر بتحديد الأجرة القانونية ، لا تمتد حجته إلى دعوى طلب أجرة اضافية (لاختلاف الموضوع) وأنها لم تكن محل منازعة في الدعوى السابقة حيث أجازت (م ٢٣٥ مرافعات) (تغيير السبب والاضافة إليه) .

(طعن ١١، ١٢ / ٣٢ ق جلسة ١٧ / ١ / ١٩٧٩)

٢- الحكم الصادر في (دعوى منع التعرض) لا تمتد حجته إلى (دعوى الاستحقاق للعقار) (لاختلاف الموضوع في الدعويين) .

(طعن ٧٥٠ / ٤٣ ق جلسة ١٩٧٨ / ١ / ٣ ص ٦٦)

ويلاحظ أن :

العبرة في الدفع بحجية الأمر المقضى هو : (باتحاد السبب) ، وليس بدليل الإثبات فإذا رفع شخص (دعوى ببراءة ذمته) مستنداً إلى (الوفاء) ودليله هو (شهادة الشهود) فرفضت ، مانع من رفع دعوى جديدة لذات الموضوع والسبب ، ولو قدم (دليل) مختلف ومغاير (كمخالصة مثلاً) .

ومن أحكام النقض :

١- القضاء برفض (دعوى مطالبة بنصيب في الربح) استناداً إلى : سبب هو (عقد شركة تضامن) ، لا تمتد حجته عن ذات الموضوع استناداً إلى سبب آخر مختلف ومغاير هو (شركة واقع) ، لاختلاف وتغاير السبب في الدعويين وأن اتحد الموضوع .

(طعن ٤٢٠ / ٤٧ ق جلسة ١٩٨١ / ١ / ١٢)

وإن العبرة في الدفع بقوة الأمر المقضى هو (باختلاف السبب) وإن اتحد الموضوع ، وهذا هو (الركن الأساسي) في الدفع بسابقة الفصل :

وكمثال : رفع دعوى ببطالان عقد للغلط ، ورفضها ، (لا يمنع) من رفع دعوى جديدة بذات الموضوع وهو (بطالان العقد) ، ولكن استناداً إلى سبب آخر مختلف ومغاير هو (الاكراه مثلاً ، أو نقص الأهلية) .

ومن أحكام النقض :

الدعوى بطلب (تسليم صورة تنفيذية ثانية) والقضاء برفضها استناداً إلى : خلو الأوراق عما يكشف عن فقد الصورة التنفيذية الأولى

هو في حقيقته : قضاء في الدعوى بحالتها جواز رفع دعوى جديدة بذات الطلبات ، بعد تصحيح هذه الحالة أو تغييرها .

(طعن ٩٠٩ / ٤٣ ق جلسة ١٩٧٨ / ١ / ٣ ص ٧٢)

ويلاحظ أن :

عنصر (السبب) هو (أهم عنصر) في توافر (قوة الأمر المقضى فيه) للحكم التي تمنع من : إعادة النظر بخصوص المسألة مثار النزاع .
وإن هذا (العنصر) يتوافر ويثور في أحوال :

أ- بطلان العقود .

ب- دعاوى الملكية وأسباب كسبها .

ج- الدعاوى الشخصية حيث تعدد أسباب الالتزام وانقضاءه ، وعيوب الإرادة ، وعيوب الشكل ، وعيوب نقص الأهلية وفقدانها .

ويلاحظ أن :

وحدة السبب لا يغير منها ، تغير دليل أو وسيلة إثبات .

(طعن ١٣٥ / ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢ / ١ / ٣)

(طعن ٧ / ٤٠ ق جلسة ١٩٧٥ / ٥ / ٢١)

(طعن ٧٦ / ٤٠ ق جلسة ١٩٧٥ / ٥ / ٢١ قاعدة ١٩٨)

كما لا يغير منها (نوع الموضوع) .

وكمثال :

إذا طالب شخص (بالتعويض) على أساس (المسئولية العقدية) ورفضت ، فإن ذلك الحكم يحوز الحجية ، تمنع من رفع دعوى جديدة (بالتعويض) على أساس (المسئولية التقصيرية) ، لعدم تغير السبب في

الدعويين وهو الأساس في الدفع بسابقة الفصل وهو (سبب التعويض عن الفعل الضار غير المشروع) .

(طعن ٨٩ / ٣٨ ق جلسة ١١ / ١٢ / ١٩٧٣ ص ١٢٤٣)

كما لا يغير من السبب (تغير الغرض) :

وأنه لا يؤثر على وحدة السبب تغير الطلبات فإن رفعت (دعوى بصحة تعاقد عقد) ، لا يجوز رفعها مرة أخرى (بطلب بطلانه) ، لأن القضاء بصحة عقد يتضمن أنه (غير باطل) .

(طعن ١٤ / ٥٠ ق جلسة ١٧ / ٦ / ١٩٨٣)

كما لا يجوز رفع دعوى ببطالان العقد المحكوم بصحته (للتزوير) باعتبار أن الدفع بالتزوير هو وسيلة دفاع في موضوع الدعوى كان يجب إبداءه أمام محكمة الموضوع .

(طعن ٢٧٦ / ٤٣ ق جلسة ٩ / ٦ / ١٩٨٣)

ويلاحظ كذلك :

أنه لا يكفي في السبب مصدر الحق المدعى به أن يكون (مماثلاً أو مشابهاً) ، بل يلزم أن يكون السبب في الدعوى الثانية اللاحقة هو ذات وعين السبب في الدعوى الأولى السابقة .

(طعن ١١ ، ٣٢ / ٤٦ ق جلسة ١٧ / ١ / ١٩٧٩)

فتمائل الأسباب : لا يمنع من اعتبارها متعددة ومختلفة .

(طعن ٥٥٨ / ٧٠ ق جلسة ١١ / ١ / ٢٠١٤)

كما يلاحظ أيضاً :

أن الاستناد إلى نص قانون وكان عن نفس الموضوع ، غير أنه كرر في قانون آخر لا يعد تغييراً لسبب الدعوى .

كما يلاحظ :

أن حجية الأمر المقضى فى مواجهة السلف لا تمتد إلى الخلف
(بخصوص الحق الذى تلقاه منه) .

إذا كانت (الملكية) قد انتقلت (بالتسجيل) إلى (الخلف) (قبل)
صدور حكم نهائى فى مواجهة السلف ، ولم يكن الخلف الخاص
المشتري طرفاً فى ذلك الحكم ، لأن الأصل أن البائع لا يمثل المشتري
منه فيما يقوم على العقار البيع من نزاع بعد تسجيل عقد شراء المشتري
منه .

(طعن ٣٣٠ / ٣٠ ق جلسة ٢٨ / ١٠ / ١٩٥٦ ص ٢٥١)

(طعن ٣٣٠ / ٣٠ ق جلسة ٢٨ / ١٠ / ١٩٦٥ ص ٩٢٩)

(طعن ٩٨٣ / ٥٨ ق جلسة ١٣ / ٥ / ١٩٩٠)

فإذا صدر (الحكم) بعد اكتساب المشتري حقه (بالتسجيل) وانتقلت
(الملكية) إليه ، فلا يتعدى (الحكم) أثره ، ولا تمتد حجيته إلى الخلف
الخاص المشتري ، فيعتبر من (الغير) بالنسبة له .

(طعن ٢٠٤٩ / ٤٦ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٨٧)

ويكون له حق التمسك بعدم الاعتداد به .

(طعن ٣١٧٧ / ٦١ ق جلسة ٣١ / ٣ / ١٩٩٦)

وإن ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل ، ولم تتعرض للفصل فيه لا يمكن أن
يكون (موضوعاً) لحكم يجوز قوة الأمر المقضى ، ولم يكن محل لقضاء تستنفذ
ولايتها فيه .

(طعن ١٠٨٦ / ٤٩ ق جلسة ١٧ / ١٢ / ١٩٨٤)

(طعن ٣١٥٦ / ٦٠ ق جلسة ٩ / ٢ / ١٩٩٥)

وبلاحظ كذلك :

أن الدفع بسابقة الفصل لا يمتنع بها في أحوال :

أ- الاستناد إلى سبب آخر لكسب الملكية ، غير عقد البيع (كالتقادم مثلاً).

(طعن ١٥٣/١٨ ق جلسة ١٨/٥/١٩٩٠)

ب- صدور حكم (لم يكن الخلف الخاص المشتري طرفاً فيه) .

ج- إذا كان الموضوع (تكملة) موضوع الطلب السابق ، فلا يجوز الحجية في الطلب اللاحق .

(طعن ٤٥٣/٥٣ ق جلسة ١١/٦/١٩٨٧)

وبلاحظ بالنسبة للاستئناف :

أنه لا يجوز فيه : إضافة حالة جديدة : من حالات الاخلاء ، حيث تعد كل حالة (طلباً جديداً) ، وليست (سبباً للدعوى) ، فلا يجوز ابدؤها أمام الاستئناف لأول مرة ، فمن يطلب الاخلاء (للتنازل عن الايجار) أمام أول درجة ، لا يجوز له طلب الاخلاء لتغيير استعمال العين .

(طعن ٤٨٧/٤٣ ق جلسة ١٧/١٢/١٩٨١)

وبشرط : أن يكون قصد تغيير سبب الطلب أو الإضافة إليه :

هو : تأكيد أحقية الطالب في مطلبه بأول درجة (م ٢٣٥ / ٢ مرافعات) وبشرط بقاء موضوع الطلب على حاله (م ٢٣٥ / ٢ مرافعات) .

(طعن ٢٨٠/٤٩ ق جلسة ٢٢/١٢/١٩٧٩)

(طعن ٥٥٩/٣٩ ق جلسة ٤/١٢/١٩٨٣)

ويلاحظ كذلك :

إن مفاد (م ٢/٤٦٦ مدنى) بعدم سريان بيع المتصرف فى حق مالكه الأصيل ، وكان الطاعن قد أقام دعواه أمام محكمة أول درجة بطلب ابطال عقد البيع الصادر من المطعون عليه الأول إلى المطعون عليهما الثانى والثالث استنادا إلى أن الأطيان المبيعة ملك للطاعن ، دون البائع وتمسك الطاعن بالمادة ٤٦٦ مدنى :

فإن التكييف القانونى السليم للدعوى هو أنها أقيمت بطلب الحكم بعدم سريان العقد محل النزاع فى حق الطاعن ، وإذ كيف الحكم المطعون فيه الدعوى أنها دعوى ابطال عقد البيع ، وذُهب إلى أن طلب عدم سريان البيع بالنسبة للطاعن : هو طلب جديد لا يقبل فى الاستئناف لعدم تقديمه إلى محكمة أول درجة ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

(طعن ٢١٥ / ٤٢ ق جلسة ١٢ / ١١ / ١٩٧٧ ص ١٦٥٩)

من أحكام النقض فى تغيير السبب :

١ - امتناع الدفع بحجية الأمر المقضى ، لاختلاف السبب فى الدعويين ، فالدعوى الأولى :

استندت على المسئولية الشينئية (م ١٧٨ مدنى) والتى تقوم على (خطأ مفترض) فى جانب الحارس ، وهو سبب يغير السبب القائم على أساس المسئولية على الأعمال الشخصية التى ادعوا مدنياً أمام المحكمة الجنائية والتى تقوم على (خطأ واجب الإثبات) .

ومخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر بقضائه بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى الدعوى المدنية المقامة أمام المحكمة الجنائية (مخالفة للقانون وخطأ فى تطبيقه) .

(طعن ٣١٥٦ / ٦٠ ق جلسة ٩ / ٢ / ١٩٩٥)

٢- اختلاف الدعويين سبباً وموضوعاً مانع من التمسك بحجية الحكم السابق :

فبينما أن الدعوى الأولى : موضوعها هو دعوى استرداد حيازة وسببها هو وضع اليد فإن الدعوى الحالية موضوعها هو طلب الحكم بتنفيذ التزامات البائع بتسليم العين المؤجرة . وسببها هو (عقد الايجار) .

(طعن ٣١١ / ٢٠ ق جلسة ١٩٥٣ / ٤ / ٢)

٣- اختلاف السبب في (دعوى التطليق) طبقاً للمادة السادسة ق ١٩٢٩/٢٥ ، عن السبب في دعوى التطليق طبقاً م ١١ مكرر من ذات القانون مضافاً بقانون ١٩٨٥/١٠٠ علماً ذلك : لأن الضرر المبيع للتطليق وفق هذه المادة الأخيرة هو (ضرر خاص) (المذكرة الايضاحية لقانون ١٩٨٥ / ١٠٠) .

(طعن ١١٤ / ٥٩ ق جلسة ١٩٩٢ / ٣ / ٢٤ ص ٤٩٨)

٤- الحكم برفض (دعوى بطلان العقد) ، ليس له حجية الأمر المقضى في دعوى فسخ هذا العقد ، والعكس صحيح .

(طعن ١٤٥١ / ٤٨ ق جلسة ١٩٨٠ / ١ / ٣١ ص ٣٢٦)

٥- (فسخ العقد) لسبب ، لا يمنع من التمسك بالفسخ لسبب آخر في دعوى تالية .

(طعن ١٤٥١ / ٤٨ ق جلسة ١٩٨٠ / ١ / ٣١)

٦- دعوى النفقة تختلف عن دعوى التطليق سبباً وموضوعاً ، فالأولى : للاحتباس ، والثانية للالساء واستحكام النذور والفرقة بين الزوجين .

(طعن ٤٥ / ٢ ق جلسة ١٩٧٦ / ٤ / ٢٨)

٧- اختلاف (دعوى صحة التعاقد) عن (دعوى الفسخ) سبباً وموضوعاً.

(طعن ٥٧٠ / ٣٥ ق جلسة ٢٦ / ٢ / ١٩٧٠)

(طعن ٩٦٢ / ٤٧ ق جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٨٢)

٨- الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة، قضاء فاصل في الموضوع: يمنع من إعادة طرح ذات النزاع بين نفس الخصوم.

(طعن ٢٤٤ / ٥٠٤٨ ق جلسة ٢٩ / ٣ / ١٩٨٤)

٩- الحكم الصادر من (محكمة النقض) بتكليف عقد أنه (إداري)، يمنع (المحاكم المدنية العادية) من نظر المنازعات الناشئة عنه.

(طعن ٣٦٦ / ٣٧ ق جلسة ٨ / ٦ / ١٩٧٢)

١٠- طلب انقاص الأجرة لعدم تركيب مصعد في العين المؤجرة، وطلب تنفيذ التزام المؤجر بتركيب المصعد في دعوى أخرى، اختلاف الدعويين (سبباً وموضوعاً).

(طعن ٣٠٧ / ٣١ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٦٦)

١١- الحكم الصادر في دعاوى الحيازة. لا حجية لهُ في دعاوى المطالبة بالحق أو الملكية (لاختلاف الموضوع والسبب).

(طعن ١٧١٨ / ٥٢ ق جلسة ٢٨ / ٦ / ١٩٨٩)

١٢- اختلاف دعوى الطاعة للهجر، عن دعوى التطليق للضرر، بما لا يستطاع معه دوام العشرة، إن النشوز، غير مانع من رفع دعوى التطليق لاختلاف المناط (موضوعاً وسبباً).

(طعن ٤ / ٤٥ ق أحوال جلسة ٢٤ / ١١ / ١٩٧٦)

١٣ - قضاء الحكم في الدعوى رقم ٦٤٦٥ / ١٩٦٢ بجلسة ١٩٦٥ / ٣ / ٢٩ (برد وبطلان عقد البيع العرفي المؤرخ ١٩٥٥ / ١٢ / ٢٥) المنسوب صدوره من مورثة المطعون ضدهم إلى الطاعن ، لما ثبت من (تزويره) ، ومن ثم تكون حجية هذا الحكم قاصرة على ثبوت عدم صحة المحرر المشار إليه ، ولا تمنع من نظر طلب الحكم بصحة التعاقد ، استنادًا إلى دليل آخر يثبت به قيام التعاقد المنتج لآثاره ، ومنها (تسليم المبيع) للمشتري ، وقضاء الحكم برفض التسليم (لمسأه بحجية الحكم النهائي) القاضي برد وبطلان العقد : يكون قد أخطأ في تطبيق القانون : وحجب نفسه عن طلب الطاعن (إثبات هذا التعاقد) ويوجب (نقضه جزئيًا) بخصوص (طلب التسليم) .

(طعن ١١٧٨ / ٤٨ ق جلسة ١٩٨٢ / ٦ / ١٠)

١٤ - رفض الدفع بسابقة الفصل لاختلاف الموضوع والسبب : فموضوع الأولى : هو دعوى قسمة الأتيان المخلفة عن المورث : لاعطاء كل وارث حقه وسببها : هو قيام حالة الشيوع المطلوب انهاءه ، أما موضوع الدعوى الحالية ، فهو دعوى صحة التعاقد وسببها قيام (العقد العرفي) المطلوب صحته ونفاذه ، وكان الحكم الصادر بعدم قبول دعوى القسمة ، لم يتناول أمر (عقد البيع) موضوع النزاع ، فإن قضاء الحكم يكون صحيحًا .

(طعن ٣٩٢ / ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢ / ١ / ٢٥)

١٥ - حجية الأحكام : شروط توافرها . دعوى المضرور على المتبوع والتابع لالزامهما بالتضامن (بالتعويض) ، اختلافها خصوصًا وسببها : عن دعوى الحلول التي يرجع بها المتبوع على التابع ، عند وفائه للمضرور .

(طعن ٦٧٨ / ٤١ ق جلسة ١٩٨٢ / ١٦ / ١٤)

١٦ - المطالبة بنصيب (الربح) استنادا إلى سبب هو (عقد شركة تضامن) بين مورث الطالب والمدعى عليه ، يختلف عن دعوى المطالبة بذات النصيب في الربح استنادا إلى سبب آخر هو (شركة واقع) .

(طعن ٤٢٠ / ٤٧ ق جلسة ١٢ / ١ / ١٩٨١)

١٧ - قرار اللجنة القضائية للإصلاح (بالاعتداد بالعقد) ، لا يمنع من (فسخ العقد) لعدم الوفاء بالثمن كأحد الالتزامات المترتبة على العقد ، وبعد الفسخ ، يعود للدولة حقها في (ثلث الأرض) طبقاً للمادتين الأولى والثانية ق ١٥ / ١٩٦٣ ، بعد أن زال مانع استيلاء الدولة عليها من الأجانب ، فالموضوع والسبب هنا مغايران ومختلفان ، وقضاء الحكم بذلك (صحيح) .

(طعن ٤٠ / ٧ ق جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٧٥)

١٨ - يجوز (للمضرون) الاستناد إلى (الخطأ العقدي) ، رغم استناده إلى (الخطأ التقصيري) الثابت أو المقترض ، ولأول مرة أمام الاستئناف ، باعتبار أن ذلك (وسيلة دفاع) وليس تغييراً (لسبب الدعوى) .

(طعن ١٤٩ / ٣٠ ق جلسة ٢ / ٤ / ١٩٦٨ ص ٦٨٩)

١٩ - صدور (أمر أداء) - وهو حكم ضد الطاعن بالزامه بالدين الثابت بالسندين ، يتناقض مع دعوى الطاعن ببطلان هذين السندين .

(طعن ٥٣ / ٣٥ ق جلسة ١١ / ٣ / ١٩٦٩)

٢٠ - طلب المطعون ضده (محو قيد الرهن) (لسقوطه) بسبب (عدم تجديده خلال عشر سنوات) ، اعسلاً لحكم م ٤٣ من قانون الشهر) ، بينما موضوع الدعوى الحالية هو : تثبيت ملكية المطعون ضده للأطيان مشتراه وتسليمها ، بينما أن موضوع الدعوى رقم هو أحقية

الطاعنين في حبس العين المرهونة دفعًا للتعرض لها في حياته ، فإن قضاء الحكم برفض الدعوى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل (صحيح قانونًا) .

(طعن ٢٢٠ / ٤١ ق جلسة ١٩٧٥ / ٤ / ٢)

٢١ - قضاء الحكم برفض دعوى ثبوت ملكية استنادًا إلى (العقد) ورفضها ، غير مانع من إعادة رفعها استنادًا إلى (الحيازة بوضع اليد بالتقادم الطويل) وذلك لتغير السبب في الدعوى ، لما كان ذلك وكانت الدعوى المرفوعة هي طلب تثبيت ملكية الطاعنة استنادًا إلى : (المسجل ١٩٥٩ / ٥٨٨٤ طنطا) قضى فيها بالرفض ولم يفصل في ملكية الطاعنة للأرض بوضع اليد بالتقادم الطويل ، أما الدعوى الحالية فهي الاستناد إلى وضع اليد المدة الطويلة استنادًا إلى (الحيازة الفعلية) ، وعليه فإن الحكم السابق (لا يحوز الحجية) أمام الدعوى الحالية ، لتغير السبب في الدعوى الحالية ، وعليه يكون هذا الحكم (مخالفا للقانون وأخطأ في تطبيقه) ، مما يشوبه (بالقصور المبطل) .

(طعن ٤٩٧٦ / ٧٣ ق جلسة ٢٠٠٤ / ١٢ / ١٤)

٢٢ - عدم امتداد حجية وقوة الأمر المقضى إلى (الدعوى الحالية) ، فموضوع الدعوى الأولى السابقة هو : صدور عقود من المورث ورفض الادعاء بتزويرها لصحة نسبتها إلى المورث ، ولم يفصل الحكم في صحة انعقاد العقود ، ولم يتعرض لمسألة استيفاء المورث الثمن ، أو لوضع يد الطاعن على العين المتصرف فيها بعد صدور التصرف إليه ، أما في الدعوى الماثلة الحالية فالموضوع مختلف : حيث أن تصرفات العقود المحكوم بصحة نسبتها للمورث ، ففي الدعوى الأولى كانت (سائرة لوصايا غير نافذة) فإن (السبب في الأول) (مغاير) ، (السبب في الثانية) ، (فلا تمتد إليه الحجية) .

(طعن ٣٥٥ / ٢٨ ق جلسة ١٩٦٣ / ١٠ / ٢٤)

٢٣- أمر الأداء النهائي (حكم) يجوز قوة الأمر المقضى ، ويمنع من معاودة مناقشة ذات الموضوع من جديد ، أما الأمر الولائي : فيصدر في غير خصومة ، فلا يمنع من (العودة إلى الفصل في الموضوع) .

٢٤- حجية الحكم الابتدائي (القطعي) ، هي (حجية مؤقتة موقوفة) حين (الفصل في الاستئناف) ، أن تأيد (عادت له الحجية واكتسب قوة الأمر المقضى) ، وأن ألغاه الاستئناف وفصل في الدعوى ، حاز الحكم الاستئنافي قوة الأمر المقضى ، فلا يجوز طرح النزاع من جديد أمام أى محكمة ولو كان (باطلا) ، لاستنفاد ولايتها فيه .

(طعن ١٧٧ / ٤١ ق جلسة ١٩٧٧ / ١١ / ٢٨)

٢٥- لما كان الحكم الصادر في الدعوى ١٩٨٤/٦٧ مدنى شين الكوم وموضوعها دعوى حيازة أقامها الطاعن الثانى فى الطعن الماثل المنظور المطروح ضد المطعون عليه الأول وآخر بطلب رد حيازته لمسطح ١٢ سهم ٣ ط وتسليمها له وسببها الغصب وسلب الحيازة منه قضى له فيها بطلباته ، فى حين أن الدعوى المطروحة والمقامة الطاعنين ضد المطعون عليهم وآخر موضوعها : طلب بطلان عقد البيع المؤرخ ١٩٨٢/١٠/١١ والمسجل رقم ١٩٨٢/٥٩٣٥ شين الكوم بطلانا نسبيا (لوقوع خطأ به فى نسبة وحدات تمليك أطيان النزاع) وكان لا حجة للحكم الصادر فى دعاوى وضع اليد ، فى دعوى نزاع على الملك لاختلاف الدعويين موضوعا وسببا ، وبالتالي فلا يكون للحكم الصادر فى الدعوى ١٩٨٤/٦٧ مدنى شين الكوم الجزئية أى حجية فى الدعوى الماثلة المطعون على حكمها ، ولا يجوز قوة الأمر المقضى بالنسبة لها .

(طعن ١١٩٧ / ٦١ ق جلسة ١٩٩٦ / ٣ / ١٠)

٢٦- لما كان ذلك وكان البين من الأوراق : أن (الطاعنة) تمسكت في صحيفة تدخلها (بملكيتها لأرض النزاع بالعقد المؤرخ ١٧/٦/١٩٦٩ المقترن بوضع اليد) فلا يجوز من بعد نزع ملكيتها من تحت يدها) وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتسليم الأرض للمطعون ضدها الأولى وسنده أن عقد البيع سند المطعون ضدها قد قضى بصحته ونفاذه في الدعوى ٨٩/١٢١ مدني دمنهور بحكم نهائيًا ، بما يمتنع معه بحث ما يناقضه ، برغم أن الطاعنة والبائعين لها لم يكونا طرفا في هذه الدعوى ، وحجب نفسه عن بحث دفعها سالف الإشارة رغم أنه (دفاع جوهري) من شأنه - إن صح - أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى وعليه يكون ذلك الحكم قد (أخطأ في تطبيق القانون) وعاره (قصور في التسييب) يستوجب نقضه .

(طعن ٢٧١٤/٢٧ ق جلسة ١٨/١١/٢٠٠٩)

٢٧- الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها (رفضه) على أساس : (أن سبب الدعوى الحالية هو (وضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية) ، بينما أن سبب الدعوى السابقة هو : (عقد البيع) . ثم أحالت الدعوى إلى (التحقيق) لإثبات واقعة وضع اليد على العين المتنازع عليها ونقيها ، وبعد أن سمعت أقوال الشهود إثباتًا ونقيًا ، قضت (برفض الدعوى) بناء على : الحكم السابق صدوره في الدعوى السابقة ، ولم تشر في حكمها إلى (التحقيق) الذي باشرته ، فإنها بذلك تكون قد ناقضت الحكم السابق برفض الدعوى ، وشاب حكمها (القصور) ، لاغفاله الأساس الذي قامت عليه الدعوى الحالية وهو (التقادم الطويل المكسب للملكية) ، ولم تتحدث عن (نتيجة التحقيق) الذي أمرت به ، لإثبات وضع يد المدعى على العين المتنازع عليها .

(طعن ١٥٣/١٨ ق جلسة ١٨/٥/١٩٥٠)

٢٨- لما كان ذلك وكان : موضوع المنازعة / هو مطالبة الطاعين، للمطعون عليه (بأجرة متأخرة لشقة النزاع) باعتبار أن أجرتها الاتفاقية مبلغ ٤.٣٥ ، أما في الدعوى الماثلة المتطورة والحالية فموضوعها هو (تحديد الأجرة القانونية للشقة المؤجرة) اعمالاً لقوانين ايجار الأماكن ، وهي مسألة لم تكن مطروحة على المحكمة في الدعوى السابقة ، ولم يعرض لها الحكم الصادر فيها ، وبالتالي بالدعويان مختلفان موضوعاً وسبباً .

(طعن ١٠٦ / ٤٤ ق جلسة ١٠ / ٥ / ١٩٧٨ ص ١٢١٠)

٢٩- ما لم تفصل فيه المحكمة بالفعل ، لا يمكن أن يكون موضوعاً (يحوز حجية الأمر المقضي) .

وإن المقرر: أن حق (المؤمن له) في الرجوع على (المؤمن وهو شركة التأمين) بمقتضى (عقد التأمين) ينشأ (مستقلاً) عن حق (المضروب) في الرجوع على (المؤمن) مباشرة .

لما كان ذلك وكان الحكم السابق رقم ٧٦ / ١٩٩٩ مدني أسيوط قد قضى فيه بالزام الطاعن مالك السيارة الأجرة القاهرة بتعويض مائة وخمسون ألف جنيه مناصفة لاشتراك السيارتين في الحادث وهو (قتل مورث المطعون ضدهما الأول والثانية خطأ) ، في حين أن الدعوى المطروحة والمنظورة حالياً والمرفوعة من الطاعن بصفته مالكاً للسيارة الأولى ، بطلب الرجوع على الشركة المطعون ضدها الثالثة بصفتها (مؤمناً لديها) على ذات السيارة وبموجب (وثيقة تأمين) ، عن الفترة التي وقع فيها حادث السيارة لالزامها (بالمبلغ المقضي به عليه ، بموجب الحكم سالف الإشارة ، اعمالاً لقانون رقم ٦٥٢ / ١٩٥٥ ، وبالتالي يتفق شرطى وحدة الموضوع

ووحدة السبب في الدعويين ، لاختلاف السبب المتولد عنه (موضوع الدعوى) ، ولم يتناقش الطرفان في الدعوى الأولى في موضوع أحقية الطاعن في الرجوع على الشركة المطعون ضدها الثالثة ، باعتبارها (المؤمن على السيارة أداة الحادث) ، ولم يفصل فيها الحكم السابق ، وقد خالف الحكم اللاحق هذا النظر ، وقضى (بحجية الحكم السابق صدوره قبل المضرورين في العلاقة بين الطاعن والمطعون ضدها الثالثة ، وقضى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل ، فإنه يكون قد (أخطأ في تطبيق القانون) .

(طعن ٦٣٧٦ / ٧٣ ق جلسة ٢٠١٣ / ١٢ / ٩)

٣٠ - لمحكمة النقض أن تعمل رقابتها من كون (سبب الدعوى) (سببا حقيقيا) تتحقق به المغايرة في سبب الدعوى ، أم أنه (مجرد سبب ظاهري) أريد به الحيلولة دون (الدفع بحجية الأمر المقضي) .

(طعن ٤٩٣ / ٢٩ ق جلسة ١٩٦٤ / ١٢ / ١٧)

٣١ - لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن رفع دعوى الحراسة الأولى باعتبارها (اجراء موقوتا يالبت في الاشكال) الذي رفعه المطعون عليه الأول في (تنفيذ العقد الرسمي الذي اشترى الطاعن بموجبه الأطنان) موضوع النزاع من المطعون عليه الثاني ، وكانت المحكمة قد قضت (برفضها) دون بحث شروط تأسيسها على أنها صارت غير ذات موضوع ، بعد الفصل في الاشكال ، وكانت الدعوى الثانية المرفوعة من الطاعن هي طلب وضع الأطنان تحت الحراسة ، واستند إلى منازعة المطعون عليه الأول في ملكيتها ووقتها بالفصل في هذه الملكية فصلاً نهائياً ، وكان يبين أن (السبب) الذي بني عليه طلب الحراسة في كل من الدعويين (مختلف عن الآخر) ، فضلاً عن المحكمة لم تتعرض في الدعوى الأولى لبحث مسوغات

الحراسة لتقول فيها كلمتها، لما كان ذلك ، يكون الحكم المطعون فيه إذ تضي بعدم جواز نظر دعوى الحراسة الثانية لسبق الفصل، قد أخطأ في تأويل الحكم الصادر في الدعوى الأولى خطأ ترتب عليه خطأ في تطبيق م ٤٠٥ مدني قديم .

(طعن ٢٢/١٩٤ ق جلسة ١٠/١٢/١٩٥٣)

٣٢٠. إذا رفعت دعوى بطلب (بطلان عقد لسبب) من الأسباب، للمحكمة رفضه أو قبوله ، فإن رفض، اقتصر الحكم على هذا السبب وحده ، فلا تمتد حجيته إلى (البطلان لسبب آخر) . فصحة العقد تمنع من رفع دعوى تالية بطلب بطلانه .

(طعن مدني ٢٨١/٣٢ ق جلسة ٢١/٤/١٩٦٦)

ما لا يجوز الحجية :

١- ما لم تنظر فيه المحكمة (بالفعل) ، ولم تتعرض للفصل فيه ، لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يحوز قوة الأمر المقضى ، أو محلاً لقضاء تستفد به المحكمة ولايتها فيه .

(طعن ١٠٨٦ / ٤٩ ق جلسة ١٧ / ١٢ / ١٩٨٤)

(طعن ١٣٧١ / ٥٧ ق جلسة ١٧٩ / ١٢ / ١٩٩١)

(طعن ٣١٥٦ / ٦٠ ق جلسة ٩ / ٢ / ١٩٩٥)

٢- الحكم بعدم قبول الدعوى (لرفعها قبل الأوان) (حجته مؤقتة) تزول بتغير الظروف (كأرض مشاعة ، ثم تغيرت الظروف (بحصول افرازها لنهوض حالة الشروع) .

(طعن ١٥٠ / ٦٥ ق جلسة ٦ / ١ / ١٩٩٤ ص ٩٠)

٣- طلب وقف التنفيذ (قضاء وقتي) لا يحوز الحجية .

(طعن ١٠٧٨ / ٥٤ ق جلسة ٥ / ١ / ١٩٩١)

٤- الحكم برفض الدعوى (بعالقتها) مؤداه : جواز رفعها (مجدداً) .

(طعن ٦٣٥ / ٧١ ق جلسة ١٩ / ١٢ / ٢٠١١)

ويتحقق ذلك (متى تغيرت هذه الحالة) .

(طعن ١١٩٦ / ٦٨ ق جلسة ٨ / ٢ / ٢٠٠٩)

أما إذا لم يطرأ تغيير على ظروف الدعوى ، فيمتنع معاود طرح النزاع من جديد .

(طعن ٣٦ / ٤٣ ق جلسة ٥ / ٤ / ١٩٧٧ ص ٨٩٧)

٥- الخصم المدخل في الدعوى ، ولم يكن له طلبات ، ولم يحكم عليه بشئ ، لا يعد خصماً حقيقياً في الدعوى ، ولا يترتب على صدور

حكم بقبول ترك الخصومة بالنسبة له ، اسباغ قضاء الحكم وبنفى
علاقة العمل بينه وبين مورث المطعون ضدها الأولى .

(طعن ١٠٤ / ٤٣ ق جلسة ١٢ / ١ / ١٩٨٠)

٦- لا حجية للحكم الصادر في مواجهة الخلف ، قبل مانح الحق ،
متى كان هذا الأخير لم يختصم في الدعوى .

(طعن ٧١٣ / ٤٥ ق جلسة ١٥ / ١ / ١٩٨٠)

٧- رفض الدعوى لخلو الأوراق من (سندها) هو قضاء (برفض
الدعوى بحالتها) (حجيته مؤقتة) جواز معاودة طرح النزاع مجددًا (متى تغير
الحالة) .

(طعن ٤٩٢٢ / ٦٣ ق جلسة ١٩ / ١ / ١٩٩٥)

(طعن ١٠٧٨ / ٥٤ ق جلسة ٥ / ١ / ١٩٩١)

(طعن ٦٣٥ / ٧١ ق جلسة ١٩ / ١٢ / ٢٠١١)

٨- الأحكام المستعجلة لا تحوز قوة الأمر المقضى ، أمام قاضى
الموضوع ولا يلتزم بأسبابها الاستثناء : حالة عدم تغير مراكز الخصوم
وظروف الدعوى .

(طعن ٣٥٥ / ٥٦ ق جلسة ٣٠ / ١ / ١٩٩٠ ص ٣٢٣)

(طعن ٤١٧ / ٤٣ ق جلسة ٩ / ٣ / ١٩٧٧ ص ٦٣٨)

(طعن ١٢٩٠ / ٥٨ ق جلسة ١٧ / ٤ / ١٩٩٥ ص ٦٣٧)

(طعن ١٧٥٠ / ٤٩ ق جلسة ٤ / ٦ / ١٩٨٠ ص ١٦٧٤)

٩- تقرير الخبير فى دعوى إثبات الحالة : لا يقيد قاضى
الموضوع .

(طعن ٤٨٠٠ / ٦١ ق جلسة ١١ / ١ / ١٩٩٨)

١٠ - الحكم الصادر (بإثبات الصلح) لا يجوز الحجية ، لأن القاضي يصدق عليه بمقتضى سلطته الولائية .

(طعن ٨٩٩ / ٤٣ ق جلسة ١٠ / ٢ / ١٩٨١)

١١ - إثبات الحكم (للدفاع) لم يقدم (دليله) لا حجة له (لعدم تضمنه حسماً للخلاف بشأنه) .

(طعن ٦٧٤ / ٧١ ق جلسة ٢٨ / ١٠ / ٢٠٠٣)

١٢ - تغير الوصف القانوني للتكييف لا يميز الدفع بالحجية ، فمن يطالب بتعويض مادي يجوز له في دعوى لاحقة رفع دعوى بتعويض أدبي عن نفس الموضوع بشرط مراعاة (أحكام التقادم فيها) وعدم سقوط الحق في رفعها ، ومن يطلب (تعويض مؤقت) ، حقه في استكمالها (بتعويض شامل) يخصص منه ، ما اقتضاه من (تعويض مؤقت) ، وإلا كان ما اقتضاه (زائداً) عن قدر (الضرر) (اثراء بلا سبب على حساب الغير) .

١٣ - حجية الحكم لا تمتد إلى (الخلف الخاص المشتري) إلا إذا كان الحكم (سابقاً) على اكتساب الخلف حقه (بالتسجيل) .

(طعن ١٣٩١ / ٥٣ ق جلسة ١٣ / ١٢ / ١٩٨٩)

ويلاحظ :

أن قوة وحجية الأمر المقضي للأحكام هي (قاصرة على أطراف الخصومة فقط) فلا تتعداهم إلى (الغير) الخارج عنها والذي لم يكن طرفاً فيها، ولو كان صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة) .

(طعن ٧١٣ / ٤٥ ق جلسة ٥ / ١ / ١٩٨٠)

فالأحكام المدنية (نسبية) لا يحتج بها إلا على من كان طرفاً فيها .

(طعن ٦٢٣ / ٤٨ ق جلسة ٢٢ / ١١ / ١٩٨٢)

ولمن لم يكن طرفاً فيها طلب عدم الاعتداد بها .

(طعن ٣١٧٧ / ٣١١ ق جلسة ١٩٩٦ / ٣ / ٢١)

واستثناءً قد تمتد (الحجيت) إلى (الغير) في حالة : اعتماد (مركزه) على (المركز) الذي قرره الحكم وكمثال بـ

أ- الكفيل في مواجهة (المدين) لتقرير وجود الدين .

ب- المستأجر من الباطن في حال صدور حكم (ببطلان عقد إيجار المستأجر الأصلي) .

١٤ - تقدير الدليل وأقوال الشهود :

- (لمحكمة الموضوع) سلطة تقدير الأدلة المطروحة عليها وترجيح ما تظمن إليه منها ، متى كان ذلك سائغاً ، وهي ليست ملزمة بتتبع شتى مناحي دفاع الخصوم ، متى كان في الحقيقة التي استخلصتها وأوردت (دليلها) ، (الرد الضمني) على كل ما يخالفها .

(طعن ٥٩ / ٧٥ ق جلسة ١٩٩٥ / ١٢ / ٢٤)

- تقدير الدليل لا يحوز قوة الأمر المقضي : وعليه فإنه لا تثريب على المحكمة أن هي اعتدت في (دعوى التطلق للفرقة) (بشهادة شهود سمعتهم هي) ، وكانت (المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية) سبق أن تشككت في صحة أقوالهم في (دعوى النفقة) .

(طعن ٤٥ / ٤ ق جلسة ١٩٧٦ / ١١ / ٢٤)

- تقدير أقوال الشهود (مرهون) بما يؤدي إليه (وجدان قاضي الموضوع) ، لا سلطان عليه في ذلك ما لم يخرج بتلك الأقوال إلى (ما لا يؤدي إليه مدلولها) .

(طعن ٣٣ / ١٩٩ ق جلسة ١٩٦٧ / ٣ / ٩)

- إذا اعتمدت المحكمة على (جملة أدلة مجتمعة) ، وبها (دليل معيب) ولا يبين أثر كل دليل على حدة في تكوين عقيدة المحكمة بحيث لا يعرف ما كان يتجه إليه قضائها مع استبعاد ذلك (الدليل) الذي ثبت (فساده) ، فإنه يتعين (نقض الحكم) .

(طعن ٢٨٤٣ / ٦١ ق جلسة ٢٨ / ١ / ١٩٩٦)

- تقدير الدليل وأقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو (سلطة مطلقة لمحكمة الموضوع) ، ولا معقب عليها في تكوين عقيدتها ، مادامت (لم تخرج بذلك عما تحتمله أقوالهم) .

(طعن ١٢٥٦ / ٥٣ ق جلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٨٧)

- وأن ذلك مشروط : بأن يكون استخلاصها سائغ ، ولا خروج فيه عن مدلول الشهادة أو انحراف عن مفهومها ، ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق ، فإن خرجت عن المدلول والمفهوم ، كان استنباطها غير سليم يعيب الحكم بفساد الاستدلال .

(طعن ٩١٠ / ٥٨ ق جلسة ١٨ / ٤ / ١٩٩٣)

- لما كان ترجيح شهادة شاهد ، على أقوال شاهد آخر هو من (إطلاقات محكمة الموضوع) ، لا شأن فيه لغير ما يطمئن إليه وجدانها ، ولا يلزم أن يبين أسباب هذا الترجيح ، مادام لم يخرج بأقوال الشاهد عما يؤدي إليه مدلولها ، وقد بان أن المحكمة بعد أن استعرضت أقوال شهود الطرفين ، استخلصت أن التوقيع هو توقيع المورث ، وأن هذا الاستخلاص قائم على أسباب تكفي لحمله ، ولا عليها بعد ذلك ، أن أغفلت التحدث عن كل قرينة من القرائن غير القاطعة ، ففي قيام الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها (الرد الضمني) المسقط لهذه القرائن ، ويكون النعي بهذا السبب ليس

سوى (جدل موضوعي) في تقدير الدليل (لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض).

(طعن ١٨٩٨ / ٥٤ ق جلسة ١٦ / ٢ / ١٩٨٨)

- (نية التملك) وهو (عنصر معنوي) تكشف منه (أمر ومظاهر خارجية) - يترك تقديرها (لمحكمة الموضوع) في ضوء التحقيقات والأدلة التي تقوم عليها الدعوى ، ولها استخلاص ثبوته من عدمه ، دون رقابة عليها من محكمة النقض ، متى كان استخلاصها سائغ ، وله أصول ثابتة بالأوراق ، وإذا لم يبينها خبير الدعوى ، وتعرضت لها المحكمة ، وخلصت إلى ثبوته من (الظروف - والمستندات - وأعمال الخير) ، فإن ما يشره الطاعنون ليس إلا (جدلاً موضوعياً) في (تقدير محكمة الموضوع للدليل) فتتحسر عنه رقابة محكمة النقض .

(طعن ٥٥٣ / ٤١ ق جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٧٧)

١٥ - س) مدى حجية القرائن في الإثبات ؟

- القرائن القضائية : هي قرينة بسيطة غير قاطعة قابلة لإثبات العكس ، أما القرائن القانونية ، فبعضها قاطع كمادة ١٠١ إثبات وبعضها : يجوز نقضه بإثبات العكس على أنه يجب مراعاة أمرين :

الأول : أنه إذا أقيم الحكم على عدة قرائن مجتمعة متساندة ، بحيث لا يبين أثر كل منها على حدة في تكوين عقيدة المحكمة ، فإن فساد أحدها ينهار به الدليل المستمد من هذه القرائن .

(طعن ٦٠ / ١ ق جلسة ٣ / ٣ / ١٩٩٤)

(طعن ٣٠٠٨ / ٦٩ ق جلسة ١٦ / ٤ / ٢٠٠٢)

(طعن ٣٢٢٢ / ٦٦ ق جلسة ٢٨ / ٢ / ٢٠٠٩)

الثاني : أنه إذا أقيم الحكم على عدة قرائن كل منها مستقل عن الآخر ، فإن فساد احداها لا يعيب الباقي ، ولا الحكم إذا كانت القرائن الأخرى كافية لحمل قضاء الحكم .

(طعن ٢١٨٧ / ٥٢ ق جلسة ١٩٨٦ / ٥ / ٦)

- وأنه إذا اعتمدت المحكمة على جملة أدلة مجتمعة ، وبها دليل معيب ، ولا يبين أثر كل دليل على حدة في تكوين عقيدة المحكمة ، بحيث لا يعرف ما كان يتجه إليه قضائها مع استبعاد ذلك الدليل الذي ثبت فساد ، فإنه يتعين (نقض الحكم).

(طعن ٢٨٤٣ / ٦١ ق جلسة ١٩٩٦ / ١ / ٢٨)

(طعن ٩١٠ / ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ٤ / ١٨)

- وأنه لمحكمة الموضوع سلطة استنباط (القرائن) تالتي تعتمد عليها المحكمة في (تكوين عقيدتها) ، فلها أن تعتمد على القرينة المستفادة من تقرير باطل ، أو من تحقيقات أجريت في غيبة الخصوم ، أو من محضر جميع استدالات أجرته الشرطة ، أو من شهادة شاهد لم يؤد اليمين ، إلا أن ذلك مشروط : بأن تكون هذه (القرينة) قد (تعززت بقرائن وأدلة أخرى ، وليست هي الأساس الوحيد الذي بني عليه الحكم). وإلا كان الحكم معيباً بقصور النسبب والخطأ في تطبيق القانون .

(طعن ٦٨٥٣ / ٦٢ ق جلسة ١٩٩٧ / ٣ / ١٢)

(طعن ١٤٦١ / ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٩ / ٦ / ٣)

ويجب في الاستنباط : (أ) أن يكون سائغاً . (ب) وله سند من الأوراق . (ج) ومؤدياً للنتيجة التي بني عليها.

(طعن ٢٣٨١ / ٥١ ق جلسة ١٩٨٦ / ٣ / ٢٧)

(طعن ٧٦٦ / ٦٣ ق جلسة ١٩٩٣ / ١١ / ٩)

١٦ - س) مدى حجيت (الاقرار غير القضائي) ؟

- الاقرار غير القضائي (ليس حجة قاطعة على المقر) ، فيخضع لتقدير محكمة الموضوع ، وللمحكمة بعد تقدير ظروف اصداره ، وملايسات الدعوى أن تعتبره دليلاً مكتوباً كاملاً ، أو مبدأً ثبوت بالكتابة ، أو مجرد قرينة ، كما لها ألا تأخذ به أصلاً ، ولا معقب على تقديرها في ذلك (متى بني على أسباب سائغة) .

(الطعن ٨١٧ / ٤٩ ق جلسة ٢٦ / ٦ / ١٩٨٠)

(طعن ١٩٩ / ٣٣ ق جلسة ٩ / ٣ / ١٩٦٧)

١٧ - مدى حجيت دعوى صحة التوقيع :

- دعوى صحة التوقيع هي : (دعوى تحفظية) الغرض منها هو إثبات أن (التوقيع الموضوع على المحرر) هو (توقيع صحيح) (صادر من يد صاحبه) . وبالتالي فإن نطاق هذه الدعوى لا يتسع لأمر صحة التصرف الذي تتضمنه الورقة ونفاذه ووجوده أو انعدامه ، ولا تجوز المناقشة فيها في أمر من هذه المسائل ، وبالتالي فإن بحث أمر تزوير صلب هذا السند ، يخرج عن نطاق الدعوى بطلب صحة التوقيع ، ولا يعد وسيلة دفاع فيها ، ويجوز للمحتج عليه بالورقة من بعد الحكم فيها ، من إقامة دعوى أصليّة : بطلب رد وبطلان المحرر لهذا السبب ، ولا يكون للحكم الصادر فيها (أي حجيت) في الدعوى الأخيرة ، لاختلاف المحل في كل منها .

(طعن ١٨٧٢ / ٦٨ ق جلسة ١٥ / ١ / ٢٠١٢)

١٨ - حجيت الأمر المقضي ترد على (المنطوق) ، وما اتصل به من (الأسباب) اتصالاً حتمياً ، ما يرد بالحكم من قرارات بشأن موضوع غير مطروح ولو كانت له صلة بالموضوع . (لا تحوز الحجية) .

(طعن ٣٢٠ / ٤٤ ق جلسة ٢٩ / ٣ / ١٩٧٨)

أثر حيالة الحكم قوة الأمر المقضى بنهائيته :

١- أنه مانع من : نظر ذات الموضوع الدعوى مرة ثانية أمام دعوى تالية لاحقة ، بنفس الطلب والسبب والخصوم باعتباره من (النظام العام) طبقا (م ١٠١ إثبات) و(م ١١٦ مرافعات) . وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ، ولو لم يتمسك به الخصوم .

(طعن ٢١٤٢ / ٥٢ ق جلسة ١٩ / ١٢ / ١٩٨٥)

وأنه يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض بشرط ألا يخالطه واقع لم يطرح على محكمة الموضوع .

(طعن ٤٧٦ / ٥٦ ق جلسة ٢١ / ٤ / ١٩٩١)

٢- لا يجوز دحض تلك الحجية (بالاقرار واليمين) (م ٩٩ إثبات) .

٣- أنها تسمو وتعلو على (النظام العام) .

(طعن ٦٨ / ٣٠ ق جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٩٩)

(طعن ٩٦٩ / ٦٦ ق جلسة ٢٦ / ١ / ١٩٩٨)

(طعن ٩٣٣ / ٥٧ ق جلسة ١٦ / ٤ / ١٩٩٢)

٤- أن حجيتها (قاطعة) ، فلا يجوز إثبات عكسها .

٥- بطلان الحكم (لا يقبل التجزئة) ، فقبوله في شق منها ، يجعله يجوز الحجية وقوة الأمر المقضى التي تعلو على (النظام العام) فيمتنع معه (إبطاله) في شقه الآخر موضوع استئناف (الطاعة) .

(طعن ١٥ / ٤٣ ق جلسة ٢٠ / ٤ / ١٩٧٧)

٦- تعطى صاحبها (مركز قانوني مستقر لا يمس) ولو صدر قانون جديد (من النظام العام) ، فتحضغ آثار العقد السابق عليه (له) .

(طعن ١٦١٧ / ٦٠ ق جلسة ٢٩ / ١٢ / ١٩٩٧)

٧- المنع من اعادة نظر النزاع شرطه :

أ- أن تكون المسألة واحدة في الدعويين .

ب- وأن تكون المسألة المقضى فيها نهائيا مسألة (أساسية) لا تتغير) .

ج- وأن تكون هي (بذاتها) الأساس فيما يدعى به في الدعوى التالية .

(طعن ٣٥٦ / ٤٩ ق جلسة ٩ / ٣ / ١٩٧٦)

د- أن ما لم تنظر فيه المحكمة ، لا يمكن أن يكون (موضوعا) لحكم يحوز (قوة الأمر المقضى) .

(طعن ٨٩ / ٤١ ق جلسة ٩ / ٦ / ١٩٧٦)

س) متى تزول قوة الأمر المقضى فيه ؟

والجواب : تزول قوة الأمر المقضى فيه ، بنقض الحكم (كلية) ، فيعد الحكم كأن لم يكن .

(طعن ١٣٠٨ / ٦١ ق جلسة ٥ / ١ / ١٩٩٩)

س) متى تتبع (محكمة الاحالة) حكم النقض فى (المسألة القانونية) التى فصلت فيها ؟

والجواب (أ) أن مفاد م ٢/٢٦٩ مرافعات :

أنه يجب على محكمة الاحالة اتباع حكم النقض فى المسألة القانونية التى فصل فيها .

وكان المقصود بالمسألة القانونية :

أن تكون قد : طرحت على (محكمة النقض) ، وأدلت برأيها فيها عن (قصد وبصيرة) ، فاكسب قوة الشئ المحكوم فيه ، فى حدود المسألة التى بتت فيها ، بحيث يمتنع على (محكمة الاحالة) عند (اعادة نظر الدعوى) المساس

بهذه الحجية ، أما ما عدا ذلك فتعود الخصومة ، ويعود الخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه ، قبل اصدار الحكم المنقوض ، ولمحكمة الاحالة : بهذه المثابة ، أن تبنى حكمها على (فهم جديد لواقع الدعوى) تحصله حرة من جميع عناصرها، وكان نقض الحكم (لقصور التسبيب) لا يعدو أن يكون (تعيينا للحكم) المنقوض ، لاخلاله بقاعدة عامة فرضتها (م ١٧٦ مرافعات) التي أوجبت اشتغال الأحكام على (الأسباب) التي بنيت عليها وإلا كانت (باطلة)، بما لا يتصور معه أن يكون الحكم الناقض قد حسم (مسألة قانونية) بالمعنى المشار إليه سابقاً ، حتى لو تطرق لبيان أوجه القصور في الحكم المنقوض ، لما كان ذلك وكان : الحكم الناقض قد عاب على الحكم المنقوض (قصوراً في التسبيب) ، لأنه لا يبين من أسباب الحكم أن المحكمة حسمت (المسألة الأساسية) مناط النزاع ، وهى ما إذا كانت أرض النزاع مملوكة للدولة ملكية خاصة فيكون لها أن تبيعها إلى المطعون ضده الثالث ، أم أنها مملوكة (لجمعية سهيل للاسكان التعاوني) فلا يحق لأحد غير جمعيتها العمومية التصرف فيها ، وان هذا الذى أورده الحكم الناقض لا يتضمن فصلاً فى (مسألة قانونية) اكتسبت قوة الأمر المقضى بحيث تحول بين (محكمة الاحالة) وبين أن تبنى حكمها على (فهم جديد تحصله) حرة من جميع عناصر الدعوى غير مقيدة فى ذلك ، إلا التزامها (بتسبيب حكمها) اعمالاً لحكم (م ١٧٦ مرافعات) ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بعدم اتباع القضاء السابق صدوره فى الدعوى ، يكون على غير أساس .

(طعن ١٥٣٨ / ٧٢ ق جلسة ٢٠١٣ / ٣ / ١٩)

(ب) وحيث أن هذا النعي مردود :

ذلك أن مفاد نص ٢/٢٦٩ مرافعات : أنه إذا نقض الحكم ، وأحيلت القضية إلى المحكمة التي أصدرته لتحكم فيها من جديد ، بناء على طلب

الخصوم ، فإنه يتحتم على المحكمة التي أحيلت إليها القضية : أن تتبع حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها هذه المحكمة ، ولما كانت محكمة النقض في حكمها الصادر في الطعن رقم ٢٧ / ٤٨ ق أحوال شخصية ، وقد قررت أن اغفال الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٩٦٨ / ١٤٧ كلى بني سويف (بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى الرأي في الدعوى وأن ترتب عليه (بطلانه) (طبقاً لنص م ٣٤٩ مرافعات القانون السابق) ، إلا أنه لا يفقده مقوماته الأساسية ، وبالتالي يبقى حائزاً لحجيته ، مادام لم يطعن فيه بالطريق المناسب ويقضي بالغائه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد التزم حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي بت فيها ، بما لا محل معه لما يثيره الطاعنان من جديد بشأنها . لما كان ذلك وكان من المقرر أن مناط حجيت الحكم الصادر في إحدى الدعاوي ، في دعوته تالية سواء كان الحكم صادراً في ذات الموضوع ، أو في مسألة كلية شاملة ، أو في مسألة أساسية واحدة في الدعويين . أن يكون الحكم الصادر فيها (حجة له أو عليه) ، وكان الثابت بالأوراق أن الطاعن الثاني (قد تدخل مع آخرين) في الدعوى رقم ١٩٥٨ / ١٤٧ كلى بني سويف (بدعوى فرعية) بطلب (الحكم باستحقاق كل منهم حصته في أعيان الوقف موضوع الدعوى الأصلية ، وقضي ابتدائياً في الدعويين الأصلية والفرعية (برفضهما) ، وأن هذا الحكم أصبح (نهائياً) بالنسبة لهؤلاء الخصوم عدا ... بعدم الطعن عليه بالاستئناف ، وبالتالي تثبت له (الحجية) قبلهم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضي بعدم جواز نظر الدعوى رقم ١٩٦٦ / ١١٩ كلى أحوال شخصية القاهرة لسابقة الفصل فيها في الدعوى رقم ١٩٥٨ / ١٤٧ كلى بني سويف ، واعتد بها للحكم الصادر فيها من (حجية على الطاعن الثاني) ، يكون قد التزم صحيح القانون .

(طعن ٢٠ / ٥٤ ق أحوال شخصية جلسة ٢٦ / ١ / ١٩٨٨)

الباب الثاني

وحدة المسألة المحكوم فيها

الباب الأول

ثانياً : وحدة المسألة المحكوم فيها

ويشترط لتحقيقها توافرء شروط :

١ - أن تكون المسألة المقضى فيها نهائياً ، والتي فصل فيها الحكم (مسألة أساسية واحدة فى الدعويين ولا تتغير) .

فإذا ثبت ذلك : التزم الحكم فى الدعوى اللاحقة التالية (بالحكم السابق).

على أنه يلاحظ :

أنه إذا فصلت المحكمة (بحكم واحد) فى دعوتين منضمتين ومتحدتى (الطلب) (فلا يعمل بتلك الحجية) .

(طعن ١٠٩٠ / ٥١ ق جلسة ٣٠ / ١٢ / ١٩٨٤)

(طعن ١٦٦ / ٥٩ ق جلسة ٩ / ١٢ / ١٩٩٣)

(طعن ١١٧٨ / ٤٨ ق جلسة ١٠ / ٦ / ١٩٨٢)

٢ - أن يكون الطرفان قد تناقشا فيها فى الدعوى الأولى ، واستقرت حقيقتها بالحكم الأول (استقراراً جامعاً مانعاً) .

(طعن ١٤٤٥ / ٥٢ ق جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٨٦)

(طعن ٨٩٦ / ٥٤ ق جلسة ١٨ / ١٢ / ١٩٩١)

(طعن ٧٩٨ / ٦٨ ق جلسة ٢٨ / ١٠ / ٢٠٠٣)

(طعن ٦٧٤ / ٦١ ق جلسة ٢٨ / ١٠ / ٢٠٠٣)

ولا يغير من ذلك : اختلاف الطلبات فى الدعويين .

(طعن ٩٣٠ / ٥٤ ق جلسة ٢٨ / ٣ / ١٩٩١)

(طعن ٩٦٩ / ٦٧ ق جلسة ١٢ / ٥ / ٢٠٠٩)

٣- أن تكون (المسألة الأساسية) هي (بذاتها الأساس) فيما يدعى به من (حقوق) مترتبة عليها في الدعوى الثانية بين ذات الخصوم .

(طعن ١٠٥٨ / ٥١ ق جلسة ١٩٨٥ / ١١ / ٧)

(طعن ٦٨٨ / ٥٥ ق جلسة ١٩٨٧ / ٥ / ٧)

(طعن ١٠٩٠ / ٥١ ق جلسة ١٩٨٤ / ١٢ / ٣٠)

٤- أن يكون الحكم السابق قد (فصل) في (تلك المسألة الأساسية) بين الخصوم سواء صراحة أو ضمناً ، وبصفة حتمية سواء في المنطوق أو الأسباب ، التي لا يقوم (المنطوق) بدونها .

(طعن ٣٨ / ٤ ق جلسة ١٩٧٤ / ٦ / ٥)

وينبثق على ما سبق :

أنه ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل ، لا يمكن أن يكون (موضوعاً) لحكم حاز قوة الأمر المقضي فيه .

(طعن ١١٧٨ / ٤٨ ق جلسة ١٩٨٢ / ٦ / ١٠)

من أحكام النقض :

١- مناط حجية الحكم الصادر في إحدى الدعاوى ، في دعوى تالية سواء كان الحكم السابق صادراً في ذات الموضوع ، أو في مسألة كلية شاملة ، أو في مسألة أساسية واحدة في الدعويين ، أن يكون الحكم السابق صادراً بين ذات الخصوم في الدعوى التالية مع اتحاد الموضوع والسبب فيهما .

(طعن ٢٢٥٢ / ٥١ ق جلسة ١٩٩٢ / ١ / ٦)

ويترتب على تحققها أنها تمنع من إعادة طرح النزاع ومناقشته والبت فيه بحكم ثان .

.. (طعن ٢٧١٤ / ٦٧ ق جلسة ٢٠٠٩ / ١١ / ١٨)

٢- حجية الأحكام مناطها (م ١٠١ إثبات) قصرها على أطراف الخصومة . وعدم جواز الاحتجاج (بحجية حكم سابق) على من كان خارجاً عن الخصومة التي صدر فيها ، حق الخارج عن الخصومة في (التمسك بعدم الاعتداد به) .

(طعن ٢٠٩٣ / ٥٤ ق جلسة ١٩٩٢ / ٧ / ٣٠)

(طعن ٣١٧٧ / ٦١ ق جلسة ١٩٩٦ / ٣ / ٢١)

٣- يجوز الحكم الذي يفصل في (مسألة كلية شاملة) حجية الأمر المقضى بين الخصوم أنفسهم في (شان حق جزئي) يتوقف ثبوته أو انتهائه على ثبوت تلك المسألة أو انتفاؤها بالحكم السابق ، فإذا كان الحكم الصادر في الدعوى السابقة نفي عن (الطاعين) الحق في طلب (الاخلاء للضرورة الملجئة) استناداً إلى : صحة شرط وارد في عقد الايجار المعقود بين المطعون عليه ومورث الطاعين والذي يلتزم الطاعين باحترامه باعتبارهم (خلفاً عاماً) وكان الفصل بالحكم السابق على هذا النحو وأن تناول (حقاً جزئياً) هو طلب (الاخلاء للضرورة الملجئة) لدى أحد الطاعين ، إلا أنه فصل في ذات الوقت في مسألة كلية شاملة هي : صحة الشرط الوارد في عقد الايجار ، مما يمتنع معه على نفس الخصوم التنازع في حق جزئي آخر، يندرج ضمن هذه المسألة ، فإنه متى كان يبين مما حصله الحكم المطعون فيه أن الدعوى الحالية تندرج ضمن المسألة الكلية الشاملة التي فصل فيها بالدعوى السابقة ، فإن الحكم يكون قد التزم صحيح القانون، إذ اعتبر الدعويين متحدين سبباً .

(طعن ١٣٥ / ٣٤ ق جلسة ١٩٦٧ / ١٢ / ٥)

٤- (النص في م ٢٤٩ مرافعات) : إن للخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض في أي حكم انتهائي - أيًا كانت المحكمة التي أصدرته - فصل في نزاع

خلافًا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى .
مؤداه : أن الطعن المبني على (تناقض حكمين انتهائين) يصح حيث يكون
قضاء الحكم المطعون فيه قد ناقض قضاءً سابقًا حاز قوة الأمر المقضى في (مسألة
كلية شاملة) ثار حولها النزاع بين طرفي الخصومة واستقرت حقيقتها بينهما
بالفصل فيها في منطوق الحكم السابق أو في أسبابه المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالمنطوق .

لما كان ذلك وكان البين من الحكم الصادر في الاستئناف رقم
١٩٩٦/٦٢٩ مدنى مستأنف شمال القاهرة بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٩٦ بين
نفس الخصوم وعن ذات موضوع الدعوى الماثلة أنه قضى انتهائيًا في منطوقه
والأسباب المرتبطة به بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق الذى رسمه
القانون وهو طريق اقامة الدعوى لرفعها بغير طريق (أمر الأداء) ، فإنه يكون
قد ناقض قضاء الحكم السابق الذى صدر بين الخصوم أنفسهم ، وحاز قوة
الأمر المقضى ، مما يكون معه الطعن بالنقض جائزًا . لما كان ما تقدم ، وكان
الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف بالمخالفة لحجية الحكم
الصادر في الاستئناف رقم ١٩٩٦/٦٢٩ مدنى مستأنف شمال القاهرة
الابتدائية ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

(طعن ٢١/٦٨ ق جلسة ١٣/٣/٢٠١٠)

٥- (حجية الأحكام) وإن كانت من (النظام العام) إلا أنها
مشروطة :

أ- بسبق المراح عناصره الواقعية أمام (محكمة الموضوع) . في نزاع قائم بين
نفس الخصوم ووحدة المحل والسبب .

ب- وتقديم (الحكم النهائى) فيها أمام (محكمة الموضوع) لتتقيد (بالوقائع)
التي فصل فيها ، كى تكون المحكمة متصلة (بعناصر الحكم) المشار إليه .

(طعن ٣٤٣/٥٣ ق جلسة ١٧/١٢/١٩٨٦)

٦ - (القضاء النهائي) (قوة الأمر المقضى) فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم أثرها : منع الخصوم من معاودة المناقشة في (المسألة) المفصول فيها بدعوى تالية بثور فيها النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق اثارتها في الدعوى الأولى ، أو أثرت ولم يبحثها الحكم .

(طعن ٥٠٨٠ / ٦٢ ق جلسة ١٣ / ٣ / ١٩٩٦)

٧ - حجية الشئ المقضى (م ١٠١ إثبات) أثرها : عدم معاودة الخصوم النظر في (نزاع) سبق الفصل فيه إذا تحقق فيه (وحدة الموضوع والخصوم والسبب) .

(طعن ٦٠٥ / ٥٢ ق جلسة ١٧ / ٣ / ١٩٩١)

٨ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . (رفضه) على أساس : أن (سبب) الدعوى الحالية هو (وضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية) بينما أن (سبب) الدعوى السابقة هو (عقد بيع) . ثم أحيلت الدعوى إلى (التحقيق) ، لإثبات (واقعة) وضع اليد على العين المتنازع أو نفيها) ، وبعد سماع أقوال الشهود إثباتاً ونفيًا ، قضت (برفض الدعوى) ، بناء على (الحكم السابق صدوره في الدعوى السابقة) ، ولم تشر في حكمها إلى التحقيق الذي باشرته ، فإنها بذلك تكون قد ناقضت الحكم السابق (برفض الدعوى) ، وشاب حكمها (القصور) ، لاغفالها الأساس الذي قامت عليه (الدعوى الحالية) وهو (التقادم المكسب) ، ولم تتحدث عن نتيجة (التحقيق) الذي أمرت به ، (لإثبات وضع يد المدعى على العين المتنازع عليها) .

(طعن ١٥٣ / ١٨ ق جلسة ١٨ / ٥ / ١٩٥٠)

٩ - وحيث أن هذا النعي غير سديد : ذلك أن حكم أول درجة الصادر بتاريخ ١٩٦٣ / ٦ / ٦ برفض طلب حل الشركة وتصفيتها ، لم يرقم

قضاءه على أن الاتفاق الحاصل بين الطرفين بالعقد المؤرخ ٨ / ٩ / ١٩٦٠ هو (اتفاق غير ملزم لهما) لحصوله في (مرحلة المفاوضات) - بادعاء الطاعن - وإنما أقام قضاءه على أن هذا العقد (وأن كان لا يعتبر عقد شركة) ، إلا أنه (وعد بإبرام عقد شركة) اشتمل على المسائل الجوهرية للعقد المراد إبرامه طبقاً (م ١٠١ مدني) ، وبالتالي يكون ملزماً لطرفيه ، وتأسيساً على ذلك ، فإن الحكم قضي بتحقيق ما إذا كان المطعون ضده قد أخل بالتزامه بالعقد المذكور أو لم يخل به . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن الطاعن (أخل بالتزامه بالوعد بتكوين شركة بينه وبين المطعون ضده) ، ورتب على ذلك قضاءه بالزام الطاعن بأداء مبلغ ١٥٠٠٠ جنية (كتعويض) ، فإن مؤدي ذلك أن كلا الحكمين قد اتفقا في قضائهما ولم يتناقضا ، لما كان ذلك وكان الحكم الصادر بتاريخ ٦ / ٦ / ١٩٦٣ قد أصبح (نهائياً) بفوات ميعاد الطعن فيه ، وكان للقضاء النهائي : قوة الأمر المقضي : فيما فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة أو ضمنية حتمية ، ومتى حاز الحكم هذه القوة ، فإنه يمنع الخصوم في الدعوى التي صدر فيها من العودة للمناقشة في المسائل التي فصل فيها ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها ، أو أثرت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها ، وكان ذلك الحكم قد قضي ضمناً بصحة العقد المؤرخ ٨ / ٩ / ١٩٦٠ وانتهى إلى أنه (وعد بتكوين شركة) اشتمل على المسائل الجوهرية للعقد المراد إبرامه وأحال الدعوى للتحقيق لإثبات إخلال الطاعن بالتزامه ، فإن هذا القضاء القطعي الذي أصبح (نهائياً) ، يمنع الطاعن من العودة للمجادلة في صحة هذا (العقد) ، بحجة أنه (باطل مطلقاً) ، لخلوه من ركن الاتفاق على رأسمال الشركة وتحديد ه ، ولتضمنه لشرط مخالف لمبدأ حرية الإرادة ، ولا يجد به القول بأن هذا البطالان متعلق (بالنظام العام) ، إذ يفرض صحة هذا القول ، فإن (قوة الأمر المقضي (تسمو) على اعتبارات (النظام العام) .

(طعن ٥٦٣ / ٣٤ ق جلسة ٥ / ١٢ / ١٩٦٨)

١٠ - المنع من إعادة نظر النزاع في (المسألة المقضي فيها) شرطه :
(وحدة المسألة في الدعويين) .

قاعدة الإلتزام بحجية الأحكام : مناطه : صدور حكم سابق في ذات المسألة ، يكون منطوقه هو (صدور حكم سابق في ذات المسألة) (المطروحة في دعوى لاحقة) مرددة بين (ذات الخصوم) .

(طعن ١٦١١ / ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣ / ٥ / ٢٠)

١١ - لا تمتد حجية الحكم إلى (الخلف الخاص) إلا إذا كان الحكم (سابقاً) على (اكتساب الخلف حقه بالتسجيل) .

(طعن ٧٦ / ٢٤ ق جلسة ١٩٥٨ / ٣ / ٢٧)

١٢ - المراكز القانونية المستقرة (من وقائع وتصرفات قانونية) والمكتسبة في ظل القوانين الواجبة التطبيق عليها، (لا تخضع للقانون الجديد) ، ولو كانت نصوصه (أمر من النظام العام) ، لأن قوة الأمر المقضي فيه التي تكتسبها الأحكام النهائية (تعلو) على (اعتبارات النظام العام) (طعن ٤٠٨ / ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣ / ٥ / ٣١) أما ما لم يكن قد اكتمل نشوءه من عناصر تلك المراكز فيطبق القانون الجديد على آثارها الحاضرة والمستقبلية، كما يحكم انقضاءها .

(طعن ٥٩٥ / ٦٣ ق جلسة ٢٠٠٦ / ٢ / ٢٨)

وأن المراكز القانونية تستقر وتتحصن بتقادمها بمضي ١٥ سنة (م ٧ مدني) أو صدور حكم نهائي فيها (المواد ٢٩، ٤٩ ق ٤٨ / ١٩٧٩ بإصدار المحكمة الدستورية) .

(طعن ١٤٨٩ / ٦١ ق جلسة ١٩٩٧ / ١٢ / ٣١)

(طعن ١٤٥١ / ٦١ ق جلسة ٢٠٠٨ / ٣ / ١٢)

١٣ - حيازة الحكم في (مسألة كلية شاملة) (لقوة الأمر المقضي)
في تلك المسألة بين (ذات الخصوم أنفسهم) يمتنع عليهم التنازع في (شأن حق
جزئي) آخر يتوقف ثبوته أو انقضائه ، على ثبوت تلك (المسألة الكلية) ،
التي سبق الفصل فيها ، أو على انتهائها .

(طعن ٢٥٦/٢٦ ق جلسة ١٩٦٢ /٤ /٢٦)

أحكام لا تعوز الحجية :

١ - الأحكام التمهيدية :

وهي الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع .

ومثالها (الحكم بنذب خير ، الاستجواب ، الاحالة إلى التحقيق) فيجوز العدول عنها بعد اصدارها وفقاً للضوابط المنصوص عليها بمادة (٩ إثبات) .

(طعن ١٨٢ / ٦٣ ق جلسة ١٩٩٧ / ٦ / ٢٤)

٢ - الأحكام المؤقتة :

ومثالها (حكم إثبات حالة ، حكم فرض حراسة ، الحكم بنفقة مؤقتة ، الأحكام التهديدية ، أحكام القضاء المستعجل لعدم أساسها بأصل الحق ، فلا حجية لها أمام قاضي الموضوع) .

٣ - رفض الدعوى بحالتها ، ثم تغير الحال والظروف :

لعدم استكمال مستنداتها وأدلتها ، أو لرفعها قبل الأوان ويعد القضاء فيها قضاء بعدم قبول الدعوى .

حجيتها مؤقتة : قاصرة على ما قضي فيه من عناصر الدعوى في ظل ذات الظروف ، وما عداها لا حجية له في الموضوع ، وبالتالي لا تمنع من معاودة رفعها من جديد بذات الطلبات ، متى زال سند عدم قبولها وتغير الحال والظروف .

(طعن ٢٢٥٦ / ٥٤ ق جلسة ١٩٩٢ / ١١ / ٢٩)

(طعن ٢١٧٨ / ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤ / ٦ / ٢١) السنة ٤٥ ص ١٢٨٠

٤ - فصل المحكمة بحكم واحد في دعوتين منضمتين متحدتي الطلب :

هنا لا يعمل بالحجية في نطاق هاتين الدعوتين .

(طعن ٨٩٦ / ٥٤ ق جلسة ١٩٩١ / ١٢ / ١٨)

٥ - الأحكام التحضيرية:

وهي التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى (الاحالة إلى التحقيق لسماع الشهود).

وأن الأحكام التحضيرية: لا تولد عنها (حقوق للخصوم) وللمحكمة العدول عنها عند عدم حاجة الدعوى لهذا الاجراء، وذكرت ذلك بأسباب الحكم.

(طعن ١٠٠٧/٢٨ ق جلسة ١٤/١٠/١٩٥٨)

٦ - قرارات هيئة التحكيم بطبيعتها:

لا تحوز حجية، إذا تغيرت الظروف الاقتصادية، فيمكن إعادة النظر فيها بما يتفق والظروف الجديدة، ولا مخالفة في ذلك للقانون، كما أن الموضوعان مختلفان، حيث كان النزاع الأول خاص بمنحة ١٩٥٢، والنزاع الحالي خاص بمنحة ١٩٥٣.

(طعن ١٣٥/٢٦ ق جلسة ٣/١/١٩٦٢)

٧ - انتفاء المانع القانوني:

(الحكم ببطلان صحيفة الدعوى) لا يتضمن فصلاً في موضوع الحق الذي رفعت به الدعوى، ويترتب عليه زوال آثارها، واعتبار الخصومة لم تنعقد، فلا يمنع ذلك صاحب الصحيفة من (تجديد الخصومة) باجراءات مبتدأة، متى زال وانتفى المانع القانوني لذلك.

(طعن ١٤٢٦/٦٠ ق جلسة ٣/٧/١٩٩١)

٨ - ما لم تنظره المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يحوز قوة الأمر المقضي:

(طعن ٣١٥٦/٦٠ ق جلسة ٩/٢/١٩٩٥)

فالحكم الصادر في دعوى الملك فقط دون القضاء بالريع أو التعويض عنها لا يعد فصلاً في المسئولية عن الريع أو التعويض .

(طعن ٢/٤١ ق جلسة ١٠/١١/١٩٣٢)

٩ - دعوى صحة التوقيع :

هي (دعوى تحفظية) الغرض منها هو إثبات أن التوقيع الموضوع على المحرر هو (توقيع صحيح) صادر من يد صاحبه. وبالتالي فإن نطاق هذه الدعوى لا يتسع لأمر صحة التصرف الذي تتضمنه الورقة ونفاذه ووجوده أو انعدامه ، ولا تجوز المناقشة فيها في أمر من هذه المسائل ، وبالتالي فإن بحث أمر تزوير صلب هذا السند ، يخرج عن نطاق الدعوى يطلب صحة التوقيع ، ولا يعد وسيلة دفاع فيها ، ويجوز للمحتج عليه بالورقة من بعد الحكم فيها، من إقامة دعوى أصلية بطلب رد وبطلان المحرر لهذا السبب ، ولا يكون للحكم الصادر فيها (أي حجية) في الدعوى الأخيرة (لاختلاف المحل في كل منها) .

(طعن ٦٨/١٨٧٢ ق جلسة ١٥/١/٢٠١٢)

١٠ - حجية الحكم بعدم تقادم الدين لعدم اكتمال المدة :

اعتبار (الدين) قائم ولم يسقط إلى وقت صدور هذا الحكم ، ولا يمنع من (إصدار حكم آخر بتقادم الدين) ، متى اكتملت مدة التقادم ، بعد صدور الحكم السابق.

(طعن ٣٠/٥ ق جلسة ٣١/١٢/١٩٦٤)

١١ - التدخل الاختصاصي في (دعوى صحة تعاقد) استناداً للملكية (المتدخل) (للعين المبيعة) ، رفض قبول تدخله لثبوت (مغايرة) العين (للعقار المدعي بملكيته) ، قضاء لا يجوز قوة الأمر المقضي في (دعوى ثبوت ملكية) (لذات العين المبيعة) .

(طعن ٤٣/٨١٥ ق جلسة ١٨/٥/١٩٧٧)

أحكام يجوز رفع دعوى أصلية مبتدأة ببطالانها :

١- الحكم المنعدم :

وهو الحكم الذي تجرد من أركانه الأساسية :

ومثاله :

أ- الحكم الصادر من هيئة مكونة من قاضين بدلاً من ثلاثة .

(طعن ١٤٦٩ / ٥٩ ق جلسة ١٩ / ٣ / ١٩٩٧)

ب- والحكم الصادر من قاضى لم يحلف اليمين .

ج- والحكم الصادر ضد شخص رفعت عليه الدعوى وهو

ميت.

(طعن ١٨٣ / ٣٧ ق جلسة ٧ / ٣ / ١٩٧٣)

(طعن ٥٦٧ / ٤٣ ق جلسة ٢٤ / ١ / ١٩٨٢)

د- والحكم الصادر على (شخص) لم يعلن بصحيفة الدعوى .

(طعن ٥٣٥ / ٥٦ ق جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٩١)

(طعن ٢٥٠٩ / ٦٠ ق جلسة ٢٧ / ٢ / ١٩٩٦)

(طعن ٢٠ / ٥٤ ق جلسة ٢٦ / ١ / ١٩٨٨)

حيث أعلن في مكان وهمى وأدخل الغش على القضاء .

(طعن ٢٣٨٤ / ٥٤ ق جلسة ٤ / ٤ / ١٩٩٠)

(طعن ١١٦١ / ٥٦ ق جلسة ٢٥ / ٤ / ١٩٩٢)

(طعن ٩٥١ / ٦١ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٩٩)

وفي هذه الحالة يجوز (رفع دعوى أصلية مبتدأة يطلب انعدامه) دون

تقيد بميعاد أمام المحكمة التى أصدرته .

هـ- اختصاص القاصر في دعوى (كبايع) ، دون اختصاصه في شخص الممثل القانوني له .

(طعن ٢٥٠٩ / ٦٠ ق جلسة ١٩٩٦ / ٢ / ٢٧)

و- طلب رد وبطلان المحرر المحكوم (بصحته توقيعه) لاختلاف المحل.

(طعن ١٨٧٢ / ٦٨ ق جلسة ٢٠١٢ / ١ / ١٥)

ما لا يعد حكماً منعدياً :

١ - صدور حكم ضد (شركة) بعد (حلها) ، مع عدم قيام ممثلها بتنبيه المحكمة إلى (تغير الصفة) .

(طعن ١٢٠ / ٣٣ ق جلسة ١٩٦٧ / ١ / ١٧)

(طعن ٥٦٧ / ٤٢ ق جلسة ١٩٨٠ / ١ / ٢٤)

٢- حكم مرسى مزاد جبرى :

لأنه في حقيقته (عقد بيع جبرى) أو (قرار من القاضى بمقتضى سلطته الولائية) .

(طعن ٢٣١٦ / ٥٢ ق جلسة ١٩٨٦ / ٣ / ٢٧)

٣- الحكم الصادر بالتصديق على عقد الصلح لعب شاب إرادة أحد العاقلين (لغلط أو تدليس وغش) أو لنقص أهلية) :

(طعن ١٤٦ / ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠ / ٥ / ١٤)

(طعن ٤٦٦ / ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧ / ١ / ٣١)

أما إذا تم التصالح بدون عيب يشوب الإرادة فإنه بالصلح أمام المحكمة انحسم النزاع به فلا يجوز لأى من طرفيه تجديد ذلك النزاع .

(طعن ١١٣ / ٤٦ ق جلسة ١٩٨٤ / ٤ / ٥)

٤ - إذا طعن ببطلان في الميعاد ونقصته محكمة النقض .

(طعن ١٣٣٨ / ٦١ ق جلسة ١١ / ٥ / ١٩٩٩)

(طعن ٣٠٩ / ٦١ ق جلسة ٢٩ / ١٢ / ١٩٩٨)

(طعن ٣٠٨ / ٦١ ق جلسة ١٥ / ١ / ١٩٩٩)

وتحيله إلى (محكمة الاستئناف) بدائرة مغايرة لنظره من جديد
بخصوص الجزئية موضوع الطعن .

٥ - سحب الحكم في الطعن الجنائي من حيث الشكل :

وذلك في (الأحكام الجنائية) دون المدنية .

(طعن ٣١٦ / ٤٠ ق جلسة ٣٠ / ٦ / ١٩٧٠)

(طعن جنائي ٦٨٥ / ٦٢ ق جلسة ٢٨ / ٧ / ١٩٨٠)

٦ - مخالفة أحكام قانون الميراث التي هي من (النظام العام) والدفع بذلك
بمناسبة دعوى منظورة قضاءً ، أو بدعوى أصلية مبتدأة .

(طعن ٣٦ / ٦١ ق جلسة ٢٥ / ١٢ / ١٩٩٥)

أو إذا خالف الحكم نصاً في القرآن أو السنة وعلى القاضي اهدار ما له
من حجة .

(طعن ٦١ / ٥٦ ق أحوال شخصية جلسة ٢٩ / ٣ / ١٩٨٨)

أما الحكم الباطل :

فهو الذي توافرت فيه أركانه الأساسية من كتابه ، والتوقيع عليه ممن
أصدره ، وتخلفت أحد الأسباب المشترطة قانوناً ومثاله :

١ - صدور الحكم من قاض توافرت به أسباب عدم الصلاحية
(م ١ / ١٤٧ مرافعات) .

- ٢- صدوره فى دعوى يلزم فيها أختصام النيابة العامة ولم تختصم .
- ٣- تخلف أحد القضاة الذين اشتركوا فى المداولة عن حضور جلسة
النطق بالحكم دون التوقيع على مسودة الحكم .

سبيل اهدار الحكم الباطل :

هو الطعن عليه في الميعاد .

(طعن ١٦٠٠ / ٦٥ ق جلسة ١٣ / ٣ / ١٩٩٦)

فإن حكمت محكمة النقض بنقضه عد كأن لم يكن ، وزالت عنه قوة الأمر المقضى .

(طعن ١٣٠٨ / ٦١ ق جلسة ٥ / ١ / ١٩٩٩)

فإن فأت الميعاد ولم يطعن عليه خلاله ، كان السبيل هو (طلب عدم الاعتداد به في دعوى منظورة) .

(طعن ٣١٧٧ ، ٣٩٢٢ / ٦١ ق جلسة ٢١ / ٣ / ١٩٩٦)

ذلك أن (الحكم الباطل) بعد أن صار (نهائياً) لا يجوز طلب ابطاله اعمالاً لبدأ (قدسية الأحكام) ، ولو كان باطلاً أو مبنى على اجراء باطل طبقاً (م ١٠١ من قانون الإثبات) ، بل لا تملك المحكمة مصدرته تعديله بعد أن استنفذت ولايتها بالفضل فيه (طعن ١١٧ / ٥٩ ق جلسة ٢٥ / ٦ / ١٩٨٩) . وأن الحل الوحيد كما سبق هو الطعن عليه في الميعاد ، فإن تقاعس وفات الميعاد ، فليس أمام صاحب الحق سوى (طلب عدم الاعتداد به في دعوى منظورة أمام القضاء) .

كما سبق القول ويراجع : (أ) الطعن ٣١٧٧ ، ٣٩٢٢ / ٦١ ق .

مدى حجية بعض الأحكام :

١- دعاوى الحيازة :

أ- فدعوى الملكية لا حجية لها في دعوى (وضع اليد) .

(طعن ٣٣ / ١٤ ق جلسة ٢٢ / ٣ / ١٩٤٥)

ب- الحكم الصادر بمنع تعرض المطعون ضده في أرض النزاع لا يجوز حجية في دعوى النزاع على الملك - المطعون في حكمها - لاختلاف الموضوع في الدعويين .

(طعن ٣٥٠ / ٣٢ ق جلسة ٢٨ / ٤ / ١٩٦٦)

(طعن ١١٠٤ / ٥٤ ق جلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٨٨)

والحكم الصادر في دعوى منع التعرض لا يمس أصل الحق ، فلا حجية له في دعوى الموضوع التي يكون موضوعها نزاع حول أحقية أطرافه في (ثمار) العين محل النزاع .

(طعن ٤٩ / ٣٤ ق جلسة ١٥ / ٦ / ١٩٦٧)

٢- الحكم المستعجل :

ليس له حجية أمام محكمة الموضوع لعدم مساسه بأصل الحق .

(طعن ١٨٣ / ٥٢ ق جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٨٥)

أما إذا كان (مركز الخصوم) ، إلى جانب (الظروف) ، هي بعينها لم يطرأ عليها (تغيير) ، كان طرفي الخصومة في وضع ثابت واجب الاحترام بمقتضى حجية الأمر المقضى .

(طعن ٤٠٧ / ٣١ ق جلسة ٧ / ٢ / ١٩٦٨)

(طعن ١٢٩٠ / ٥٨ ق جلسة ١٧ / ٤ / ١٩٩٥)

وهناك حكم نقض بأن الأحكام الصادرة من القضاء المستعجل
(وقتية بطبيعتها) وليس لها حجية مهما تغيرت الظروف .
(طعن ٥٥ / ٢٢ ق جلسة ١١ / ٣ / ١٩٥٤)

٣- الحكم الصادر في دعوى إثبات حالة :

دعوى إثبات الحالة وهي اجراءات تحفظية على نفقة رافعها تمهيداً لرفع
دعوى الموضوع أمام المحكمة المختصة . تقرير الخبير فيها لا يقيد قاضي الموضوع .
(طعن ٤٨٠٠ / ٦١ ق جلسة ١١ / ١ / ١٩٩٨)

ولها أن تطرحه ، أو تأخذ ببعض ما جاء به .
(طعن ٢٦٧٠ / ٦٦ ق جلسة ٩ / ١٢ / ٢٠٠٣)

٤ حكم النفقة :

الحكم بالنفقة مصاحب لحال المحكوم عليه يسراً أو عسراً حتى يقوم
الدليل على (تبدل الظروف) التي اقتضت فرض النفقة) .
(طعن ٣٢٥ / ٦٣ ق جلسة ٢٨ / ١٢ / ١٩٩٨)

٥ حجية حكم صحة التعاقد لعقد بيع عرفي :

القضاء بصحة عقد ، يتضمن أنه (غير باطل) .

(طعن ١٤ / ٥٠ ق جلسة ٧ / ٦ / ١٩٨٣)

٦- حجية الحكم الابتدائي :

هي (حجية مؤقتة) ، ولو طعن عليه بالاستئناف إلى أن يقضى في هذا
الاستئناف ، فإذا (تأيد) الحكم عادت إليه حجيته وحاز قوة الأمر المقضى
الذي يعلو على النظام العام ، وإذا (ألغى) زالت حجيته .

(طعن ٤٠٨ / ٤٨ ق جلسة ٣١ / ٥ / ١٩٨٣)

(طعن ٢٦٢٠ / ٥٧ ق جلسة ١٣ / ٢ / ١٩٩٢)

٧- حجيتة حكم ثبوت الملكية :

حق الملكية حق دائم لا يسقط بالتقادم أو عدم الاستعمال مهما طال (الزمن، وبالتالي فإن الحكم المقرر لهذا الحق ، (لا يسقط بالتقادم) ، ويتتبع أثره ولو لم ينفذ ، ولا يجوز اهداره إلا إذا توافرت لدى المحكوم ضده ، بعد تاريخ الحكم (شروط وضع اليد على العقار المدة الطويلة المكتسبة للملكية) .

(طعن ٩٤٤ / ٤٧ ق جلسة ١٩٨٠ / ١ / ٢٩)

٨- حجيتة الحكم بعدم القبول

(أ) لرفع الدعوى من غير ذى صفة :

هو قضاء فاصل في نزاع موضوعي حول الحق المرفوعة به وبحياسة قوة الأمر المقضى ، تكون له (حجية مانعة) من معاودة طرح ذات النزاع لذات السبب ضد نفس الخصوم .

(طعن ٢٤٤ / ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤ / ٣ / ٢٩)

(ب) الحكم (بعدم قبول الدعوى بحالتها) (حجيتها موقوتة) قاصرة على حالة الدعوى وقت رفعها أول مرة ، فإذا كانت الحالة هي بعينها لم تستغير ، فلا يجوز معاودة طرح النزاع من جديد .

(طعن ٢١٧٨ / ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤ / ٦ / ٢١) السنة ٤٥ ص ١٠٨٠

٩- (أ) أمر الأداء وحجيتة :

أ-المقرر أن (القضاء النهائي) لا قوة له إلا فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم أنفسهم بصفة صريحة ، أو بصفة ضمنية حتمية ، سواء في المنطوق أو الأسباب التي لا يقوم المنطوق بدونها ، فما لم تنظر فيه المحكمة و بالفعل ، لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز (قوة الأمر المقضى) ، مانعا من إعادة نظر النزاع ، وأنه وأن كان لكل (حكم قضائي) صادر من

جهة ذات ولاية (حجية الشيء المحكوم فيه) ، وهذه الحجية تمنع الخصوم من رفع دعوى جديدة بادعاء يناقض ما قضى به هذا الحكم ، ولا يجوز معها للمحكمة التي أصدرته ، ولا لمحكمة غيرها أن تعيد النظر فيما قضى به ، إلا أن هذه الحجية (مؤقتة) (تقف) بمجرد رفع استئناف عن هذا الحكم وتظل (موقوفة) إلى أن يقضى في (الاستئناف) ، فإذا تأيد الحكم عادت إليه (حجيته) ، وإذا (ألغى) (زالت عنه هذه الحجية) ، ويترتب على وقف حجية الحكم (نتيجة) لرفع الاستئناف عنه ، أن المحكمة التي يرفع إليها ذات النزاع الذي فصل فيه هذا الحكم ، (لا تتقيد) (بهذه الحجية) ، طالما لم يقضى (برفض الاستئناف) إلى أن تصدر حكم في الدعوى ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطاعن (استصدر أمر أداء) (بالزام المطعون ضدهم بمصروفات) (إزالة) (مخلفات الصرف الصحي) ، فأقاموا (التظلم رقم ١١٤٣٦ / ١٩٧٧ مدنى عابدين الجزئية) ، قضى فيه (بالوقف) حتى يتم تحديد القيمة التجارية لأعيان النزاع من قبل المحكمة المختصة لبيان ما إذا كانت تشمل مصاريف إزالة المخلفات من عدمه ، فاستأنف المطعون ضدهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩٧٨ / ٦٠ مدنى مستأنف جنوب القاهرة ، قضى فيه بعدم جواز الاستئناف بالنسبة للمطعون ضدهما الأول والثالث ، وإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للمطعون ضده الثانى ، وإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها ، ولما قضت المحكمة (برفض تظلمه) ، أقام الاستئناف رقم ١٩٧٩ / ٩١ مدنى مستأنف جنوب القاهرة الابتدائية ، وإذا خلت الأوراق مما يفيد فصل المحكمة في موضوع الاستئناف ، والزام المطعون ضده الثانى بمصروفات إزالة المخلفات وتوصيله الانارة المطالب بها ، وكان الحكم النهائى الصادر (بوقف التظلم) بالنسبة للمطعون ضدهما الأول والثالث لم يفصل في شأن مدى الزامهما بأداء المصروفات ، موضوع النزاع بالاضافة إلى الأجرة القانونية ، ولا صحة لأداء الطاعن سبق صدور حكم نهائى بشأن

المنازعة المطروحة ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(طعن ٢٠٠ / ٥٣ ق جلسة ١٩٨٩ / ٥ / ٣١)

(ب) حجيت (أمر الأداء) :

أمر الأداء النهائي بالزام مشتري (بباقي الثمن) هو (حكم) حائز لقوة الأمر المقضي ، يمنع من العودة إلى مناقشة (مسألة) أحقية البائع لباقي الثمن الذي أصبح حال الأداء ، بأية دعوى تالية ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها قبل صيرورته نهائياً ، أو أثيرت ولم تبحث فعلاً لعدم انفتاح بحثها .

(طعن ٣١٩ / ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤ / ٢ / ١١)

عكس (الأمر الولائي) ، فيصدر في غير خصومة ، فلا يمنع من العودة إلى الفصل في الموضوع .

١٠- حجيت الحكم بعدم الاختصاص القيمي والاحالة لمحكمة الاختصاص :

هو طبقاً (م ١١٠ مرافعات) ، ناه للخصومة كلها بخصوص الاختصاص ، فإن طفل فيه وألغته محكمة الاستئناف ، واعادته إلى المحكمة الابتدائية للفصل فيه بدائرة أخرى ، فهو حكم حائز الحجيت .

(طعن ٦٤٩ / ٥٤ ق جلسة ١٩٨٧ / ١٢ / ٢٩)

ويجب على المحكمة المحال إليها (التقيد بأحكامه) ، ويجب عليها وعلى الخصوم عدم معاودة الجدل فيه ، ولو كان قد خالف صحيح القانون .

(طعن ١٩٢ / ٦٣ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٩٧ / ٧ / ١)

أحكام لها (حجية مطلقة) :

★ ١١- حجية الأحكام المنشئة للحالة المدنية (مطلقة وحجة على كافة) .

(طعن ٤٣ / ٣ ق أحوال جلسة ١٠ / ٣ / ١٩٧٦)

★ أ- القرار الصادر بتوقيع الحجر للعتة منشئ لجالة مدنية وحجيته (مطلقة تسري في مواجهة (كافة الناس) ، وإذا اعتد الحكم بحجية ذلك القرار ، لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(طعن ٥٣ ، ٥٧ / ٣٨ ق جلسة ١ / ١ / ١٩٧٤)

★ بـ أحكام النسب (حجية مطلقة) لأنها من (النظام العام) فلا تنقضي بالحدود ، ولا ترد بالرد .

(طعن ١١١ / ٥٤ ق جلسة ٢٧ / ١٢ / ١٩٨٤)

★ ١٢- أحكام شهر الافلاس (حجية مطلقة وحجة على كافة) .

حيث يصدر لمصلحة جميع الدائنين ولو لم يكونوا طرفاً في الخصومة ، طالما كان دينهم مستحق الأداء .

(طعن ٦٨٤ / ٧٣ ق جلسة ٥ / ٧ / ٢٠٠٤)

وينشئ (حالة قانونية جديدة) بحاله ووضع (المدين) فيعد (مفلساً) بالنسبة (للكافة) بما رتبته القانون من وسائل الشهر والنشر ويحمل نبأ إلى دائني ذلك المفلس .

(طعن ٦٧٩ / ٧٠ ق جلسة ٢٨ / ٦ / ٢٠٠٥)

★ ١٣- (أحكام الالفاء) الصادرة من (محكمة القضاء الإداري) (تحوز الحجية المطلقة) . (م ٥٢ ق ٤٧ / ١٩٧٢ باصدار قانون مجلس الدولة) .

(طعن ١٢٩ / ٥٥ ق جلسة ١٠ / ٧ / ١٩٩٢)

(طعن ١٤١٣ / ٣٣ ق جلسة ٢٦ / ١١ / ١٩٨٨)

★ ١٤- الأحكام الجنائية :

حجية مطلقة في مواجهة كافة الناس .

١٥- حجية الأحكام المدنية (نسبية) قاصرة على أطرافها وخلفها العام الوارث ، ولمن لم يكن طرفاً فيها ، طلب عدم الاعتداد بها .

(طعن ٢٠٩٣ / ٥٤ ق جلسة ١٩٩٢ / ٧ / ٣٠)

(طعن ٣١٧٧ ، ٣٩٢٢ / ٦١ ق جلسة ١٩٩٦ / ٣ / ٣١)

١٦- حجية الاعلام الشرعى :

(أ) تدفع (طبقاً م ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية) ، بحكم من المحاكم المختصة ، وهذا الحكم كما يصدر بناء على (دفع) يبدى فى الدعوى المحاج فيها (بالاعلام الشرعى) ، يصح ابدائها (بدعوى أصلية) متى كانت المحكمة مصدرته مختصة بنظر الدعوى وأن قضائها معول عليه ، ولو خالف ما ورد بالاعلام الشرعى ، ولا يعد ذلك اهداراً لحجية (الاعلام الشرعى) . وقد أجاز المشرع ذلك الاجراء للحد من حجية الاعلام الشرعى الذى يصدر بناء على (تحقيقات إدارية) يصح أن يتقصها (بحث) تقوم به السلطة القضائية المختصة ، فأجاز المشرع بالمادة السالفة لذوى الشأن وذوى المصلحة الطعن عليه وطلب بطلانه فى صورته (دفع فى دعوى قائمة) ، أو باقامة دعوى مبتدأة .

(طعن ٢٤ / ٦٠ ق جلسة ١٩٩٣ / ٤ / ٢٧)

(ب) المقرر أن أحكام الموارىث الأساسية التى تستند إلى نصوص قاطعة فى الشريعة الإسلامية والمستمد منها قانون الموارىث رقم ٧٧ / ١٩٤٣ شاملة تحديد الورثة وأنصبتهم تعتبر فى حق المسلمين من (النظام العام) بحيث يتأذى الشعور العام عند عدم الاعتداد بها ، وكان تحقيق الوفاة والوراثية (حجة) فى هذا الخصوص ما لم يصدر (حكم شرعى) على خلاف هذا التحقيق .

لما كان ذلك وكان الثابت من (اعلام الوراثية) المقدم أمام محكمة الموضوع أن المطعون ضدها الثانية ليست من ورثة المجنى عليها (شقيقها) ، وبالتالي فلا صفة لها فى (التعويض الموروث) .

وإذ خالف المحكم المطعون فيه ذلك وقضى لها بتعويض موروث مخالفاً (حجية اعلام الوراثة) فإنه يكون قد خالف القانون ، بما يوجب نقضه (جزئياً) لهذا السبب .

(طعن ١٦٩٢ / ٧٤ ق جلسة ٢٠١٣ / ١٢ / ٥)

١٧- حجية الحكم بالتعويض المؤقت :

أ- إذا كان (المدعى بالحق المدني) أمام محكمة الجench قد طلب القضاء له (بمبلغ) بصفة (تعويض مؤقت عن الضرر) الذي أصابه مع حفظ حقه في المطالبة (بالتعويض الكامل وتكاملته) وقضى له (بالتعويض) على هذا الأساس ، فإن ذلك لا يحول بينه وبين المطالبة (بتكملة التعويض) أمام المحكمة المدنية ، ليس هو ذات موضوع الدعوى الأولى ، بل هو تكملة له .

(طعن ٤٥٣ / ٥٣ ق جلسة ١٩٨٧ / ٦ / ١١)

(طعن ١٧٢ / ٣٢ ق جلسة ١٩٥٥ / ١١ / ١٧)

ب- إذا كانت (محكمة الجench) قد قضت بالتعويض (للمدعى بالحق المدني) على أنه (تعويض كامل) عن الضرر الذي لحقه ، فليس له أن يطالب بتعويض آخر أمام المحكمة المدنية سواء كان قد طلب التعويض باعتبار أنه (تعويض مؤقت) ، أو باعتبار أنه (تعويض كامل) ، إلا إذا أثبت أن (ضرراً) قد لحقه بعد (الحكم الجنائي) ، فإن المحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، لا يكون قد خالف القانون .

(طعن ١٧٢ / ٦٢ ق جلسة ١٩٩٥ / ١١ / ١٧)

١٨- حجية الحكم بتقدير التعويض الموروث :

لما كان (التعويض الموروث) هو (حق لمن وقع عليه الفعل الضار) من (الغير) بحسبان أن هذا الفعل لا بد أن يسبق الموت ولو (بلحظة) مهما قصرت ،

كما يسبق كل سبب (نتيجته) إذ في هذه (اللحظة) يكون المجنى عليه مازال أهلاً لكسب الحقوق ، ومن بينها حقه في (التعويض) عن (الضرر المادي) الذي لحقه ، وحسبما يتطور إليه هذا الضرر (ويتفاقم) ، ومتى ثبت له هذا الحق قبل (وفاته) ، فإن ورثته يتلقونه عنه في تركته كل بحسب نصيبه الشرعي في الميراث ويحق لهم بالتالي مطالبة المسئول يجبر الضرر المادي الذي سببه لمورثهم ، لا من (الجروح) التي أحدثتها به فقط ، وإنما أيضاً من (الموت) الذي أدت إليه هذه الجروح ، باعتباره من مضاعفاتها ، وبالتالي فإنه إذا ما تقرر ، وقدر بحكم (حاز قوة الأمر المقضي) ، فلا يجوز إعادة النظر في تقديره مرة أخرى ، ويمتنع على (الوارث) الذي لم يكن ممثلاً في الخصومة التي صدر فيها هذا الحكم ، معاودة مطالبة المسئول عن جبر الضرر بهذا التعويض في دعوى لاحقة ، لانتقال حقه فيه منه قبل من قضى لصالحه به في الدعوى الأولى حسب نصيبه الشرعي في الميراث ، حيث كان ممثلاً للورثة في تلك الخصومة ، ويكون الحكم قد فصل في مسألة أساسية مشتركة ونهائية لا تتغير ، وتناقش فيها الطرفان في تلك الدعوى ، بما يمنع من إعادة النظر في تلك المسألة في (دعوى لاحقة) .

(طعن ١١٧٥٧ / ١٦٦ ق جلسة ١٧ / ٦ / ١٩٩٨)

١٩- استناد الحكم ، إلى (حكم آخر) في قضية أخرى ، (لم يكن الخصم طرفاً فيها) ، (كقرينة مؤيدة) ضمن عدة قرائن ، لمجرد تدعيم الأدلة .

(طعن ٦٥١ / ٥٨ ق جلسة ٣ / ١ / ١٩٩١)

(طعن ١٣١ / ٤٠ ق جلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٧٦)

(طعن ١١٧٩ / ٥٢ ق جلسة ٢١ / ٣ / ١٩٨٨)

وتخضع لتقدير المحكمتين وله ألا يأخذ به ، متى وجد في أوراق الدعوى ما يناقض مدلولها ، شأنه في ذلك شأن (القرائن القضائية) التي يستقل بتقديرها (قاضي الموضوع) دون رقابة عليه من محكمة النقض .

(طعن ٧٦١ / ٧١ ق أحوال جلسة ١٢ / ٦ / ٢٠٠٤)

(طعن ٤٤٢ / ٤٥ ق جلسة ٢٢ / ١١ / ١٩٧٨)

٢٠- (أ) قرار محكمة النقض الصادر في (غرفة المشورة) . عدم جواز الطعن فيه بأي طريقة من طرق الطعن (م ٢٦٣ / ٦ مرافعات) التزام المحكمة من تلقاء نفسها (بحجية هذا القرار) .

(طعن ١٩٣٥ / ٥٢ ق جلسة ١٩٨٦ / ١٢ / ٢٥)

(ب) أحكام محكمة النقض : تحوز قوة الأمر المقضي ، ولا يجوز المساس بحجيتها (م ٢٧٢ مرافعات) .

(طعن ٥٠٦ / ٦٦ ق أحوال جلسة ٢٠٠٤ / ٣ / ١٥)

٢١- الأحكام الصادرة من المحاكم الشرعية في حدود ولايتها ، تحوز قوة الأمر المقضي أمام المحاكم المدنية .

(طعن ٤٩٣ / ٢٩ ق جلسة ١٩٦٤ / ١٢ / ١٧)

٢٢- تقدير الدليل :

لا يحوز قوة الأمر المقضي ، فإنه لا تثريب على المحكمة أن هي اعتدت في (دعوى التطلق للفرقة) (بشهادة شهود سمعتهم هي) ، وكانت المحكمة الابتدائية هيئة استئنافية سبق أن تشككت في صحة أقوالهم في (دعوى النفقة) .

(طعن ٤٥ / ٢ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٧٦ / ٤ / ٢٨)

٢٣- أحكام المحكمين :

ملزمة لطرفيها وتحوز حجية الشيء المحكوم به بمجرد صدورها ، تبقى هذه الحجية طالما بقي قائما ، وعليه فلا يملك قاضي التنفيذ عند الأمر بتنفيذها ، التحقق من عدالتها أو صحيفة قضائها في الموضوع ، لأنه لا يعد هيئة استئنافية في هذا الصدد .

(طعن ٢٦٦٠ / ٥٩ ق جلسة ١٩٩٦ / ٣ / ٢٧)

٢٤- حجيت الأحكام الصادرة (بالإلغاء) من محكمة القضاء الإداري:

هي (حجة على الكافت) (م ٥٢ ق ٤٧ / ١٩٧٢) بإصدار قانون مجلس الدولة).

(طعن ٣٤١٣ / ٣٣ ق جلسة ١٩٨٨ / ١١ / ٢٦)

(طعن ١٢٩ / ٥٥ ق جلسة ١٩٩١ / ٧ / ١٠)

٢٥- الوقف التعليقي :

(م ١٢٩ / ١ مرافعات) (م ٣٦ ق ٤٦ / ٧٢ بالسلطة القضائية) الحكم بوقف الدعوة حين الفصل في مسألة أخرى ترى المحكمة ضرورة الفصل فيها هو (حكم نطعي) أثره : امتناع العودة لنظر الموضوع (ما لم يقدم الدليل على تنفيذ ذلك الحكم).

(طعن ١٤٩٢ / ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤ / ١ / ٩)

(طعن ٨٢ / ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ١٩)

ويلاحظ أن الوقف التعليقي لا تحسب مدته ضمن مدة انقضاء الخصومة أو سقوطها .

(طعن ٣٢٠ / ٥١ ق جلسة ١٩٨٦ / ٣ / ٦)

٢٦- أحكام المواجهة:

أ- لا تحوز حجيت الأمر المقضى على من صدر في مواجهته ، إلا إذا : تضمنت الدعوى طلبات تمس مباشرة حقوق المحكوم في مواجهته ؛ ولم يبد اعتراضا عليها ، أو أبدى اعتراضه ورفضته المحكمة .

(طعن ٣٤٧ / ٣١ ق جلسة ١٩٦٦ / ٣ / ١)

ب- وذهبت محكمة النقض في الطعن :

(طعن ٢٤٠ / ٣١ ق جلسة ١٩٦٥ / ١٢ / ٩)

(طعن ١٣٧٥ / ٦٠ ق جلسة ١٩٩٦ / ١٢ / ٣١)

أن الحكم الصادر في المواجهة (قضاءً ضمناً) بالنسبة للخصم الذي صدر ضده فيحتج به . اكتسابه بصيرورته (نهائياً) (قوة الأمر المقضى)، يمنع من العودة إلى المناقشة فيما فصل فيه صراحة أو ضمناً.

ومن جانبنا نؤيد الرأي الأول لوجهته ومنطقيته ومستساغ عقلاً ومنطقاً، كما سارت على نهجه (م ٢٣٣ لسنة ٢٠١٠ تعليمات مصلحة الشهر العقاري) .

جـ- خصم المواجهة وأن وقف من الخصومة (موفقاً سلبياً) أمام أول درجة ، فإن له الطعن على الحكم الصادر أمام الاستئناف ، إذا أضر بمصلحته أو مس حقوقه ، ولو استحدث الخصوم أدلة ودفوع ودفاع ، لم تطرح أمام أول درجة (م ٢٣٣ / مرافعات) .

(طعن ٥ / ٦٧ ق جلسة ٢٨ / ١٢ / ٢٠٠٩)

وأنه إذا لم يبد دفاعاً ، ولم يحكم عليه بشئ ، فلا يقبل منه الطعن إذا رفعه .

(طعن ١٢٩٩ / ٥١ ق جلسة ٢ / ١ / ١٩٨٣)

٢٧- س) مدى حجية عبارة (ورفضت ما عدا ذلك من طلبات) :

جـ) هذه العبارة الواردة بمنطوق الحكم ليست لها حجية إلا بالنسبة للطلبات التي ناقشتها المحكمة .

(طعن ٢٩٠٢ / ٥٩ ق جلسة ١٦ / ١٢ / ١٩٩٣)

٢٨- س) ما حجية الحكم الصادر بالتصديق على محضر الصلح؟

جـ) الصلح (عقد) ، ودور (القاضي) هو (موثق) يصدق عليه ، فليس له حجية الشئ المحكوم فيه ، وبالتالي فلا تثريب على الحكم المطعون فيه إذ هو قضي بالغاء عقد البيع (موضوع الصلح) المصدق عليه، لما تبين أنه في حقيقته (وصية) رجعت فيها (الموصية) .

(طعن ١٦٩٤ / ٤٩ ق جلسة ٢٨ / ٤ / ١٩٨٥)

٢٩- س) مدى حجيتة محضر الجلسة ؟

جـ) محضر الجلسة (ورقة رسمية) (م ١٠ إثبات) ، وبالتالي فإن ما أثبت فيه ، (خجته على الناس كافة) ، وبالتالي فلا يجوز انكار ما أثبت فيه إلا بطريق الطعن عليه (بالتزوير) .

(طعن ٥٨ / ٥٩ ق جلسة ٧ / ٤ / ١٩٩٣)

(طعن ١٩١٠ / ٥٧ ق جلسة ٢٨ / ٣ / ١٩٩٣)

(طعن ١٥ / ٤٣ ق جلسة ٢٠ / ٤ / ١٩٧٧)

٣٠- حجيتة الحكم الأجنبي :

يجوز الأخذ به أمام (المحاكم المصرية) مادامت (غير مخالفة للنظام العام المصري) (م ٢٨ مدني) ولو لم يعط له (صيغة تنفيذية) في (مصر) ، ولو كان (شرط التبادل) غير متوافر ، مادام لم يصدر حكم من محاكم مصر واجب التنفيذ في نفس الموضوع ، وبين نفس الخصوم ، وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد أخذ (بحجية حكم صادر من لبنان) يقضي بنفي براءة شخص لآخر لبناني ، فإنه لا يكون قد أخطأ في القانون .

(طعن ٢٣٢ / ٢٩ ق جلسة ٢ / ٧ / ١٩٦٤)

(طعن ٣٨ / ٢٩ ق جلسة ٢٥ / ٦ / ١٩٦٤)

٣١- الحكم (بإبطالان صحيفة الدعوى) ، لا يتضمن فصلاً في (موضوع الحق) الذي رفعت به الدعوى ، ويترتب عليه زوال آثارها ، واعتبار الخصومة لم تنته ، فلا يمنع ذلك صاحب الصحيفة ، من (تجديد الخصومة) ، بإجراءات مبتدأة ، متى انتفى (المانع القانوني) لذلك .

(طعن ١٤٢٦ / ٦٠ ق جلسة ٣ / ٧ / ١٩٩١)

٣٢- دعوى صحة التوقيع :

هي (دعوى تحفظية) الغرض منها هو (إثبات أن التوقيع الموضوع على المحرر هو (توقيع صحيح) صادر من يد صاحبه). وبالتالي فإن نطاق هذه الدعوى لا يتسع لأمر صحة التصرف ، الذي تتضمنه الورقة ونفاذه ووجوده أو انعدامه ، ولا تجوز المناقشة فيها في أمر من هذه المسائل ، وبالتالي فإن بحث أمر تزوير صلب ، هذا السند يخرج عن نطاق الدعوى بطلب صحة التوقيع ، ولا يعد وسيلة دفاع فيها ، ويجوز للمحتج عليه بالورقة من بعد الحكم فيها ، من إقامة دعوى أصلية : بطلب رد وبطلان المحرر لهذا السبب ، ولا يكون للحكم الصادر فيها أي حجية في الدعوى الأخيرة ، لاختلاف المحل في كل منها .

(طعن ١٨٧٢ / ٦٩ ق جلسة ٢٠١٢ / ١ / ١٥)

٣٣- صورة رسمية من محضر جمع الاستدلالات :

هو مجرد (قرينة قضائية) تخضع لتقدير المحكمة فلها أن تأخذ به أو لا تأخذ ، وتطرح الباقي ، والقول أن (المعينة) الواردة به (ها حجية) (خطأ) .

(طعن ١٠٢٠ / ٤٦ ق جلسة ١٩٧٨ / ١١ / ٨)

٣٤- الحكم الضمني : فصل الحكم (الصريح) في مسألة يعد (فصلاً ضمناً) في المسألة التي يفترضها حتماً (القرار) الذي يشتمل عليه الحكم كنتيجة لازمة للقرار فبطلان بيع المورث بعد تسجيل الحجر يتضمن استحقاق الورثة للمبيع دون المشتري .

(طعن ٢٤٢ / ٥٦ ق جلسة ١٩٨٩ / ٧ / ٢٥)

٣٥- أحكام الدستورية : مطلقة وملزمة للكافة والدولة (م ٤٩ ق ٤٨ / ١٩٧٩) بإصدار قانون المحكمة سواء السابقة أو المستقبلية ما لم تكن قد استقرت بتقادم أو حكم نهائي بات .

(نقض ١٤٧ / ٢٢ ق دستورية - جلسة ٢٠١٣ / ٤ / ١٣)

الباب الثالث
شروط حجية الحكم الجنائي
أمام القاضي المدني

الباب الثالث

شروط حجية الحكم الجنائي أمام القاضي المدني

١- أن يكون الحكم الجنائي (باتاً) غير قابل للطعن فيه باستنفاد طرق الطعن ، أو فوات مواعيدها .

(طعن ٩٣٠٦ / ٦٤ ق جلسة ١٠ / ١٢ / ١٩٩٦)

(طعن ١٧٨ / ٦٢ ق أحوال جلسة ٣٠ / ٦ / ١٩٩٧)

٢- أن يكون الحكم الجنائي (نهائى) صدر فى الواقعة المعروضة على القاضي المدني .

(طعن ٨١٤ / ٤٨ ق جلسة ٢٨ / ٥ / ١٩٨١)

٣- أن يكون الحكم الجنائي (سابقاً فى صدوره) على الحكم المدني .

(طعن ٨٤ / ٣٤ ق جلسة ٢٨ / ٦ / ١٩٦٧)

(طعن ١٠ / ٤٤ ق أحوال جلسة ٢٨ / ١ / ١٩٧٦)

٤- أن يكون الحكم الجنائي ، قد فصل فصلاً لازماً فى وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين المدنية والجنائية ، وفى الوصف القانونى لهذا الفعل ، ونسبته لفاعله ، أى أدان الجانى وأثبت خطؤه الموجب (لإستحقاق) (التعويض) المطلوب (المواد ٤٥٦ اجراءات جنائية ، م ١٨ من قانون الإثبات) .

(طعن ٩٧٠ / ٥٠ ق جلسة ٣ / ٢ / ١٩٨٨)

٥- أن يكون حكم حضورى ، و(ليس غيابى) صادر فى الموضوع .

٦- أن يكون حكمًا وليس أمرًا ، (كأوامر التحقيق ، أو الاحالة) ، أما انقضاء الدعوى الجنائية لسبب (الوفاة ، أو التقادم ، أو العفو ، فلا حجية).

(طعن ٨٤ / ٣٧ ق جلسة ١٩٧٣ / ١ / ٦)

٧- أن يكون صادر من محكمة جنائية أو عسكرية .

ومن أحكام النقض ومدى حجية الحكم الجنائي أمام القاضي المدني:

١ - بالنسبة للأحكام الصادرة بالادانة:

١- يتقيد (القاضي المدني) ، (بالحكم الجنائي) الصادر (بالادانة) ، ولكنه لا يتقيد بما يتعرض له في أسبابه من بيانات غير ضرورية ، أو لازمة للحكم ، كبيان شخصية المالك في جريمة السرقة ، أو قيمة الشيء المسروق ، أو مدى مساهمة المجنى عليه في الحادث ، أو الضرر من حيث إثباته أو نفيه أو مقداره ، إلا إذا كان عنصرًا من عناصر الجريمة .

(طعن ٧٣٩ / ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣ / ٤ / ٢٢)

ب- يجب أن يكون للحكم الجنائي الصادر (بالادانة) ^(١) حجيته أمام المحاكم المدنية في الدعوى التي يكون أساسها (ذات الفعل موضوع الدعوى التي صدر فيها) ، وذلك منعًا من أن يجرى الحكم المدني على خلاف الحكم الجنائي ، فإنه ليس من المقبول في النظام الاجتماعي ، أن توقع المحكمة الجنائية العقاب على شخص من أجل جريمة وقعت منه ، ثم تأتي المحكمة المدنية فتقضي بأن الفعل المكون للجريمة لم يقع منه ، في حين أن المشرع قد أحاط بالاجراءات بضمانات لتعلقها بأرواح الناس وحياتهم وأعراضهم

(١) يلاحظ أنه إذا اختار المضرور الطريق المدني للمطالبة بالتعويض يقف سريان التقادم كمانع قانوني طبقًا (م ٣٨٢ / ١ مدني) أثناء محاكمة المسئول جنائيًا إلى أن تصدر في الدعوى الجنائية (حكم نهائي) فيعود سريان التقادم بعد زوال المانع ، وقضاء الحكم بسقوط دعوى التعويض بالتقادم من تاريخ حدوث الواقعة (خطأ في تطبيق القانون) .

(طعن ٦١٧ / ٥٣ ق جلسة ١٩٨٨ / ٢ / ٢١)

لاظهار الحقيقة ، كى يكون الحكم (محل ثقة كافة الناس) ، مما لا يصح معه بأى حال (اعادة النظر فى موضوعه) . إذن فمتى قضت المحكمة المدنية للمدعى بتثبيت ملكيته للأطيان المتنازع عليها ، وبنيت قضاؤها على رفض ما دفع به المدعى عليه الدعوى متمسكاً بملكيته أياها استناداً إلى عقد بيع سبق الحكم جنائياً بادانته فى (ثمة تزويره ، فإنها لا تكون قد خالفت القانون) .

(طعن ١٣ / ٢١ ق جلسة ١٣ / ٤ / ١٩٤٤)

ج- حجية الحكم الجنائى (بالادانة) أمام المحاكم المدنية قاصر على (الأساس المشترك بين الدعويين المدنية والجنائية) .

(طعن ٢٥٤٣ / ٥٢ ق جلسة ١٥ / ١٢ / ١٩٨٨)

٢- بالنسبة للأحكام الصادرة بالبراءة :

أ- يتقيد (القاضى المدنى) بأحكام البراءة : إذا بنيت على عدم وقوع الفعل ، أو نفى نسبته للمتهم ، أو لعدم كفاية الأدلة . فقضاء المحكمة الجنائية ببراءة العامل من تهمة (القتل الخطأ) لعدم ثبوت قيادته للسيارة بسرعة، ورفض القاضي المدني لدعوى التعويض عن فصل العامل إستناداً إلى أن القيادة بسرعة تبرر الفصل يعد مخالفة لحجية الحكم السابق .

(طعن ٢١٤ / ٤٦ ق جلسة ٢٣ / ٤ / ١٩٨٠)

ب- لا يتقيد (القاضى المدنى) بأحكام البراءة : إذا بنيت على أساس انتفاء القصد الجنائى ، أو أن الفعل غير معاقب عليه قانوناً . فإنقضاء الدعوى الجنائية بالعفو الشامل أو التقادم لا يمنع القاضي المدني من الحكم بالتعويض على أساس الخطأ المدني ولا يعد ذلك مخالفة للحكم الجنائى .

(طعن ٢٣١٥ / ٥٦ ق جلسة ١٣ / ٢ / ١٩٩٢)

ولكن يمكن مساءلة مالك السيارة بالتعويض على أساس مسئولية حارس الأشياء أو مسئولية أمين النقل .

(طعن ٨٨٨ / ٦٠ ق جلسة ١٩ / ٦ / ١٩٩٤)

ج- إذا صدر حکمان جنائیان متناقضان فصلاً لازماً (للأساس المشترك بين الدعويين) فلا تتقيد ، المحكمة المدنية بحجية أحدهما .

(طعن ٧٤٠٣ / ٦١ ق جلسة ١ / ١١ / ١٩٩٢)

د- حجية الأحكام الصادر في المواد الجنائية (بالبراءة) لعدم كفاية الأدلتا ، قاصرة على الجريمة المقضى فيها ، مما لا يقيّد المحاكم الجنائية عند نظر دعوى المسؤولية الناشئة من واقعة أخرى ، باعتبارها (خطأ مدنياً) .

--- (طعن ٩٩٣ / ٥١ ق جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٨٥)

هـ- حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية مقصور على (منطوق الحكم الصادر بالادانة أو البراءة) ، وعلى (أسبابه المؤدية إليه) ، بالنسبة لما كان موضوع المحاكمة ، وإذا قضى الحكم الصادر في قضية الجنحة (براءة المتهم) من تهمة (القتل الخطأ) لانتفاء الخطأ في جانبه ، تأسيساً على : (تلف الفرائل المفاجئ) الذي أسهمت في حدوثه (زيادة حمولة السيارة على العدد المقرر) ، و(دخول السيارة منحدرًا) يعتبر (أمر خارجًا عن إرادة المتهم) ويعد (سببًا أجنبيًا للحادث) ، لا يحول دون مطالبة الطاعنة (بالتعويض) أمام (المحكمة المدنية) باعتبارها (حارسة للسيارة) ذلك أن مسؤولية حارس الشيء عملاً بنص (م ١٧٨ مدني) تقوم على أساس (خطأ مفترض وقوعه من حارس الشيء) افتراضاً لا يقبل إثبات العكس ، وبالتالي ، فإن هذه المسؤولية لا تدرك عن هذا الحارس بإثبات أنه لم يرتكب خطأ ما ، وأنه قام بما ينبغي من العناية والحيطة حتى لا يقع الضرر من الشيء الذي في حراسته ، وإنما ترتفع هذه المسؤولية إذا أثبت (الحارس) أن وقوع الضرر كان (بسبب أجنبي لا يد له فيه) ، بأن يكون الفعل خارجاً عن الشيء ، فلا يكون متصلاً بداخليته أو تكوينه ، أما إذا كان هذا الضرر (راجعاً إلى عيب في الشيء) فإنه لا يعتبر ناشئاً عن سبب أجنبي ولو كان هذا العيب (خفيًا) .

(طعن ١٩٦٩ / ٥٣ ق جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٨٨)

د- حجية الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية ، و صدور حكم جنائي (بالبراءة) على سند من أن الفعل غير معاقب عليه ، لانتفاء (القصد الجنائي) أو لسبب آخر ، لا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية ، ولا يمنعها من البحث فيما إذا كان الفعل مع تجرده من وصف (الجريمة) ، يصلح أساساً (للمطالبة المدنية) (المواد ٤٥٦ إجراءات ، ١٠٢ إثبات) (مثال في حكم براءة عن واقعة عدم تحرير عقد إيجار) .

(طعن ٣٢١٥ / ٥٦ ق جلسة ١٣ / ٢ / ١٩٩٢)

(طعن ٨٤٨٧ / ٥٦ ق جلسة ٢٣ / ٦ / ١٩٩٧)

ي- لا يمتنع على (المحكمة المدنية) البحث فيما إذا كان الفعل مع تجرده من وصف (الجريمة) اعتباره (اهمالاً جسيماً) ، إذ يجوز أن يكون هناك (خطأ مدني) ، وأن انتفى الخطأ الجنائي ، وإذا كانت حجية الحكم الجنائي السابق ، فيما قضى به من براءة (الطاعن العامل) قاصرة على عدم ارتكابه (فعل الجريمة) ، فإنه لا ينفى عنه وصف (الاهمال الجسيم) ، الذي نسبه إليه الحكم المطعون فيه ، واعتبره (اخلاً) لالتزامات الجوهريّة المترتبة والناشئة عن عقد العمل ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(طعن ٤٧٧ / ٣٧ ق جلسة ٢٣ / ٦ / ١٩٧٣)

٣- حجية الحكم الجنائي الغيابي :

المقرر طبقاً نص م ٣٩٥ إجراءات جنائية :

أن الحكم الذي يصدر من (محكمة الجنايات) في (غيبة المتهم) (يبطل) (بحضوره) فتزول آثار العقوبة والتعويضات ، وتعاد الإجراءات من جديد أمام المحكمة ، سواء ما كان متعلقاً منها بالدعوى الجنائية ، أو الادعاء بالحق المدني ، بل وللمحكمة الأمر برد ما يكون قد حصل عليه المدعى بالحق المدني من تعويضات تنفيذاً للحكم الغيابي .

وينبني على ذلك : أنه إذا ما رأت محكمة الجنايات لدى نظر الدعوى من جديد تطبيقاً لهذا النص احالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية اعمالاً

للحق المخول لها (بنص م ٣٠٩ اجراءات جنائية) ، فإن هذه المحكمة تنظر بدورها الدعوى المدنية من جديد ، غير مقيدة في ذلك (بقضاء الحكم الغيابي) الصادر من محكمة الجنايات ، باعتباره حكماً لا يجوز حجية ما أمام القضاء المدني (لبطلانه بقوة القانون وزوال كافة آثاره) .

(طعن ١٥٢٨ / ٥٦ ق جلسة ١٩٨٩ / ٣ / ٢)

٤ مدى حجية قرارات سلطة التحقيق :

أ- قرار الحفظ الصادر من النيابة العامة ، أيا كان سببه ، لا يحوز قوة الأمر المقضي في مواجهة (المضروب بالحادث) ولا يحول بينه وبين الدعوى المدنية أن يقيم (الدليل) على حصول (الخطأ) ونسبته إلى من (اقتراه) .

(طعن ٢٧٩ / ٢١ ق جلسة ١٩٥٥ / ٢ / ٢٤)

ولا تحوز حجية أمام القاضي المدني لعدم فصلها في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو الادانة وإنما هي تفصل في توافر أو عدم توافر الظروف التي تجعل الدعوى صالحة لاحتالها إلى المحكمة للفصل في موضوعها فلا تكتسب أي حجية أمام القاضي المدني .

(طعن ٤٢٥ / ٤١ ق جلسة ١٩٧٦ / ٣ / ٣٠)

وللمحكمة القضاء بتوافر الدليل على دفع الجرم أو نسبتهما لفاعلها على خلاف تلك القرارات .

(طعن ٧٤٠ / ٤٦ ق جلسة ١٩٧٩ / ١٢ / ٦)

ب- مدى حجية الأمر بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى الجنائية :

له حجية تمنع من العودة إلى الدعوى الجنائية مادام قائماً لم يبلغ قانوناً ، فلا يجوز مع بقاءه ، اقامة الدعوى عن ذات الواقعة التي صدر فيها في نطاق حجبيته المؤقتة (ما للأحكام) من قوة الأمر المقضي .

(طعن ٦٥٣ / ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠ / ١٠ / ٢٩)

جـ- قرارات غرفة المشورة :

لما كان ذلك وكانت (محكمة جنح مستأنف عابدين) - (منعقدة بهيئة غرفة المشورة) - قد قررت رفض طلب المطعون ضدها الأولى (تسليمها المنقولات محل النزاع) - استناداً إلى عدم اختصاصها بنظرها الطلب ، فإنها لا تكون قد فصلت في شأن ملكية المنقولات ، ولا يكون لهذا (القرار) (حجية) أمام القضاء المدني .

(طعن ١٠٢٩ / ٥١ ق جلسة ٢٦ / ٤ / ١٩٨٧)

د- البراءة عن جنحة تبديد منقولات :

أ- قضاء المحكمة الجنائية (بالبراءة) عن جنحة تبديد منقولات تأسيساً على أن حيازة المطعون ضده لها لم تكون بموجب عقد أمانة - مقتضاه ثبوت استلام تلك المنقولات أثره : امتناع المحكمة المدنية عن نفى هذا الاستلام .

(طعن ١٢٩٠ / ٦٠ ق جلسة ١٥ / ١٢ / ١٩٩٤)

ب- وحيث أن هذا النعى مردود ، ذلك أن المقرر أن مؤدى (م ٤٥٦ إجراءات جنائية وم ١٠٢ إثبات) أن الحكم الصادر في المواد الجنائية تكون له حجية أمام المحكمة المدنية كلما كان قد فصل فصلاً لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية ، وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله ، فإن فصلت المحكمة الجنائية في هذه الأمور ، فإنه يمتنع على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها ويتعين عليها أن تعتبرها وتلتزمها في بحث الخصومة المدنية المتصلة بها لكي لا يكون حكمها مخالفاً للحكم الجنائي السابق . لما كان ذلك وكان الثابت مما حصله الحكم المطعون فيه أن الحكم الجنائي قضى ببراءة المطعون ضدها من تهمة التبديد المسندة إليها تأسيساً على عدم توافر

أركان جريمة التبيد، لانتفاء ثبوت استلامها منقولات الطاعن على سبيل الأمانة، وكان ذلك لازماً للفصل في الواقعة المطروحة على المحكمة الجنائية فإن ما فصل فيه الحكم الجنائي في هذا الخصوص، يحوز حجية أمام القضاء المدني في الدعوى المدنية الماثلة بطلب الطاعن الزام المطعون ضدها برد منقولاته محل النزاع أو قيمتها، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف (رفض الدعوى الطاعن، ملتقياً عن طلبه بإحالة إلى التحقيق لإثبات حيازة المطعون ضدها للمنقولات محل النزاع، فإنه يكون قد وافق صحيح القانون، ويضحي النعي على غير أساس.

(طعن ٢٠٥١/٥٥ ق جلسة ١٩٩٢/٣/٢٥)

٦- أحكام القضاء المستعجل (وقية) (لا تحوز حجية) أمام (قاضي الموضوع) ولا يلتزم الأخير بما جاء بها من أسباب.

(طعن ٩٩/٣٧ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٢)

٧- تقليد العلامة التجارية:

إذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنة الأولى قد تمسكت (بحجية الحكم الجنائي السابق) وأنه قد أدان المطعون ضده الأول، وكان يبين من ذلك الحكم أنه قد أدان المطعون ضده الأول عن ذات واقعة التقليد، الموقع عنها الحجز التحفظي (المتظلم منه) في الدعوى الحالية، تأسيساً على قيام (التشابه) بين العلامتين، (الأصلية المسجلة)، و(الأخرى المقلدة) وقد أصبح قضاءها (نهائياً) بفوات مواعيد الطعن فيه، وكان الحكم المطعون فيه، وهو (لاحق) (للحكم الجنائي)، قد عاد إلى بحث مسألة (تقليد العلامة التجارية) وهو بصدد نظر (التظلم من أمر الحجز التحفظي)، وانتهى إلى (اختلاف العلامتين وعدم التشابه بينهما) وقضى (بالغاء أمر الحجز التحفظي) وما تلاه، وكان (الحكم الجنائي) الصادر

عن ذات (الواقعة) قد عرض لبحث (التشابه بين العلامتين) باعتباره أمراً لازماً للفصل في ثبوت (جريمة تقليد العلامة التجارية) في حق المطعون ضده الأول ، وبعد أن ساق الدليل على قيامه ، أوقع (العقوبة) عليه بينما قضى الحكم المدني المطعون فيه بعكس ذلك ، وأنكر الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية (فأنكر التشابه ونفى واقعة التقليد) ، فإنه يكون قد خالف القانون .

(طعن ٥٨٠ / ٤٥ ق جلسة ١٢ / ١ / ١٩٧٦)

٨. جريمة البلاغ الكاذب :

أ- قضاء المحكمة (بالبراءة) (للسك الذي تفسره المحكمة لصالح المتهم) لا يدل بمجرده على كذب الواقعة المبلغ عنها ، ولا يمنع (المحكمة المدنية) من إعادة بحث عناصر المسؤولية المدنية ، طالما لم تفصل (المحكمة الجنائية) في هذا الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية .

(طعن ١١٨٦٥ / ٦٥ ق جلسة ٢٩ / ٦ / ١٩٩٧)

ب- المقرر أنه إذا قضت (المحكمة الجنائية) في جنحة البلاغ الكاذب (ببراءة المبلغ) استناداً إلى : عدم توافر أحد أركان البالغ الكاذب ، فيجب عليها بحث مدى توافر (الخطأ المدني) المستوجب (للتعويض) لأن (التسرع في الاتهام والرعونة وعدم التبصر) هو (خطأ مدني) يستوجب (التعويض) ، مما مفاده : أن (الخطأ المدني) الناجم عن (جريمة البلاغ الكاذب) يكون مطروحاً على (المحكمة الجنائية) من خلال (الدعوى المدنية التبعية) ، فإن هي قضت (برفض هذه الدعوى) ، كان ذلك منها (فصلاً ضمناً بانتفاء الخطأ بكافة صوره) ، مما يمتنع معه على المدعى بالحق المدني ، معاودة إثارة هذه المسألة (بدعوى لاحقة) يُقيمها أمام (القضاء المدني) .

(طعن ٥١٥٣ / ٦٧ ق جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٩٩)

٩- مسئولية حارس الأشياء :

أ- مسئولية حارس الشيء تقوم على (خطأ مفترض) وقوعه من (حارس الشيء) افتراضاً لا يقبل إثبات العكس . لما كان ذلك وكان البين من الأوراق ، ومدنات الحكم المطعون فيه أن (الحكم الجنائي) الصادر في القضية رقم ١٩٨٧ / ٨٩٥ جنح أخيم قضى ببراءة قائد السيارة رقم ٣٣٧ نقل سوهاج من تهمة (قتل مورثين الطاعنين خطأ) تأسيساً على : (عدم كفاية الأدلة) ، وأن الطاعنين قد أقاموا دعواهم الماثلة (بمطالبة المطعون عليها بالتعويض) على أساس مسؤولية مالك السيارة المؤمن عليها لديها باعتباره (حارساً عليها) التي (أحدثت الضرر) طبقاً (نص م ١٧٨ مدني) واستند وفي ذلك إلى : ما تضمنته تحقیقات الجنحة سالفه الإشارة ، وأقوال شاهدهيهم في التحقيق ، الذي أجرته المحكمة ، فإن مؤدى ذلك : أن المحكمة الجنائية (لم تفصل في الأساس المشترك بين الدعويين (الجنائية) و(الدعوى الحالية) ، لأن قوام الأولى (خطأ جنائي واجب الإثبات) ، (منسوب إلى المتهم ، قائد السيارة) ، في حين أن قوام الثانية (خطأ مفترض في حقه باعتباره حارس للسيارة أداة الحادث) ، فمسئوليته تتحقق ، ولا تقدرأ عنه ، بإثبات أنه لم يرتكب خطأ ما ، باعتبارها مسؤولية ناشئة عن حراسة الشيء ذاته ، وليست ناشئة عن الجريمة ، لما كان ما تقدم ، فكان الحكم الجنائي الصادر في (جنحة القتل الخطأ) سالفه الإشارة ، قضى (ببراءة المتهم عن تهمة القتل الخطأ) ، وذلك (لعدم كفاية الأدلة) ، (لا يكون له حجية) تحول دون (المطالبة بالتعويض) أمام المحكمة المدنية في الدعوى الماثلة .

(طعن ٢٧٣٩ / ٦٠ ق جلسة ٢٦ / ٣ / ١٩٩٥)

١٠ - مفاد نص م ٤٥٦ إجراءات جنائية وم ١٠٢ إثبات :

أن الحكم الجنائي تكون له حجية أمام المحكمة المدنية كلما كان قد فصل فصلاً لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية

والمدينة ، وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله ، فإذا فصلت المحكمة الجنائية في هذه الأمور ، فإنه يمتنع على (المحاكم المدنية) أن تعيد بحثها ، ويتعين عليها أن تعتبرها وتلتزمها في بحث الحقوق المدنية المتصلة بها لكي لا يكون حكمها مخالفاً للحكم الجنائي السابق له ، وكانت مسئولية حارس الشيء تقوم على (خطأ مفترض) وقوعه منه أو من تابعه الذي يمارس الحراسة عليه لحساب متبوعه باستعمال الشيء لحساب متبوعه وبموافقته ، لما كان ذلك وكان : الثابت من الأوراق أن الدعوى الجنائية في قضية الجنحة رقم ١٩٨٦ / ٥٧٤٣ أشمون كانت قد أقيمت ضد قائد السيارة إدارة الحادث لأنه تسبب بخطئه في (موت مورث الطاعنين) ، وقضت المحكمة الجنائية (ببراءته) مما أسند إليه ، ويرفض الدعوى المدنية قبله تأسيساً على (انتفاء الخطأ في جانبه) ، فإن مؤدى ذلك أن المحكمة الجنائية لم تفصل في الأساس المشترك بين الدعويين الجنائي والمدنية الحالية ، لأن قوام الأولى (خطأ جنائي واجب الإثبات) ، أما الثانية فقوامها (خطأ مفترض) في جانب حارس السيارة الذي تتحقق مسئوليته ولو لم يقع منه أى خطأ شخص ، لأنها مسئولية ناشئة عن حراسة الشيء ، وليست ناشئة عن جريمة ، بما لا يحول دون المضرورين من الحادث الذي وقع من السيارة المؤمن عليها اجباراً وبين الرجوع على شركة التأمين المطعون عليها (بدعوى مباشرة) لاقتضاء (حقهم في التعويض) عن (الضرر) الذي أصابهم نتيجة الحادث مستمدين حقهم في ذلك من نصوص قانون التأمين الاجباري عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات رقم ١٩٥٥ / ٦٥٢ ، ومستندين إلى (مسئولية المؤمن له) عن الحادث (كحارس للأشياء) . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فإنه يكون قد (خطأ في تطبيق القانون) ، بما يوجب نقضه لهذا السبب وحده ، دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

(طعن مدني ٣٣٧٠ / ٦٠ ق جلسة ٢٦ / ٣ / ١٩٩٥)

(طعن ١٩٦٩ / ٥٣ ق جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٨٨)

١١ - رفض طلب التعويض المؤقت ، لنفى (المسئولية التقصيرية) ،
ينفى المطالبة بتعويض آخر أمام (المحكمة المدنية) .

(طعن ١٦٧٤ / ٥٩ ق جلسة ١١ / ٢٥ / ١٩٩٣)

١٢ - البراءة عن هدم سور بمساحة ملكية لانتفاء القصد الجنائي ، لا
يحوز حجية أمام (دعوى الملكية) الصادر فيها الحكم المطعون فيه ولعدم
بته في ملكية هذه المساحة .

(طعن ١١٠ / ١٨ ق جلسة ٩ / ٣ / ١٩٥٠)

١٣ - براءة المتهم عن تهمة القتل الخطأ وقيادة السيارة بسرعة تزيد
عن المألوف وأن اسناد الاسراع بالسيارة للطاعن (محوط بالشك) ، ورفض
الحكم المطعون فيه (بالتعويض) عن (الفصل التعسفي) تأسيسا على أن
خطأ الطاعن باسراعه بالسيارة خطأ واخلال بالتزاماته الجوهرية يبرر فصله ،
وأن الحكم الجنائي قضى بعدم ثبوته وأهدر حجية هذا الحكم فإنه يكون
قد خالف القانون .

(طعن ٧٠١ / ٤١ ق جلسة ١٥ / ١ / ١٩٧٧)

١٤ - ايقاف عن عمل :

إذا كان الثابت من الحكم الجنائي المؤيد استئنافيا - أن الدعوى
الجنائية رفعت على رئيس مجلس إدارة المصرف المطعون ضده ، لأنه لم يقدم
للطاعن أجرة في الميعاد القانوني ، ولم يقدم دليل تقاضى هذا العامل
لأمره ، فقضت المحكمة (ببراءته مما أسند إليه) تأسيسا على أنه وقد نسب
للطاعن (الاختلاس) ، فيحل للمذكور (ايقافه عن العمل حين البت في
أمره) ، دون حاجة لإبلاغ السلطات المختصة بما ارتكبه هذا العامل ، الذي لم
يكن اتهامه بتدبير من صاحب العمل ، ولا يكون هذا الأخير ملزما بإداء

(أجرة) عن (فترة الايقاف) ، لأن (الأجر مقابل العمل) ، وكان مقتضى ما تقدم بطريق اللزوم : أن الطاعن فاقد الحق في اقتضاء أجرة عن فترة الايقاف بالغة الاشارة ، وكان هذا بذاته هو (الأساس الذي أقيمت عليه (الدعوى المدنية الراهنة) في هذا الصدد ، فإن الحكم الجنائي سالف الذكر ، يكون قد فصل فصلاً لازماً في واقعة هي (الأساس المشترك) بين الدعويين الجنائية والمدنية ، فيحوز في هذه الواقعة حجية الشئ المحكوم فيه أمام المحكمة المدنية ، فتتقيد به هذه المحكمة ، ويمتنع عليها ، أن تخالفه وتعيد بحثه .

(طعن ٣٤٧ / ٤١ ق جلسة ١٣ / ٣ / ١٩٧٧)

١٥ - حجية الحكم الجنائي بانقضاء الدعوى الجنائية :

القضاء استثنائياً (بالغاء الحكم الجنائي الصادر بإدانة مورت الطاعنة) و(بانقضاء الدعوى الجنائية لوفاة المتهم) . اعتباره (حكماً بعدم قبولها) (تنتهي به (الخصومة) مؤداه : (عدم فصله في الأساس المشترك) بين الدعويين الجنائية والمدنية ، مؤداه وأثره عدم حيازته حجية في شأن (مديونية مورت الطاعنة) تحول بين المحكمة وبين معاودة بحثها ، واعتداد الحكم المطعون فيه بحجية ذلك الحكم الجنائي خطأ .

(طعن ٧٢٦ / ٧١ ق جلسة ١٦ / ١ / ٢٠٠٣)

الباب الرابع
تطبيقات قضائية عملية واقعية

الباب الرابع

تطبيقات قضائية عملية واقعية

ليان عناصر الدعوى وأهمها ركن (السبب) وتمييزه وتغايره المانع من التحدى بقاعدة عدم جواز نظر الدعوى لسابق الفصل .

١ - حكم محكمة اسكندرية الابتدائية في الدعوى ٢٠٠٧/٩٥٨٤
د. ٢٩ م. ك اسكندرية - بجلسة ٣٠ / ٤ / ٢٠١٣ .

٢ - مذكرة ختامية أمام محكمة الاستئناف العالى في الدعوى رقم
٢٢٨٢ / ٦٩ ق بجلسة ١٩ / ١ / ٢٠١٣ د / ٥ إستئناف عالى .

٣ - حكم محكمة استئناف د / ٥ رقم ٢٢٨٢ / ٦٩ ق بجلسة
٢٠١٣ / ١٢ / ١٨ .

٤ - مذكرة الطعن بالنقض رقم ٨٤ / ٢٨٧٣ ق والمحدد لنظرها بجلسة ١١ /
٢٠١٤ / .

ويلاحظ أن الحكم الاستئنافى أغفل الرد على دفاع المستأنف بخصوص ما أثاره حكم أول درجة من (سابقة الفصل)، ورد المؤلف أن شروط أعمال القاعدة غير متوافر (لتغاير الموضوع والسبب). ولكن محكمة الإستئناف أهدرت ما عرضه المحامي المؤلف من (دفاع جوهري) مؤثر في النتيجة يترتب عليه تغيير وجه الرأي في الدعوى .

باسم الشعب
محكمة اسكندرية الابتدائية

د/ ٢٩ م.ك

بالجلسة المدنية المنعقدة علناً بسرايا المحكمة يوم ٢٠١٣/٤/٣٠ .

برئاسة السيد الأستاذ / ايمان ابراهيم رئيس المحكمة

وعضوية الأستاذين / هانى فؤاد رئيس محكمة

/ ابراهيم زهران القاضى

وحضور السيد / حسن أبو ضيف أمين السر

صدر الحكم الآتى

فى الدعوى رقم ٩٥٨٤ لسنة ٢٠٠٧ م.ك اسكندرية د/ ٢٩

المرفوعة من :

- ١ - المهندس / محمد سيد محمد على سودان
 - ٢ - الدكتور / محمود سامى السعيد عبد الوهاب
 - ٣ - الدكتور / جهاد محمود مصطفى البسطويسى
- المقيمون برقم ٣١٤ تقسيم القضاء عمارة النجوم - سموحة قسم سيدى جابر .

ضد

أولاً : ورثة / عطيه عطا خليفه وهم :

- ١ - السيد / سيف الدين نور عطا خليفه .
- ٢ - السيد / ايهاب عطيه عطا خليفه .
- ٣ - السيدة / أمينة نور عطا خليفه .

٤ - السيدة / سناء نور عطا خليفه .

المقيمون ويعلنوا برقم ٢٣١ ش طيبة قسم سيدى جابر .

ثانيًا / السيد المستشار / وزير العدل بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الشهر العقارى .

ثالثًا : السيد الأستاذ / أمين عام مكتب الشهر العقارى بالاسكندرية .

وللمعلن إليهما ثانيًا وثالثًا يعلننا قانونًا بهيئة قضايا الدولة ٢ ش محمود عزمى العطارين .

وفى صحيفة الدعوى الفرعية .

المرفوعة من : ورثة / عطيه عطا خليفه وهم :

١ - السيد / سيف الدين نور عطا خليفه .

٢ - السيد / ايهاب عطيه عطا خليفه .

٣ - السيدة / أمينة نور عطا خليفه .

٤ - السيدة / سناء نور عطا خليفه .

المقيمون ويعلنوا برقم ٢٣١ ش طيبة قسم سيدى جابر .

ضد

١ - السيد المستشار / وزير العدل بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الشهر العقارى بصفته .

٢ - السيد الأستاذ / أمين مكتب الشهر العقارى بالاسكندرية بصفته .

٣ - السيد / رئيس مأمورية الرمل للشهر العقارى برشدى اسكندرية بصفته .

ويعلنوا جميعًا بهيئة قضايا الدولة ٢ ش محمود عزمى العطارين الاسكندرية .

الحكمة

حيث تتحصل واقعات الدعوى فى أن المدعين عقدوا لواء الخصومة فيها بموجب صحيفة مستوفاه أوضاعها الشكلية أودعت قلم كتاب المحكمة فى ٢٣ / ٩ / ٢٠٠٧ وذلك ابتغاء الحكم بشطب ومحو قيد المسجل رقم ٤٤٦٦ لسنة ١٩٧٣ اسكندرية المتضمن بيع عقار التداعى المبين بالصحيفة من المدعو محمد حسين محمود لصالح عطيه عطا خلف والزام المدعى عليهم فى أولاً بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه بحكم مشمول بالنفاذ المعجل طليقاً من قيد الكفالة .

وذلك على سند من القول أنه بموجب عقد بيع مؤرخ ١٢ / ٩ / ٢٠٠٥ اشترى المدعون كل حسب حصته من ورثة المرحومة ليل عثمان فرج كامل أرض ومبانى العقار رقم ١٩ تنظيم شارع خليل باشا خياط نظير ثمن اجمالى جزافى قدره " ١٠٨٠٠٠٠ " جنيهاً مليون وثمانون ألف جنيهاً وقد آلت الملكية للبائعين للمدعين عن طريق الارث عن والدتهم المرحومة ليلي عثمان فرج المتوفاه بتاريخ ٣٠ / ١٢ / ١٩٩٨ التى آلت لها الملكية بالشراء من محمد حسين محمود - بموجب عقد البيع المؤرخ ٥ / ٨ / ١٩٧١ المقضى بصحته ونفاذه بتاريخ ٢٥ / ١١ / ١٩٧٢ فى الدعوى رقم ٣٣١٦ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى المؤيد استئنافياً بالاستئناف رقم ١٩ لسنة ٢٩ ق بتاريخ ٢١ / ٤ / ١٩٧٤ وقد تم شهر الحكم بالمسجل رقم ٢٠٠٢ لسنة ١٩٧٦ شهر عقارى اسكندرية وقد تم التأشير بالحكم السابق الاشارة إليه بالصحيفة المشهرة للدعوى والمسجلة برقم ٤٤٦٧ لسنة ١٩٧١ شهر عقارى اسكندرية وبتاريخ ١٢ / ١١ / ٢٠٠٦ تقدم المدعون بطلب اشهار ارث المرحومة ليلي عثمان فرج وبيع العقار عين التداعى وأثناء السير فى الاجراءات فوجئ المدعون بانذار موجه لأمين مكتب الشهر العقارى بالاسكندرية بتاريخ ٢٠ / ٥ / ٢٠٠٧ من المدعى عليهم فى أولاً طالين الامتناع عن اشهار أى عقد أو صحيفة دعوى

الملكية والدهم عطية عطا خليفه للعقار عين التداعى وتبين وجود المسجل رقم ٤٤٦٦ لسنة ١٩٧٣ شهر عقارى اسكندرية المؤرخ ١٩٧٣/١١/٢٢ الصادر لصالح مورث المدعى عليهم فى أولاً من ذات البائع الصادر ضده التصرف فى المسجل رقم ٢٠٠٢ لسنة ١٩٧٦ سند ملكية المدعين السابق الاشارة إليه ولما كان البيع محل العقد المشهر برقم ٤٤٦٦ لسنة ١٩٧٣ لا يعتد به فى مواجهة المدعين على سند من أسبقية العقد المشهر سند ملكية مورثة البائعين لهم عن سند ملكية مورث المدعى عليهم فى أولاً وفقاً للمادة ١٧ من قانون الشهر العقارى لتسجيلها صحيفة دعوى صحة التعاقد فى تاريخ ١٩٧١/١٢/١ وهو التاريخ الذى يرتد إليه تاريخ تسجيل الحكم بصحة التعاقد المسجل بالمشهر رقم ٢٠٠٢ لسنة ١٩٧٦ شهر عقارى اسكندرية فضلاً عن انعدام البيع موضوع المسجل رقم ٤٤٦٦ لسنة ١٩٧٣ شهر عقارى اسكندرية إذ قضى فى الدعوى رقم ٢٧٠١ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلى اسكندرية بأن يؤدى المدعى عليهم فيها لمورث المدعى عليهم فى أولاً مبلغ ٥٢٨٠ جنيهاً تمثل قيمة ما دفعه من ثمن للعقار وهو ما حدا بالمدعين إلى اقامة الدعوى الماثلة.

وقدموا سنداً لدعواهم حافظتى مستندات طويتا على :

١- صورة ضوئية من عقد البيع المؤرخ ١٩٧٢/٩/٢٠ مبرم بين ورثة المرحومة ليلى عثمان فرج كل من محمد وشريف وشوقى شعبان رقمضان محمد طرف أول بائعون وبين المدعين طرف ثانى مشتركون لعقار التداعى.

٢- صورة ضوئية من مادة الوراثة للمرحومة ليلى عثمان فرج المتوفاة بتاريخ ١٩٩٨/١٢/٣٠.

٣- صورة طبق الأصل من المسجل رقم ٤٤٦٧ لسنة ١٩٧١ فى ١٩٧١/١٢/١ الدعوى رقم ٣٣١٦ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى اسكندرية

بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ... / ٨ / ١٩٧١ المرفوعة
من ليلي عثمان فرج ضد محمد حسين محمود .

٤ - صورة طبق الأصل من الشهر رقم ٢٠٠١ لسنة ١٩٧٦ شهر عقارى
اسكندرية الصادر بجلسة ٢٥ / ١١ / ١٩٧٢ فى الدعوى رقم ٣٣١٦ لسنة
١٩٧١ مدنى كلى اسكندرية فى الاستئناف الصادر فى الاستئناف رقم ١٩
لسنة ٢٩ ق طعنًا على الحكم الصادر فى الدعوى عنها والمضى فيها
بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٥ / ٨ / ١٩٧١ .

٥ - صورة طبق الأصل من الشهر رقم ٤٤٦٦ لسنة ١٩٧٣ شهر البيع
الصادر من البائع محمد حسين محمود طرف أول بائع وبين عطية خليفه
مشتري لعقار التداعى .

٦ - صورة ضوئية من الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٦٣٨ لسنة ١٩٧٤
مدنى كلى اسكندرية المرفوعة من عطية عطا خليفه ضد محمد حسين
محمود وآخرين وأدخلت فيه ليلي عثمان فرج بطلب الزام المدعى عليه "
محمد حسين محمود " بتسليم العقار عين التداعى موضوع المسجل رقم
٤٤٦٦ لسنة ١٩٧٣ شهر عقارى اسكندرية وقضى فيها بجلسة
٢٠ / ٦ / ١٩٧٧ بالرفض على سند من الأسباب أن الخصم المدخل ليلي
عثمان فرج لا تحتاج بالمسجل رقم ٤٤٦٦ لسنة ١٩٧٣ لأسبقية تسجيلها
صحيفة دعوى صحة التعاقد رقم ٣٣٦١ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى بتاريخ
١١ / ١٢ / ١٩٧١ قبل أن يسجل المدعى عقده بتاريخه ٢٥ / ١١ / ١٩٧٣
وأشرت على هامش تسجيل صحيفتها بمنطوق الحكم الصادر لصالحها
بصحة ونفاذ عقدها فلا تكون الملكية قد انتقلت إلى المدعى بموجب
العقد المسجل رقم ٤٤٦٦ لسنة ١٩٧٣ لاستحالة تنفيذ التزام المدعى
عليه الأول بتسليم عقار التداعى لخروجه من ملكيته .

٧- صورة من الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٥٤٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٢ طعنًا على الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٦٣٨ لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى والصادر بتأييد الحكم المستأنف .

٨- صورة من الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٧٠١ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلى اسكندرية المرفوعة من عطية عطا خليفة ضد ليلى عثمان فرج ومحمد حسين محمود ومدير مكتب اسكندرية للشهر العقارى ووزير العدل بصفته بطلب الزام المدعى عليهم متضامين بأن يؤدوا للمدعى مبلغ ٦٩٥٩.٤٨ جنيهاً لتواطؤ المدعى عليها الأول مع المدعى عليه الثانى في اتخاذ اجراءات تسجيل عقد البيع المحرر في ١٩٧١/٨/٥ وتسجيل صحيفة دعواها بصحة التعاقد وتمت تلك الاجراءات دون علم من المدعى وقيام المدعى عليهما بصفتهما بتسليم المدعى شهادة تصرفات عقارية سلبية مما ترتب عليه ضرر يتمثل في قيمة الثمن المدفوع للمدعى عليه الثانى بمبلغ ٥٢٨٠ جنيهاً ورسم تسجيل العقد رقم ٤٤٦٦ لسنة ١٩٧٣ وأتعاب تحرير العقد بقيمة ٣٠٠ جنيهاً مضاف إليها الفائدة التى ضاعت على المدعى وتقدر بمبلغ ألف جنيهاً وقضى له بالزام المدعى عليه الثانى بأن يؤدى للمدعى مبلغ ٥٥٨٠ جنيهاً والزام المدعى عليه الثالث بصفته بأداء مبلغ ٣٧٩.٤٨٠ جنيهاً ورفضت ما عدا ذلك من طلبات .

وإذ تدوول سير الدعوى بالجلسات على النحو الثابت بمحاضرها وإذ مثل المدعون والمدعى عليهم فى أولاً كل بوكيل عنه محام كما مثل نائب الدولة عن المدعى عليهما بصفتهما .

وقدم المدعون حوافظ مستندات طويت على :

١- صور رسمية من الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٧٠١ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلى اسكندرية .

٢- صورة رسمية من الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ١١٢٨ لسنة ٤٢ ق
طعنًا على الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٧٠١ لسنة ١٩٨٢ الصادر
بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام المستأنفين بصفتها بمبلغ
٣٧٩.٤٨٠ جنيهاً ورفض الدعوى بالنسبة لهم .

٣- صورة رسمية من الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٥٤٥ لسنة ٣٣ ق
استئناف اسكندرية .

وبموجب صحيفة تأشّر عليها بالجدول فى ١٧/٤/٢٠٠٨ طلب
المدعى عليهم فى أولاً توجيه دعوى فرعية بطلب ١- محو و شطب وإلغاء
صحيفة الدعوى رقم ٣٣١٦ لسنة ١٩٧١ المشهورة برقم ٤٤٦٧ لسنة ١٩٧١
اسكندرية واعتبارها كأن لم يكن وعدم الاعتراف بحكم صحة التعاقد المشهر
برقم ٢٠٠٢ لسنة ١٠٧٦ اسكندرية المؤشّر به هامشها على صحيفة الدعوى
المشهرة رقم ٤٤٦٧ لسنة ١٩٧١ اسكندرية ومحو التأشير الهامشى البوارى على
الصحيفة المشهورة برقم ٤٤٦٧ لسنة ١٩٧١ اسكندرية ومحو و شطب وإلغاء
تسجيل الحكم المشهر برقم ٢٠٠٢ لسنة ١٩٧٦ اسكندرية واعتباره كأن لم
يكن لاستنفاد الملكية لوجود عقد بيع رضائى مشهر ناقل للملكية سابق عليه
وعلى نفس العقار وإلزام المدعى عليهم فرعياً الأول والثانى بصفتها بأن يؤدبا
مناصفة فيما بينهما إلى المدعين فرعياً مبلغ اثنان مليون جنيهاً تعويض جابر
للأضرار المادية والأدبية - فات المدعون من كسب مادى وما لحقه من خسارة
لوجود منازعة على عقار التعادل من عام ١٩٧٣ حتى تاريخ إقامة الدعوى
بسبب الخطأ المهنى الجسيم الذى تسبب فيه تابع المدعى عليه الثانى بصفته .

وبموجب صحيفة ناشر عليها بالجدول ومعلنة طلب المدعون فرعياً
إضافة طلب جديد وهو استحقاق عقار التداعى واسترداده من الحائزين له
وتسليمه للمدعين فرعياً خالياً من الشواغل والأفراد .

وقدم المدعون فرعياً مذكرات بالدفاع ضمنوها الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة على سند من عدم وجود علاقة تعاقدية بين المدعين أصلياً وبين المدعين فرعياً أو مورثهم وعدم الاعتداد بدعوى صحة التعاقد في مواجعتهم إذ لم يكن مورثهم طرفاً فيها وصمموا فيها على رفض الدعوى الأصلية .

وبجلسة ٢٤/٦/٢٠٠٨ و ٢٧/١/٢٠٠٩ أصدرت المحكمة بهيئتين مغايرتين حكماً بنذب مكتب الخبراء بوزارة العدل لينذب بدوره خبيراً في الدعوى تكون مهمته على النحو الوارد بمنطوق هذين الحكمين ونحيل إليهما منعاً للتكرار .

ونفاذاً لهذين الحكمين باشر الخبير المتدب مأموريته وأودع تقريراً خلص فيه إلى أن المسجلين رقمى ٤٤٦٧ لسنة ١٩٧١ و ٤٤٦٦ لسنة ١٩٧٣ واردين على ذات عقار التداعى ولم يتبين وجود أى تصرفات أخرى على العقار .

وبجلسة ١٢/٧/٢٠١١ أصدرت المحكمة بهيئة مغايرة حكماً بإحالة الدعوى للتحقيق على النحو الوارد بمنطوق هذا الحكم ونحيل إليه منعاً للتكرار وبجلسة ١٨/١٠/٢٠١١ تنازل المدعون فرعياً عن حكم التحقيق .

وبجلسة ٢٤/٤/٢٠١٢ أصدرت المحكمة بهيئة مغايرة حكماً بعدم اختصاصها قيماً بنظر الدعوى واحالتها بحالتها لمحكمة سيدى جابر الجزئية للاختصاص .

وإذ لم يرتض أطراف الخصومة بهذا القضاء فطعنوا عليه بالاستئنافات أرقام ١٤٥٠ و ١٥٣١ و ١٨١٤ لسنة ٦٨ ق وصدر الحكم فيه بجلسة ٢٠/١/٢٠١٣ بإلغاء حكم محكمة أول درجة واعادة الأوراق إليها للاختصاص .

وإذ أعيدت الأوراق لهذه المحكمة وتدوول سير الدعوى بالجلسات على النحو الثابت بمحاضرها إذ مثل المدعون والمدعى عليهم أولاً كل بوكيل كما مثل نائب الدولة عن المدعى عليها بصفتها وإذ قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم فيها بجلسة اليوم .

وحيث أنه عن موضوع الدعوى الأصلية وعن الدفع المبدى من المدعى عليهم أصلياً بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة .

وحيث أنه متى كان من المقرر قانوناً وفقاً للمادة ١٠ من قانون الإثبات أنه " الأحكام التى حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ، ولا يجوز قبول دليل بنقض هذه الحجية ولكن لا تكون لهذه الأحكام هذه الحجية إلا فى نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتنطق بذات الحق محلاً وسبباً ."

وأنه " اكتساب الحكم قوة الأمر المقضى به سواء فى المنطوق أو الأسباب المرتبطة به مع الخصوم فى الدعوى التى صدر فيها من العودة لمناقشة المسألة التى فصل فيها ونرى بأدلة قانونية واقعية جديدة " .

والطعن رقم ٢١٤٩ و ٢١٦٧ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٦ / ٢ / ١٩٩٢ مشار إليه فى التعليق على قواعد الإثبات للمستشار الديناصورى والأستاذ حامد عكاز ص ٧٧٥ الطبعة العاشرة .

" وأنه حجة الحكم المانعة من إعادة النظر فى المسألة المقضى فيها مناطق فصله فى مسألة أساسية تناقش فيها الطرفان واستقرت حقيقتها بينهما " (الطعون أرقام ٧٩٨ لسنة ٦٨ ق و ٦٧٤ و ٧٤٤ و ٧٤٩ لسنة ١٩٧١ جلسة ٢٨ / ١٠ / ٢٠٠٣) .

وأنه " الورثة يخلقون مورثهم فى صافى حقوقه ويتقيدون بالأحكام الصادرة ضده كما يقصدون بالأحكام الصادرة له المورث

يعتبر ماثلاً لورثته في الدعاوى التي ترفع منه أو عليه وذلك بالطريق المقرر لمن يمتد إليه أثر الحكم الصادر في الدعوى ويعتبر حجة عليه مع أنه لم يكن ماثلاً فيها بشخصه إلا إذا أثبت غش من يمثله أو تواطؤه أو إهماله التجسيم - ونقض جلسة ٢٦ / ٣ / ١٩٧٤ سنة ٢٥ ص ٥٤٨ مشار إليه في المرجع السابق ص ٧٨٢) .

وحيث أنه متى كان ما تقدم وكان الثابت أن المدعين إنما يرتكبون في دعواهم على نحو ما سطره في صحيفتها إلى أسبقية تسجيل مورث البائعين لهم للملكية عقار التداعي وكان الثابت بمطالبة الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٦٣٨ لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى اسكندرية المرفوعة من عطية عطا خليفه مورث المدعى عليهم أصلياً في أولاً ضد محمد حسين محمود وآخرين وأدخلت فيه ليلي عثمان فرج مورثة البائعين للمدعين بطلب الزام المدعى عليه فيها " محمد حسين محمود " بتسليم العقار عين التداعي موضوع المسجل رقم ٤٤٦٦ لسنة ١٨٩٧٣ شهر عقار اسكندرية وقضى فيها بجلسة ٢٠ / ٦ / ١٩٧٧ بالرفض على سند من الأسباب أن الخصم المدخل ليلي عثمان فرج لا تحتاج بالمسجل رقم ٤٤٦٦ لسنة ١٩٧٣ لأسبقية تسجيلها صحيفة دعوى صحة التعاقد رقم ٣٣٦١ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى بتاريخ ١١ / ١٢ / ١٩٧١ قبل أن يسجل المدعى عقده بتاريخ ١١ / ٢٥ / ١٩٧٣ وأشارت على هامش تسجيل صحيفتها بمنطوق الحكم الصادر لصالحها بصحة ونفاذ عقدها فلا تكون الملكية قد انتقلت إلى المدعى بموجب العقد المسجل رقم ٤٤٦٦ لسنة ١٩٧٣ لاستحالة تنفيذ التزام المدعى عليه الأول بتسليم عقار التداعي لخروجه من ملكيته وكان ذلك الحكم قد صار نهائياً بموجب الحكم فى الاستئناف رقم ٥٤٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ٢٢ / ١١ / ١٩٧٨ طعنًا على الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٦٣٨ لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى والصادر بتأييد الحكم المستأنف ولما كان الثابت بمطالبة الحكم الصادر فى

الدعوى رقم ٢٧٠١ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلى اسكندرية المرفوعة من عطية عطا خليفه ضد ليلى عثمان فرج ومحمد حسين محمود ومدير مكتب اسكندرية للشهر العقارى ووزير العدل بصفته بطلب الزام المدعى عليهم متضامين بأن يؤدوا للمدعى مبلغ ٦٩٥٩.٤٨٠ جنيهاً لتواطؤ المدعى عليها الأولى مع المدعى عليه الثانى فى اتخاذ اجراءات تسجيل عقد البيع المحرر فى ١٩٧١/٨/٥ وتسجيل صحيفة دعواها بصحة التعاقد وتمت تلك الاجراءات دون علم من المدعى وقيام المدعى عليها بصفتهما بتسليم المدعى شهادة تصرفات عقارية سلبية مما ترتب عليه ضرر يتمثل فى قيمة الثمن المدفوع عليه الثانى بمبلغ ٥٢٨٠ جنيهاً ورسم تسجيل العقد رقم ٤٤٦٦ لسنة ١٩٧٣ وأتعاب تحرير العقد بقيمة ٢٠٠ جنيهاً مضاف إليها الفائدة التى ضاعت على المدعى وتقدر بمبلغ ألف جنيهاً وقضى له بإلزام المدعى عليه الثانى بأن يؤدى للمدعى بمبلغ ٥٥٨٠ جنيهاً والزام المدعى عليه الثالث بصفته بأداء مبلغ ٣٧٩.٤٨٠ جنيهاً ورفضت ما عدا ذلك من طلبات وثبت بمطالبة الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٥٤٥ لسنة ٣٣ ق طعنًا على الحكم الصادر فى تلك الدعوى أنه أيد الحكم المستأنف ما عدا الزام المدعى عليهما بصفتهما بمبلغ ٣٧٩.٤٨٠ جنيهاً وكان الثابت أن مورث المدعى عليهم أصلياً فى أولاً ومورثة البائعين للمدعين أصلياً طرفاً فى هذين الحكمين مما يكون المدعى عليهم فى أولاً ممثلين فى شخص مورثهم فيهما ويعتبران حجة عليهم ويتقيدون بما قضيا فيه ومتى كان الحكم فى الدعوى رقم ٢٦٣٨ لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى اسكندرية وأنه فصل فى مسألة أولية أساسية قوامها أسبقية مورثة البائعين للمدعين أصلياً فى شهر ضد ملكيتها فى عقار التداعى لارتداد تاريخ التسجيل لتاريخ التأشير بشهر صحيفة دعوى صحة التعاقد رقم ٢٣٦٧ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى اسكندرية والمشهد عريضتها بتاريخ ١٩٧١/١٢/١١ وانتقال ملكية عقار التداعى إليها منذ

هذا التاريخ واستحالة انتقال الملكية لمورث المدعى عليهم في أولاً لخروج ملكية البائع له مما يكون ما فصل فيه هذا الحكم في هذه المسألة مانعاً لاعادة التنازع فيه بين ذات الخصوم في الدعوى الماثلة وتقييد به المحكمة في قضائها ولما كان الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلى اسكندرية قد قضى في مسألة أولية أساسية قوامها أن مورث المدعى إليهم في أولاً قد استرد ثمن العقار المبيع له عين التداعى من البائع له بعد استحقاقه لمورثة البائعين المدعين أصلياً ولما كان ذلك وكان ذلك الحكم قد صار نهائياً حائزاً لقوة الأمر المقضى به وحجة في أطرافه وعلى المدعى عليهم في أولاً لكونهم ممثلين في شخص مورثهم فيه مما يعد مانعاً لاعادة التنازع فيما فصل فيه ولما كان المدعون ازاء أنهم تلقوا الحق عن عقار التداعى بموجب عقد البيع المؤرخ ١٢/٩/٢٠٠٥ من ورثة إلى فرج عثمان فرج يفيدون من هذين الحكمين الصادر لصالح مورثة البائعين لهم باعتبار البائعين لهم كانوا ممثلين في شخص مورثهم في هذين الحكمين الحائزين لقوة الأمر المقضى وازاء أن المدعين كانوا ممثلون في شخص مدينهم الشخصى " وهم المتعين لهم في عقد البيع الابتدائى " في هذه الدعوى ولهم صفة ومصلحة في الدعوى الماثلة ومتى كان ما تقدم وكان قد قضى بأسبقية شهر محرر مورثة البائعين للمدعين أصلياً بحكم نهائى حائزاً لقوة الأمر المقضى به فمن ثم يكون المدعون قد أقاموا دعواهم على سند صحيح من الواقع ودائنون بما تقضى معه المحكمة بمحو وشطب المسجل رقم ٤٤٦٦ لسنة ١٩٧٣ شهر عقارى اسكندرية على نحو ما سيرد بالمنطوق .

وحيث أنه عن مصاريف الدعوى الأصلية شاملة أتعاب المحاماة فالمحكمة تلزم بها المدعى عليهم أصلياً في أولاً عملتاً بالمادتين ١٨٤ و ١٨٦ من قانون المرافعات والمادة ١٨٧ / ١ من قانون المحاماة الصادر برقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٢ .

وحيث أنه عن طلب النفاذ المعجل فالمحكمة لا ترى موجباً له فمن ثم ترفضه إيراداً بالأسباب دون المنطوق .

وحيث أنه عن الدعوى الفرعية .

إليه بدءاً تشير المحكمة إلى أنه متى كان الثابت أن المدعين فرعياً قد أبدوا هذا الطلب بالأجراءات المعتادة لرفع الدعوى وكانت الطلبات محلها بما فيه الطلب المضاف بطلب تسليم عقار التداعى من الطلبات التى يجز للمدعى عليه إبدائها أثناء تداول الدعوى فى ضوء المادتين ١٢٣ و ١٢٥ من قانون المرافعات فمن ثم تقضى المحكمة بقبولها شكلاً إيراداً بالأسباب دون المنطوق.

وحيث أنه عن طلب الزام المدعى عليهما فرعياً بصفتهما بأن يؤديا بالتضامن فيما بينهما إلى المدعين فرعياً مبلغ اثنان مليون جنيهاً تعويض جابر للأضرار المادية والأدبية عما فات المدعون من كسب مادي وما لحقه من خسارة لوجود منازعة على عقار التعامل من عام ١٩٧٣ حتى تأريخ اقامة الدعوى بسبب الخطأ المهني الجسيم الذى تسبب فيه تابع المدعى عليه الثانى بصفته .

" فإنه متى كان من المقرر قانوناً وفقاً للمادة ١٦٣ من القانون المدنى أنه كل خطأ سبب ضرراً للغير الزم من ارتكبه بالتعويض " .

وكان من المقرر وفقاً للمادتين ١٥ و ١٦ من تنظيم الشهر العقارى الصادر برقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ " يجب التأشير فى هامش سجل المحررات واجبة الشهر بما يقدم ضدها من الدعاوى التى يكون الغرض منها الطعن فى التصرف الذى يتضمنه المحرر وجوداً أو صحته ونفاذه ... كما يجب تسجيل دعاوى صحة التعاقد على حقوق عينية عقارية " وأنه " يؤشر بمنطوق الحكم النهائى فى الدعاوى المبينة بالمادة السابقة فى ذيل التأشير بالدعوى أو فى

هامش تسجيلها ويتم التأشير عليه للأحكام الواجب تسجيلها عقب تسجيل الأحكام".

وحيث أنه متى كان المدعون فرعياً قد ارتكبوا في الطلب المائل إلى أن المدعى عليه الثاني بصفته ارتكب خطأ مهني جسيم تسبب في وجود منازعة على حق مورث المدعين فرعياً بتسجيل حكم صحة التعاقد برقم ٢٠٠٢ لسنة ١٩٧٦ والتأشير به هامشياً على صحيفة الدعوى المشهورة في وجود مشرف ناقل للملكية برقم ٤٤٦٦ لسنة ١٩٧٣ بما ترتب على ذلك استمرار التنازع من عام ١٩٧١ ولما كان قيام تابعي المدعى عليه الثاني بصفته بالتأشير على هامش عريضة دعوى صحة العقد بالحكم الصادر فيها وقيامه بتسجيل هذا الحكم قد جاء متفقاً وصحيح القانون وفقاً للمادتين ١٥ ، ١٩ من قانون الشهر العقاري الصادر برقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ لما توجبه هاتين المادتين من ضرورة التأشير في هامش سجل المحررات الواجبة الشهر بما يقيّد ضدها من الدعاوى التي يكون وضعها الطعن في التصرف أو القضاء بصحته ونفاذه أو غيره من التصرفات الواردة بهذه المادة والواردة التأشير بالأحكام النهائية الصادرة فيها وهو ما ينتفى معه ركن الخطأ في المسئولية التقصيرية ويكون المدعون فرعياً قد أقاموا طلبهم المائل على سند غير صحيح من الواقع والقانون بالرفض على نحو ما سيرد بالمنطوق .

حيث أنه عن باقي الطلبات في الدعوى الفرعية من طلبات محو وشطب وإلغاء صحيفة الدعوى رقم ٣٣١٩ لسنة ١٩٧١ المشهورة برقم ٤٤٦٧ لسنة ١٩٧١ اسكندرية واعتبارها كأن لم يكن وعدم الاعتداد بحكم صحة التعاقد المشهر برقم ٢٠٠٢ لسنة ١٩٧٦ اسكندرية المؤشر به هامشياً على صحيفة الدعوى المشهورة برقم ٤٤٦٧ لسنة ١٩٧١ اسكندرية ومحو التأشير الهامشي الوارد على صحيفة المشهورة برقم ٤٤٦٧ لسنة ١٩٧١ اسكندرية ومحو وشطب

والغاء تسجيل الحكم المشهر برقم ٢٠٠٢ لسنة ١٩٧٦ اسكندرية واعتباره كأن لم يكن لاستنفاذ الملكية لوجود عقد بيع رضائي ناقل للملكية سابق عليه وعلى نفس العقار وطلب استحقاق العقار وتسليمه للمدعين فرعياً به متى كانت المحكمة على نحو ما سبق وأن قضت به في الدعوى الأصلية قد قضت بمحو باقى المسجل رقم ٤٤٦٦ لسنة ١٩٧٣ للأسباب السالف سردها سلفاً والتي نحيل إليها منعاً للتكرار ثم تكون ذلك الطلبات قد جاءت على سند غير صحيح من الواقع والقانون جديرة بالرفض وما تقضى به المحكمة ايراداً بالأهتباب دون المنطوق: —

حيث أنه عن مصاريف الدعوى الفرعية شاملة أتعاب المحاماة فالمحكمة تلزم بها المدعين فرعياً بالمادتين ١٨٤ و ١٨٦ من قانون المرافعات والمادة ١ / ١٨٧ من قانون المحاماة الصادر برقم سنة ١٩٨٣ المعدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٢ .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة :

في الدعوى الأصلية بشطب ومحو قيد المسجل رقم ٤٤٦٦ لسنة ١٩٧٣ اسكندرية المتضمن عقار التداعى المبين بالصحيفة من المدعو محمد حسين محمود لصالح عطية عطا خلف والنزام المدعى عليهم أصلياً في أولاً بالمصاريف وخمسة وسبعين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

برفض الدعوى الفرعية وألزمت المدعين فرعياً بالمصاريف وخمسة وسبعين جنيهاً أتعاب المحاماة .

رئيس المحكمة

أمين السر

مذكرة ايضاحية تكميلية مكملة وازافة لصحيفة

الاستئناف المتضمنة مذكرة شارحة

بناء على طلب ورثة المرحوم / عطية عطا خليفه وهم :

- مستأنفون {
- ١ - السيد / سيف الدين نور عطا خليفه
 - ٢ - السيد / ايهاب عطية عطا خليفه
 - ٣ - السيدة / أمينة نور عطا خليفه
 - ٤ - السيدة / سناء نور عطا خليفه

مستأنفون أصليون / مقيمون ٢٣١ ش طيبة - ناحية كليوباترا حمامات
- قسم سيدى جابر - محافظة الاسكندرية .

ضد

أولا :

- مستأنف ضدهم أولاً {
- مهندس محمد سيد محمد على سودان
 - د / محمود سامى السعيد عبد الوهاب
 - د / جهاد محمود مصطفى البسطويسى

مقيمون ٣١٤ تقسيم القضاة - عمارة النجوم - سموحة - قسم سيدى

جابر

ثانيا :

- مستأنف ضدهم ثانياً {
- السيد / أمين مكتب اسكندرية للشهر العقارى بصفته
 - والسيد / وزير العدل بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الشهر العقارى

وذلك في الاستئناف رقم ٢٢٨٢ / ٦٩ ق دائرة (٥) س.ع اسكندرية
والمحدد لنظرها جلسة ٢٠١٣ / ١١ / ١٩ .

عن الحكم رقم ٩٥٨٤ / ٢٠٠٧ مدنى كلى اسكندرية د / ٢٩ م.ك
اسكندرية والصادر بجلسته ٢٠١٣ / ٤ / ٣٠ .

الوقائع والموضوع والتعقيب

نحيل إلى صحيفة الاستئناف رقم ٢٢٨٢ / ٦٩ ق منعاً من التكرار ،
ومنعاً من اضاءة وقت عدالة المحكمة الموقرة :

ونضيف أنه بأول جلسة منعقدة لعدالة محكمة الاستئناف في
٢٠١٣ / ٦ / ١٧ قررت عدالة المحكمة التأجيل لجلسة ٢٠١٣ / ٩ / ١٦
لاعلان المستأنف ضده الثالث بأولاً بأصل صحيفة الاستئناف ، وانضم
مفردات حكم أول درجة ، وبجلسة ٢٠١٣ / ٩ / ١٦ قررت عدالة المحكمة
التأجيل لجلسة ٢٠١٣ / ١١ / ١٢ للاطلاع والمذكرات .

الدفع

١- نتمسك وندفع بعدم تحقق وتوافر أركان قاعدة عدم جواز
نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها لما سيرد ذكره بهذه المذكرة بص ٨ ، ٩ ، ١٠
ولما ورد بصحيفة الاستئناف الماثلة ، والمذكرة الختامية بأول درجة بجلسته
٢٠١٣ / ٤ / ٢ .

٢- نتمسك بعدم قبول دعوى أول درجة الأصلية لرفعها من غير
ذى صفة للآتى :

أ- أنه لا توجد علاقة عقدية بيننا وبين رافعى الدعوى الأصلية بأول
درجة بطلب محو وشطب عقدنا ، وأنتا لم تكن طرفاً مختصماً فى دعوى صحة

تعاقد التى صدر حكمهم فيها بصحة تعاقد عقدهم بعد تسجيل عقدا الرضاى - وقد سجلوه لاحقاً لتسجيل عقدا ، وأنه لم يؤشر بصحيفة دعواهم على عقدا الرضاى الشهر الناقل للملكية ، فلا يحتج علينا بالتصرف الصادر إليهم .

ب- أننا سجلنا عقدا الرضاى الشهر رقم ٤٤٦٦ بتاريخ ١٩٧٣ / ١١ / ٢٢ وانتقلت إلينا الملكية منذ هذا التاريخ بأثر فورى مباشر فأصبحنا الملاك الأصليين الحقيقيين .

ومن أحكام النقض :

حق الملكية ينشأ وينتقل (بالتسجيل) (طعن ٥٥/٢١٩٩ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢٩) .

(مرفق صورة رسمية من الطعن المذكور بحافظة مستندات رقم (٧) مقدمة لمحكمة الاستئناف بجلطة ١٦ / ٩ / ٢٠١٣) وأن التسجيل لا يرتب أثره فى نقل الملكية إلا من وقت وتاريخ تسجيل العقد بأثر فورى مباشر .

(طعن ٦٧ / ٢٠٤ ق جلطة ٢٩ / ٣ / ١٩٩٨)

(مرفق صورة رسمية من الطعن المذكور بحافظة مستندات رقم (٨) مقدمة لمحكمة الاستئناف بجلطة ١٦ / ٩ / ٢٠١٣) وأنا أسبق تسجيلاً ، فأفضلية لنا طبقاً م ٩ ق ١١٤ / ١٩٤٦ بتنظيم الشهر ، ثم صدر حكمهم النهائى بصحة التعاقد بجلطة ٢١ / ٤ / ١٩٧٤ ، والذى لم تكن طرفاً مختصاً فيه ، بعد تسجيل عقدا بحوالى ٥ شهور تقريباً ، فصدر حكمهم ضد شخص غير مالك لما يبيعه ، ومادام أن البائع لهم غير مالك فلا يستطيع بدوره نقل الملكية إليهم ، لأنه يشترط فى محل البيع أن يكون (ممكنًا) ،

وعليه فلا يسرى هذا التصرف في حقنا نحن الملاك الحقيقيين ، ولا يرتب هذا التصرف نقل الملكية للمدعين أصلياً بأول درجة والمستأنف ضدهم الحاليون اعمالاً لنص م ٤٦٦ / ٢ مدنى .

ومن أحكام النقض :

أ- لا يمثل البائع المشتري منه فيما يقوم على العقار المبيع بالنزاع بعد تسجيل عقد البيع ، ومن ثم فلا يمكن أن يحاج المشتري بحكم صادر ضد البائع بأنه غير مالك للعين المباعة في دعوى لم يختصم فيها هذا المشتري ، متى كان هذا الأخير قد سجل عقد شرائه قبل صدور هذا الحكم .

(طعن ٩٨٣ / ٥٨ ق جلسة ١٣ / ٥ / ١٩٩٠)

(مرفق صورة رسمية من هذا الطعن مقدمة لعدالة محكمة الاستئناف بحافظة مستندات رقم ٦ مقدمة بجلصة ١٦ / ٩ / ٢٠١٣) .

ب- مجرد تسجيل المشتري الثانى عقده لا يكفى لنقل الملكية ، بل يجب ملكية البائع للمبيع ، حتى يكون نقل الملكية للمشتري منه ممكناً .

(طعن ٢٢٦٥ / ٥٣ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٨٥)

(مرفق صورة رسمية من هذا الحكم بحافظة مستندات رقم ٧ بند رقم ٢ مقدمة لعدالة محكمة الاستئناف بجلصة ٦ / ٩ / ٢٠١٣) .

وقد تمسكنا بهذا الدفع بمذكرتنا الختامية أمام محكمة أول درجة والمقدمة بجلصة ٢ / ٤ / ٢٠١٣ بصفحة ٦ منها ورغم ذلك أغفل الحكم المطعون فيه هذا الأمر مع أنه دفاع جوهري مؤثر في النتيجة يترتب عليه تغيير وجه الرأى فى الدعوى وذلك .

لانتقال الملكية إلينا بالسجل ٤٤٦٦ / ١٩٧٣ بتاريخ ٢٢ / ١١ / ١٩٧٣ ، قبل صدور (حكمهم النهائى) رقم ١٩ / ٢٩ ق استئناف

على بجلسة ٢١ / ٤ / ١٩٧٤ المرفوع من المستأنف البائع / محمد حسين محمود ضد / أمين مكتب الشهر العقارى ومورثه المدعون أصليًا بأول درجة وهى / ليلى عثمان فرج فى مواجهة بائع غير مالك لما يبيعه ، فلا يسرى ذلك الحكم فى حقنا اعمالاً لنص م ٦٦ / ٤ مدنى ولا يرتب نقل الملكية للمشتري / ليلى عثمان فرج مورثة المدعون أصليًا بأول درجة والمستأنف ضدهم الحاليون .

٣- نتمسك بعدم سريان أو نفاذ التصرف الثانى فى حقنا ، وأنه لا يرتب نقل الملكية للمشتري الثانى اعمالاً لنص (م ٦٦ / ٤ مدنى) .

٤- ندفع ببطلان (تقرير الخبير) لاقحام نتيجته النهائية وقصرها على (المسائل القانونية) دون الفنية ، ولمخالفته للثابت بالأوراق على النحو الوارد بصحيفة الاستئناف) بص ٩ ، ١٠ ، ٣ ، ٤ منها ونحيل إليها .

الدفاع

١- ارتكن الحكم المطعون فيه فى منطوقه المحمول على أسبابه بنهاية - ٤ من نسخة الحكم الأصلية إلى م ١٠١ إثبات القائلة بحجية وقوة الأمر المقضى للأحكام ، وعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها - مع أنه ذكر بالسطر ٢٩ من ذات الصفحة سالف الإشارة - الدفع المبدى من المدعى عليهم أصلياً (بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة) .

يرد عليه :

أن الحكم المطعون فيه تحبط وخلط بين عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل ، وبين عدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة ، وأن هذا الأخير هو الذى تمسكنا به ، ولم نتمسك بسابقة الفصل فى الدعوى ، ولكن تحدث عنها الحكم المطعون فيه فى م ١٠١ إثبات (بنهاية ص ٤ من نسخة الحكم الأصلية) .

وأنا تمسكنا (بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة)
للآتى:

١- أن عقدنا الرضائي الناقل للملكية رقم ٤٤٦٦ / ١٩٧٣ مسجل بأثر
فوري مباشر فى الحال بتاريخ ٢٢ / ١١ / ١٩٧٣ ومن وقته وفى الحال ، انتقلت
إلينا الملكية (قبل) صدور حكمهم النهائى بصحة التعاقد والذى صدر
بتاريخ ٢١ / ٤ / ١٩٧٤ - بحوالى خمسة شهور تقريباً - وقد صدر ضد (بائع
غير مالك لما يبيعه) ، نظراً لانتقال الملكية إلينا بتاريخ ٢٢ / ١١ / ١٩٧٣
قبل صدور حكمهم بحوالى ٥ شهور تقريباً - ولم تكن طرفاً ممثلاً فى
ذلك الحكم ، فلا يسرى ذلك الحكم فى حقنا اعمالاً لنص (م ٤٦٦ / ٢
مدنى) ولا يرتب نقل الملكية للمستأنف ضدهم أولاً .

٢- أننا مشتر حسن النية فى حكم م ١٧ / ٢ ، ٣ ق ١١٤ / ١٩٤٦
بتنظيم الشهر .

واللذان ينصان : (ولا يكون هذا الحق (حجة على الغير) الذى
كسب حقه بحسن نية قبل التأشير أو التسجيل المشار إليهما) .

(ويعتبر الغير حسن النية إذا كان لا يعلم ولا يستطيع أن يعلم
بالسبب الذى تستند إليه الدعوى) .

ودليلنا - ونرجو من عدالة المحكمة بعد مطالعة عقدنا الرضائي الشهر
رقم ٤٤٦٦ / ١٩٧٣ بحث وتمحيص ومطالعة الآتى :

١- أنه غير مباشر على هامش عقدنا الرضائي الشهر المذكور
بصحيفة دعوى الخصوم رقم ٤٤٦٧ / ١٩٧١ ، وعليه فلا يحتج علينا به
ولا يسرى فى حقنا .

٢- لم تكن طرفاً مختصاً فى تلك الدعوى .

٣- أن البائع لنا / محمد حسين محمود لا يمثلنا في هذه الدعوى التى لم نكن طرفاً فيها وذلك لانتقال الملكية إلينا فور تسجيل عقدنا بتاريخ ٢٢ / ١١ / ١٩٧٣ - فأصبحنا نحن المستأنفين (المالكين الحقيقيين للعقار) - وأصبح / محمد حسين محمود المتصرف للخصوم بائعاً للملك الغير ، وأنه يلزم لنقل الملكية إلى المشتري الثانى / ملكية البائع للمبيع لكى يكون انتقال الملكية منه إلى المشتري ممكناً (م ٤٦٦ / ١ مدنى) وأن البائع / محمد حسين محمود هنا غير مالك وأن فاقد الشئ لا يعطيه ، وأن التسجيل - فى ظل نظام السجل الشخصى المعمول به بمكتب اسكندرية للشهر العقارى وحتى الآن ونحن فى أواخر عام ٢٠١٣ - لا يصح العقد الباطل ولا يكمل العقد الناقص ، فهو ليس له حجية كاملة (كنظيره السجل العينى) ويجرى وفقاً للأسماء وليس بحسب العقارات .

(طعن ١١٠٧ / ٥١ ق جلسة ٣٠ / ٦ / ١٩٨٢ قاعدة ٥٣ أ ص ٨٤٧)

(مرفق صورة رسمية من ذلك الطعن بحافظة مستندات رقم ٨ مقدم لمحكمة الاستئناف بجلسته ١٦ / ٩ / ٢٠١٣) .

وأن مجرد تسجيل المشتري الثانى عقده لا يكفى وحده لنقل ملكية المبيع إليه ، وإنما يلزم ملكية البائع للمبيع لأنه من غير الممكن أن يكون للمشتري الثانى حقوقاً (أكثر) مما هى للبائع له ، ويكون البيع صادراً من بائع للملك الغير فلا يسرى فى حقنا وهو غير نافذ فى نقل الملكية المشتري الثانى السيدة / ليلى عثمان فرج مورنة المدعين أصلياً بأول درجة والمستأنف ضدهم بأولاً فى الاستئناف الماثل وتمسكنا بذلك الدفاع فى المذكرة الختامية المقدم لمحكمة أول درجة بجلسته ٢ / ٤ / ٢٠١٣ بنهاية ص ١٦ منها .

(طعن ٢٢٦٥ / ٥٣ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٨٥)

(مرفق صورة رسمية من الطعن المذكور بحافظة مستندات رقم ٧
مقدمة لمحكمة الاستئناف بجلسته ٢٠١٣/٩/١٦).

وأن هذا التصرف لا يسرى في حقنا نحن المستأنفين (الملاك الأصليين)
طبقاً (م ٤٦٦ / ٢ مدنى) ولا يرتب نقل الملكية للمستأنف ضدهم أولاً .

ونتمسك بذلك أمام محكمة الاستئناف ، كما تمكسنا بذلك من
قبل أمام محكمة أول درجة بالمذكرة الختامية بنهاية ص ١٦ منها والمقدمة
بجلسة ٢٠١٣ / ٤ / ٢ .

ومن أحكام النقض :

الأصل أن البائع لا يمثل المشتري منه فيما يقوم على العقار المبيع من نزاع
بعد تسجيل عقد البيع ، وأن الحكم الصادر ضد البائع باعتباره غير مالك
للعين المبيعة ، لا يعتبر حجة على المشتري الذى سجل عقد شرائه قبل صدور
هذا الحكم ولم يختصم فى الدعوى .

(طعن ٩٨٣ / ٥٨ ق جلسة ١٣ / ٥ / ١٩٩٠)

(مرفق صورة رسمية من هذا الطعن بحافظة مستندات رقم ٦
مقدمة لمحكمة الاستئناف بجلسته ٢٠١٣/٩/١٦).

٤- أن حق الملكية التى اكتسبناه بتسجيل عقدنا الرضائى الشهر
رقم ١٩٧٣ / ٤٤٦٦ وهو عقد صحيح قائم وسارى حتى الآن حيث لم يؤثر
عليه بأية تأشيرات تنقص منه أو تعدمه فلا توجد تأشيرات لا بصحيفة
دعواهم المشهرة ولا بفسخ ولا بإلغاء أو محو أو شطب أو خلافه ، فحق
الملكية حق دائم مؤبد لا يسقط بالتقادم أو عدم الاستعمال مهما طال الزمن ،
وأنه تولد فى الحال فور تسجيل عقدنا فى التاريخ المشار إليه سابقاً وهو
١٩٧٣ / ١١ / ٢٢ .

٥- أننا أمام حالة أعمال قواعد مفاضلة بين محررات مشهرة وتزاحم مشتريين من متصرف واحد عن ذات عقار واحد ، وأن العبرة في نقل الملكية عند تزاحم المشتريين لعقار واحد صادر من متصرف واحد هو (بالأسبقية في التسجيل والشهر) طبقاً (م ٩ ق ١١٤ / ١٩٤٦ بتنظيم الشهر) وعقدنا هو الأسبق تسجيلاً ، حيث سجل عام ١٩٧٣ ، أما حكمهم النهائي فسجل عام ١٩٧٦ ، وأما عن صحيفة الدعوى المشهورة ٤٤٦٧ عام ٩٧١ فهي وأن كانت مشهورة وأسبق ، إلا أنها (لا تنقل الملكية) ، وإنما الذي ينقل الملكية هو (الحكم الصادر فيها) وهو هنا لاحق على عقدنا الرضائي المشهر ، حيث سجل عقدنا عام ١٩٧٣ - وحكمهم سجل عام ١٩٧٦ (فعدنا) هنا أسبق تسجيلاً وهو (المفضل) (لأسبقية الشهر والتسجيل) م ٩ ق ١١٤ / ١٩٤٦ وتنظيم الشهر .

ومن أحكام النقض :

١- أساس المفاضلة بسبب (أسبقية التسجيل) وهو ورود العقود المسجلة على (عقار واحد) ، وأن تكون صادرة من (متصرف واحد) .

(طعن ١٠٦٨ / ٤٧ ق جلسة ١٩٨١ / ٤ / ٧)

٢- لئن كان الأصل عند المفاضلة بين التصرفات الصادرة (عن عقار واحد) بصدد نقل ملكيته أنها (بالأسبقية في الشهر) أن إذ لازم ذلك (أن يكون المتصرف واحد) .

(طعن ٦٧٠ / ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧ / ١١ / ٢٦)

(مرفق صورة رسمية من الطعن الأخير بحافظة مستندات رقم (٨) مقدمة لمحكمة الاستئناف بجلسته ٢٠١٣/٩/١٦) .

وقد تخط الحكم في ص ٥ السطر ١٨ من النسخة الأصلية للحكم المطعون فيه حيث ذكر عبارة (فلا تكون الملكية قد انتقلت إلى المدعى

بموجب العقد المسجل ٤٤٦٦ / ١٩٧٣ لاستحالة تنفيذ التزام المدعى عليه الأول / محمد حسين محمود بتسليم عقار التداعي ، لخروجه من ملكيته .

ويرد عليه :

أن (الملكية تنتقل فوراً وفي الحال بمجرد (التسجيل) والذي تم للعقد الرضائي المشهر رقم ٤٤٦٦ في ٢٢ / ١١ / ١٩٧٣ ، ولا علاقة بعدم التسليم ، بانتقال الملكية التي تتم بمجرد (التسجيل) .

ومن أحكام النقض :

(الأصل في التسجيل أنه لا يرتب أثره إلا من تاريخ تسجيل العقد) .

(طعن ٢٠٤ / ٦٧ ق جلسة ٢٩ / ٣ / ١٩٩٨)

(مرفق صورة رسمية من الطعن المذكور بحافظة مستندات رقم ٨ مقدمة لمحكمة الاستئناف بجلسته ٢٠١٣/٩/١٦) .

وقد تم تسجيل عقدنا ، لأن عدم التسليم لا يؤثر على انتقال الملكية التي تنتقل فور التسجيل وبمجرد فقط ، وأنه برفع دعوى استحقاق وطلب التسليم استناداً إلى (حق الملكية) الدائم والمؤبد كأثر (للتسجيل) ونحن (الأسبق تسجيلاً) ، يحق لنا (طلب التسليم) (كملاك أصليين وسابقين) ، أما (من لم يسجل عقده) ، فليس أمامه سوى طلب (الرد مع التعويض) في حالة إذا ما كان العقار (في حوزة المشتري الثاني) ، أما نحن فباعتبارنا أننا سجلنا عقدنا ونحن (الأسبق تسجيلاً) وغير مؤشر على عقدنا الرضائي المشهر (بأية تأشيرة سواء بفسخ أو بشطبه أو بإلغائه ومحوه أو بإبطاله) وانتقلت إلينا الملكية منذ وقت تسجيل عقدنا بأثر فوري مباشر تقضى قواعد المفاضلة بين المحررات المشهرة (بتسليمه لنا) ، حتى ولو كان في حوزة المشتري الثاني اللاحق في تسجيله على تسجيلنا الأسبق عليه ، خاصة

وأنه خال من السكان وقد تم إزالة مبانيه حالياً من جانب المستأنف ضدهم فأصبح أرض فضاء ، وأن عقد المشتري الثاني (باطل) لصدوره في مواجهة بائع غير مالك لما يبيعه ، فلا يسرى في حقنا ، وقد طلبنا بأول درجة عدم الاعتداد به ، وقد سجل عقدنا (قبل) صدور حكم المستأنف ضدهم النهائي حوالى خمسة شهور تقريباً ، وقد طلبنا فى مذكراتنا الختامية بجلسة ٢٠١٣/٤/٢ باستحقاق عقار التداعى وتسليمه لنا من الحائزين له (يراجع صورة رسمية من عقدنا الشهر مرفقة بحافظة مستندات رقم (٧) بأول درجة بجلسة ٢٠١٠/١٢/٢١ .

وصورة رسمية من حكم صحة تعاقد المستأنف ضدهم بحافظة مستندات رقم (٦) بأول درجة بجلسة ٢٠١٠/٦/١٥ .

١- (دعوى استحقاق العقار يشترط لرفعها أن يكون رافعها مالكا لعقار النزاع بموجب عقد مسجل) .

(طعن ١١١٦ / ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧ / ١٢ / ٣١)

(مرفق صورة رسمية من الطعن المذكور بحافظة مستندات رقم ٩ مقدمة لمحكمة الاستئناف بجلسة ٢٠١٣/٩/١٦) .

٢- (الملكية لا تسقط بالتقادم وحق الملكية لا يزول بعدم الاستعمال مما مؤداه : عدم سقوط دعوى الاستحقاق بالتقادم) .

(طعن ١٨٣ / ٥٦ ق جلسة ١٩٨٩ / ٤ / ٥)

(مرفق صورة رسمية من الطعن المذكور بحافظة مستندات رقم ٩ مقدمة لمحكمة الاستئناف بجلسة ٢٠١٣/٩/١٦) .

٣- (مفاد المواد ٤٦٦ ، ٤٦٧ مدنى بشأن بيع ملك الغير : (إن البيع لا يسرى فى حق المالك الحقيقى ، ولا يترتب عليه نقل الملكية للمشتري من البائع

لملك الغير ولو سجل العقد ، ولو أجاز المشتري العقد ، إلا إذا : أقر المالك الحقيقي البيع ، أو آلت ملكية المبيع لبائع ملك الغير) .

(طعن ٨٠٢ / ٤٩ ق جلسة ١٩٨٢ / ١١ / ٧)

(مرفق صورة رسمية من الطعن المذكور بحافظة مستندات رقم ٩ والمقدمة لمحكمة الاستئناف بجلسته ٢٠١٣/٩/١٦) .

٤- للمالك الحقيقي الرجوع على المشتري بدعوى الاستحقاق ، لاسترداد العين من تحت يده ، إذا سلم البائع لملك الغير المبيع للمشتري .

(طعن ١٩١٢ / ٦٥ ق جلسة ٢٠٠٦ / ١٢ / ٧)

(مرفق صورة رسمية من الطعن المذكور بحافظة مستندات رقم ٩ مقدمة لمحكمة الاستئناف بجلسته ٢٠١٣/٩/١٦) .

وعن استناد الحكم المطعون فيه إلى (الدعوى رقم ١٩٧٤/٢٦٣٨ م.ك اسكندرية والمرفوعة من / مورث المستأقنين أصلياً بالدعوى الماثلة وهو عطية عطا خليفة ضد / محمد حسين محمود وآخرين - وأدخلت فيها ليلي عثمان فرج مورثة البائعين إلى المدعين أصلياً بأول درجة والمستأنف ضدهم بالاستئناف الماثل وأنه قد سبق الفصل في الموضوع (مشار إليه بصفحة خمسة من نسخة الحكم الأصلية) .

يرد عليه بالآتي :

أن موضوع الدعوى المذكورة رقم ١٩٧٤ / ٢٦٣٨ م.ك اسكندرية هو : تسليم عقار التداعي - استناداً إلى سبب هو المسجل ١٩٧٣/٤٤٦٦ ، وقضت (برفضها) بجلسته ١٩٧٧ / ٦ / ٢٠ بحجة سندها هو أن : أسبقية تسجيل صحيفة دعوى صحة تعاقد رقم ١٩٧١/٤٤٦٧ موضوع الدعوى ١٩٧١/٣٣٦١ م.ك، قبل تسجيل عقد المستأقنين الحاليين بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٢ .

وأشرت على هامش تسجيل صحتها بمنطوق الحكم الصادر لصالحها بصحة تعاقد عقدها - فلا تكون الملكية قد انتقلت إلى المدعى بموجب المسجل ٤٤٦٦ / ١٩٧٣ لاستحالة تنفيذ التزام المدعى عليه الأول محمد حسين محمود بتسليم عقار التداعي لخروجه من ملكيته .

يرد على ذلك القول :

أن موضوع الدعوى التى سبق رفعها رقم ٢٦٣٨ / ١٩٧٤ هو : (دعوى تسليم موضوعية) :

فالتسليم التزام أصلى وأثر مترتب على عقد البيع العرفى ولو لم يذكر التسليم بينود العقد ، ولو لم يتم تسجيل العقد بالشهر العقارى استناداً إلى سبب هو : المسجل ٤٤٦٦ / ١٩٧٣ اسكندرية .

وأن الملكية خرجت من ملك البائع / محمد حسين محمود (عند تسجيل عقدها) حيث أنه بالتسجيل لعقدنا الرضائى (انتقلت إلينا الملكية فور تمام التسجيل وفى الحال) فأصبحنا (نحن الملاك الحقيقيين العقار) وأصبح البائع (غير مالك) ، فصدر حكمهم النهائى ضد بائع لملك الغير .

ومن أحكام النقض :

١- البائع ملتزم بتسليم المبيع إلى المشتري ولو لم يسجل العقد لأنه التزام متولد ومترتب على عقد البيع الابتدائى العرفى طبقاً للمواد ٢٠٦ ، ٤٣١ مدنى) .

(طعن ٥٣٢ / ٣٤ ق جلسة ٢٣ / ١ / ١٩٦٩)

٢- التزام البائع بتسليم المبيع التزام أصلى واجب النفاذ بموجب تمام العقد ، ولو كان الثمن مؤجلاً ويترتب بمجرد التوقيع على العقد ولو لم ينص عليه فيه (م ٤٣١ مدنى) .

(طعن ١٠٨٣ / ٥٠ ق جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٨٤ قاعدة ٩٧ ص ٥١٢)

أما موضوع الدعوى الحالية ٢٠٠٧/٩٥٨٤ الفرعية فهو : استحقاق عقار التداعى وتسليمه للمدعين فرعياً بأول درجة وهم المستأنفين أصلياً بالدعوى الماثلة الاستئنافية .

استناداً إلى سبب هو : (حق الملكية) المترتب على (تسجيل عقد البيع الرضائى رقم ١٩٧٣/٤٤٦٦ اسكندرية) حيث انتقلت إليها الملكية بأثر فوري مباشر فى الحال فور التسجيل بتاريخ ٢٢ / ١١ / ١٩٧٣ ، فأعطى لنا التسجيل (حق ملكية) ، وهو حق دائم ومؤبد لا يسقط بالتقادم أو عدم الاستعمال فالموضوع والسبب فى الدعوى السابقة ، مختلف عن الموضوع والسبب فى الدعوى الحالية .

ومن أحكام النقض :

١ - حق الملكية حق دائم لا يسقط بعدم الاستعمال مهما طال الزمن .

(طعن ١٦١٢ / ٥٠ ق جلسة ٢ / ٥ / ١٩٨٤ قاعدة ٢٢٤ ص ١١٧١)

٢ - التقادم المسقط للحقوق - هو عدم استعمال صاحب الحق له مدة معينة - فإنه يسقط الحقوق الشخصية والعينية على سواء باستثناء (حق الملكية) لأنه حق دائم مؤبد .

(طعن ٥٩٧ / ٦٩ ق جلسة ٧ / ٢ / ٢٠٠٠ قاعدة ٤٨ ص ٢٧٧ ك)

(مرفق صورة رسمية من الطعنين بحافظة مستندات رقم ٢ مقدم لمحكمة الاستئناف بجلسته ٢٠١٢/٦/١٧) .

ذلك إن (دعوى الاستحقاق) التى تحميها لا يرد عليها التقادم المسقط ، وللمالك أن يرفعها ضد أى شخص لاسترداد ملكيته ، مهما طال عهد انقطاع صلته بهذا الملك .

(طعن ٢٨ / ٢٨ ق جلسة ٢٨ / ٣ / ١٩٦٣ قاعدة ٦٢ ص ٣٩٨)

وأن من شروط رفع دعوى الاستحقاق :

ملكية رافع الدعوى للعقار بموجب (عقد مسجل) .

(طعن ١١١٦ / ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧ / ١٢ / ٣١)

(مرفق صورة رسمية من الطعن المذكور بحافظة مستندات رقم

(٩) مقدم لمحكمة الاستئناف بجلسته ٢٠١٢/٩/١٦) .

فالموضوع والسبب في الدعويين (مختلفين) وبالتالي فإن قاعدة عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل غير متوافرة في الحالة الماثلة أمام عدالة المحكمة، فتكون الحجة والدعامة التي استند إليها الحكم المطعون فيه ، قد انهارت وتماحت، فلا يكون هناك سبب يوجد للحكم اقامة قضاءه عليه، مما يشوبه .

بفساد الاستدلال وقصور في التسييب (مبطل للحكم) :

وأن الموضوع الماثل الآن أمام عدالة المحكمة الموقرة .

هو : المفاضلة بين محررات مشهرة ناقلية للملكية وتزاحم مشتريين لعقار واحد من متصرف واحد وهما الحرران المشهران ٤٤٦٦ / ١٩٧٣ ، ٢٠٠٢ / ١٩٧٦ وأن الأفضلية في نقل الملكية عند تزاحمها تكون للعقد الأسبق تسجيلا طبقاً م ٩ ق ١١٤ / ١٩٤٦ بتنظيم الشهر .

فتكون الأفضلية (لعقدنا الرضائي المشهر رقم ٤٤٦٦ / ١٩٧٣) .

وعلى عدالة المحكمة بحث وتمحيص هذه الجزئية بعناية ودقته ، قبل اصدار حكمها باعتبار أن ذلك دفاع جوهري مؤثر في النتيجة يترتب عليه تغيير وجه الرأي في الدعوى .

وأما عن قول الحكم أنه قضي بأسبقية تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد برقم ٣٣٦١ / ٧١ م.ك اسكندرية والتي شهرت برقم

١٩٧١/٤٤٦٧ بتاريخ ١١/١٢/١٩٧١ (قبل) تسجيل عقد المستأنفين
الحالين الرضائي بتاريخ ٢٢/١١/١٩٧٣ .

يرد عليه :

أن العبرة فى نقل الملكية عند تزاحم المشترين بعقود مشهورة
لعقار واحد صادر من متصرف ومالك واحد هو : (بأسبقية تسجيل
العقد) الناقل للملكية والمنشئ لها طبقاً (م ٩ ق ١١٤ / ١٩٤٦ بتنظيم الشهر) .

(طعن ٦٧٠ / ٥٢ ق جلسة ٢٦ / ١١ / ١٩٨٧)

(مرفق صورة رسمية من الطعن المذكور بحافظة مستندات رقم ٨
مقدمة لمحكمة الاستئناف بجلسته ١٦/٩/٢٠١٣) .

وأن عقدنا الرضائي سجل عام ١٩٧٣ ، أما حكمهم النهائي فمسجل
عام ١٩٧٦ ، فعقدنا الرضائي رقم ١٩٧٣/٤٤٦٦ إذن هو الأسبق تسجيلاً ، أما
تسجيل الصحيفة وأسبقيتها ، فهو ليس بعقد أو حكم صحة تعاقد عقد
بيع حتى ينقل الملكية . وأنها اجراء تطلبته م ٦٥ / ٣ مرافعات مضافة بقانون
رقم ١٩٩١ / ٦ كشرط لقبول دعوى صحة التعاقد على حق عيني عقارى
يترتب على مخالفته عدم قبول الدعوى .

ومن أحكام النقض :

١-المعول عليه فى نقل الملكية ليس بالأسبقية فى تسجيل صحيفة دعوى
صحة التعاقد ، وإنما هو بتسجيل العقد أو الحكم الصادر فيها :

(طعن ٥٧ / ٣٢ ق جلسة ١ / ١١ / ١٩٦٦)

٢-تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد ، غير كافية لنقل الملكية ،
وجوب صدور حكم بذلك والتأشير به وفقاً لقانون الشهر العقارى رقم
١٩٤٦ / ١١٤ بتنظيم الشهر .

(طعن ٨٥٠ / ٤٣ ق جلسة ٢٨ / ٦ / ١٩٧٧)

٣- مجرد تسجيل دعوى صحة التعاقد ، لا شأن له بنقل الملكية العقارية من البائع إلى المشتري ، إذ لا تنقل هذه الملكية إلا بأشهار الحكم النهائي الصادر بصحة البيع وذلك أما بتسجيل هذا الحكم أو التأشير بمنطوقه في هامش تسجيل الصحيفة .

(طعن ٤٤٩٧ / ٦٢ ق جلسة ٢٧ / ١ / ١٩٩٤)

(مرفق صورة رسمية من الطعن الأخير بحافظة مستندات رقم ١ مقدمة لمحكمة الاستئناف بجلسته ٢٠١٣/٦/١٧ بند رقم ٣) .

وبالنسبة لقول الحكم المطعون فيه بصفحة خمسة من النسخة الأصلية للحكم المطعون فيه بوسطها تقرينا :

أن المدعون أصليا اشروا على هامش من تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد بمنطوق الحكم الصادر لصالحها بصحة عقدها ، فلا تكون الملكية قد انتقلت للمدعى بموجب المسجل ١٩٧٣/٤٤٦٦ ، لاستحالة تنفيذ التزام المدعى عليه الأول البائع بتسليم عقار التداعى لخروجه من ملكيته .

يرد عليه بالآتى :

١- أن القائمين على الشهر بقسم المراجعة الفنية بمكتب شهر عقارى اسكندرية اشروا خطأ بالمخالفة لمادة ١٦ / ٣ مستبدلة ومضافة بقرار وزير العدل باللائحة التنفيذية الجديدة المعدلة رقم ٩٤٨ / ١٩٧٦ والمنشور بجريدة الوقائع المصرية عدد ١٥٩ بتاريخ ١٠ / ٧ / ١٩٧٦ والتي طبقت وعمل بها بأثر فوري مباشر فور نشرها بتاريخ ١٠ / ٧ / ١٩٧٦ والتي تقضى بالآتى :

(وإذا اتضح للمكتب أن المحرر المتعارض (سبق شهره) وكان من المحررات الناقلة للملكية ، وجب عليه الامتناع عن شهر المحرر اللاحق أن كان ناقلا للملكية) .

فتم اجراء التأشير الهامشى بالحكم الشهر رقم ٢٠٠٢ / ٢٩٧٦ كـ
هو واضح على هامش صفحة ٢ من صورة رسمية من صحيفة الدعوى
المشهرة رقم ٤٤٦٧ / ١٩٧١ الساعة الثانية عشر ظهراً وخمسون دقيقة وقت
وأثناء العمل من موظف رسمى معتمد يعمل لحساب مصلحة الشهر
العقارى هو أ/ حسن كامل الأمين المساعد لمكتب اسكندرية للشهر العقارى
فى ذلك الوقت (بخطأ مهنى جسيم) بالمخالفة لمادة ١٦ / ٣ من اللائحة
التنفيذية لقانون تنظيم الشهر مضافة ومستبدلة ومعمول بها فور نشرها
بجريدة الوقائع فى ١٥ / ٧ / ١٩٧٦ (قبل) اجراء التأشير الهامش سالف
الاشارة بحوالى ٨ شهور تقريباً حيث أشر على هامش ص ٢ من المحرر الشهر
رقم ٤٤٦٧ بتاريخ ١١ / ١٢ / ١٩٧١ الساعة الثانية عشر وخمسون دقيقة ظهراً
بتاريخ ٢١ / ٣ / ١٩٧٧ بعبارة (بموجب الحكم الصادر بتاريخ
٢٥ / ١١ / ١٩٧٢ فى الدعوى المقيدة رقم ٣٣١٦ / ١٩٧١ م.ك اسكندرية
المرفوعة من ليلى عثمان فرج ضد / محمد حسين محمود الشهر صحيفتها -
يمينة - حكمت المحكمة بصحة ونفاذ عقد البيع العرفى المؤرخ ٥ / ٨ / ١٩٧١
المحرر بين المدعين - والمدعى عليه والمتضمن شراء الأولى من الأخير العقار
رقم ١٩ ألف تنظيم الكائن شارع خليل خياط قسم الرمل اسكندرية بثمن
قدره ٦٠٠٠ جنيه (ستة آلاف جنيه) الموضح الحدود والمعالم فى العقد سالف
البيان وصحيفة الدعوى ، وقد تم التأشير الهامشى بشهر الحكم بتاريخ
١٢ / ٥ / ١٩٧٦ تحت رقم ٢٠٠٢ الساعة الثانية عشر وخمسون دقيقة ملف
تنفيذ ٦٢ / ٢١ / ٣ / ١٩٧٧ أمين المكتب امضاء / حسن كامل ، وكان
الواجب اعمالاً لمادة ١٦ / ٢ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الشهر سالفه
الذكر ، الامتناع عن اجراء التأشير الهامشى سالف الذكر فى وجود عقد بيع
رضائى مشهر برقم ٤٤٦٦ / ١٩٧٣ (وسابق على الحكم المشهر رقم

(١٩٧٦/٢٠٠٢) ، (وغير مؤشر عليه بصحيفة الدعوى المشهرة برقم ١٩٧١/٤٤٦٧) .

(مرفق صورة رسمية من الصحيفة المشهرة رقم ٧١/٤٤٦٧ بحافظة مستندات رقم ١٢ مقدمة بجلست ٢٠١١/١١/١٥ أمام محكمة أول درجة) .
وعلى عدالة المحكمة الموقرة بحث وتمحيص هوامش ص ٢ من هذه الصحيفة.

وأشروقتها في وجود عقد رضائي مشهر برقم ١٩٧٣/٤٤٦٦ ، وعلى عدالة المحكمة فحص الشهر ١٩٧٣/٤٤٦٦ م وأنه غير مؤشر عليه بصحيفة دعوى الخصوم المشهرة برقم ١٩٧١/٤٤٦٧ وهي غير ناقلة للملكية ، وكان يجب على القائمين على الشهر بمكتب شهر عقارى اسكندرية اعمالاً لنص م ١٦ / ٢ من اللائحة التنفيذية الجديدة رقم ١٩٧٦/٩٤٨ التى عمل بها فور نشرها بجريدة الوقائع بتاريخ ١٩٧٦/٧/١٠ ، الامتناع عن اجراء التأشير الهامشى (وهو طريق من طرق الشهر الخمسة فى نظام السجل الشخصى المطبق بمكتب اسكندرية للشهر حتى الآن) تقول أنه كان يجب على القائمين على عملية الشهر والتأشير الهامشى الامتناع عن اجراء التأشير الهامشى بالحكم الشهر رقم ١٩٧٦/٢٠٠٢ على هامش ص ٢ من الصحيفة المشهرة رقم ١٩٧١/٤٤٦٧ واللاحق لعقدنا الرضائي الشهر رقم ١٩٧٦/٧٣ الذى سبقه ، لكن القائمين على الشهر خالفوا ذلك النص وقاموا بالتأشير الهامشى ، وأن ذلك التسجيل بالتأشير (لا يصح باطلاً أو يكمل ناقصاً) فى ظل نظام السجل الشخصى المعمول به حتى الآن بمكتب اسكندرية للشهر العقارى وهو ذا حجية نسبية وغير كاملة ، وليست مطلقة كما هو الحال بنظام السجل العينى المطبق على الأراضى الزراعية بأقاليم مصر .

ترتب على هذه التأشيرة التي ارتكبت خطأ بالمخالفة لمادة ٢/١٦ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الشهر رقم ١١٤/١٩٤٦ ، أن انسحب تاريخ تسجيل حكم المدعون أصلياً بأول درجة والمستأنف ضدهم الحاليين - إلى تاريخ تسجيل العريضة المشهورة - نتيجة إهمال وخطأ جسيم وقع من القائمين على الشهر بقسم المراجعة الفنية بمكتب شهر عقارى اسكندرية بالمخالفة لمادة ٣/١٦ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الشهر - فنتج عن ذلك أن تقدمت أسبقية تسجيل المستأنف ضدهم ، على أسبقية تسجيل عقدنا الرضائى المشهر ، علماً بأن التسجيل لا يصحح عقد باطل أو اجراء باطل ، ولا يكمل عقداً ناقصاً ، وأن النظام المطبق فى مكتب اسكندرية للشهر العقارى حتى الآن هو نظام السجل الشخصى ، وليس العينى ، وهو ذا حجية غير كاملة وأنها نسبية ، وليس له حجية مطلقة ، كما هو الحال فى نظام السجل العينى المطبق ببعض أقاليم مصر .

(طعن ١١٠٧/٥١ ق جلسة ٣٠/٦/١٩٨٢)

(مرفق صورة رسمية بحافظة مستندات رقم (٨) مقدمة لمحكمة الاستئناف بجلسته ٢٠١٣/٩/١٦) .

وقد طالبنا نحن المستأنفين - بأول درجة - بالزام أمين مكتب اسكندرية بصفته متضامناً مع وزير العدل بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الشهر بأداء مبلغ (اثنين مليون جنيه) (تعويضاً) جابراً للأضرار المادية والأدبية عما لحقنا من خسارة وما فتنا من كسب مادي محقق نتيجة ذلك الخطأ المهين الجسيم ، الذى أدى إلى حرماننا من الانتفاع بالعقار منذ عام ١٩٧٣ حتى الآن ، كما حرماننا من التصرف فيه - وأن قيمته المادية تزيد عن مبلغ (تسعة مليون جنيه مصرى) ، وأوضحنا بالتفصيل أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة السببية بصفحة (١٠) وما بعدها بالذاكرة الختامية المقدمة بجلسته ٢٠١٣/٤/٢ بأول درجة .

وقد أغفل الحكم المطعون فيه تمسكنا :

أ- بأسبقية التسجيل استناداً إلى (م ٩ ق ١١٤/١٩٤٦ بتنظيم الشهر) بمذكرتنا الختامية بتاريخ ٢/٤/١٣٢٠ بالصفحات ص ٤، ٨، ١١ .

ب- وبمبدأ حسن النية الواردة بمادة ١٧/٢، ٣ ق ١١٤/١٩٤٦ بتنظيم الشهر وتعريف حسن النية الذي حكمنا وقت تسجيل عقدنا والذي حذف بقانون ٢٥/١٩٧٦ المعدل لبعض أحكام قانون تنظيم الشهر رقم ١١٤/١٩٤٦ بمذكرتنا الختامية سالف الإشارة بالصفحات ص ٤، ١١، ١٨ .

ج- كما أغفل تمسكنا بارتكاب القائمين على الشهر بقسم المراجعة الفنية خطأ بالمخالفة لنص م ٢/١٦ من اللائحة التنفيذية والتي تنص (وإذا اتضح للمكتب أن المحرر المتعارض (سبق شهره) وكان من المحررات الناقلة للملكية، وجب عليه الامتناع عن شهر المحرر اللاحق إن كان ناقلاً للملكية) بالمذكرة الختامية ص ٤، ٥، ١٠، ١٢، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، فأخطأ مكتب الشهر وخالف ذلك وأجرى التأشير الهامشي على هامش ص ٢ .

من المحرر الشهر رقم ٤٤٦٧/١٩٧١ الساعة ١٢ / ٥٠ ظهرًا، في وجود عقد رضائي ناقل للملكية مشهر وسابق على تسجيل حكم صحة التعاقد وغير مؤشر عليه بصحيفة دعواهم المشهورة فلا يحتج به على ذلك العقد الرضائي المشهر، خاصة وأن المدعى عليهم أصلياً بأول درجة (لم يكونوا طرفاً فيه) .

والشيء الغريب أن الحكم المطعون فيه يرتب انتقال الملكية على (التسليم)، والصحيح أنه يجب أن يتم بناء على (التسجيل) وليس التسليم طبقاً (م ٩ ق ١١٤/١٩٤٦ بتنظيم الشهر)، ولو كان في حوزة المشتري الثاني، لأننا بصدد مفاضلة بين محررات مشهورة وتزاحم مشتريين، العبرة

فيه لنقل الملكية هو (بالأسبق تسجيلاً) طبقاً (م ٩ ق ١١٤ / ١٩٤٦) ، أما قول المحكم بتعذر التسليم لاستحالة تنفيذ التزام المتصرف / محمد حسين محمود لخروجه من ملكيته .

فإن هذا القول يتحقق في حال عدم تسجيل عقدنا الرضائي ، فلا يكون لنا سوى الرد للثمن مع التعويض ، لكن هذا الأمر (غير متحقق) ، لأننا سجلنا عقدنا ونحن أسبق تسجيلاً ، فنفضل على اللاحقين لنا في التسجيل ، أما الأثر الرجعي بالتأشير بحكم صحة تعاقدهم على صحيفة دعواهم المشهورة فقد تم بالمخالفة لقوانين الشهر وهي :

١ - م ٩ ق ١١٤ / ١٩٤٦ تنظيم الشهر وتحدث عن (أسبقية التسجيل) فنحن أسبق تسجيلاً ، أما أسبقية تسجيل صحيفة الدعوى فلا ينقل الملكية ، وأن الذي ينقل الملكية هو الحكم الصادر فيها . وقد تمسكنا بذلك في المذكرة الختامية بأول درجة بجلسة ٢ / ٤ / ١٣ / ٢٠ بالصفحات ٨ ، ١١ ، ١٨ .

٢ - م ٢ / ١٧ ، ٣ ق ١١٤ / ١٩٤٦ بتنظيم الشهر وتحدث عن حقوق الغير حسن النية الذي كسب حقاً على العقار قبل التأشير أو التسجيل ، وتحدث عن تعريف حسن النية الذي يحكمنا وقت التسجيل والذي حذف بقانون ٢٥ / ١٩٧٦ الذي صدر بعد تسجيل عقدنا بحوالي ٣ سنوات ، وأن القانون المعدل ٢١٥ / ٧٦ ليس له أثر رجعي ، وبالتالي يحكمنا ذلك التعريف ، ونتمسك به وهذا التعريف نصه (ويعتبر الغير حسن النية إذا كان لا يعلم ولا يستطيع أن يعلم بالسبب الذي تستند إليه الدعوى) حيث لم يؤشر على عقد الرضائي المشهر بصحيفة دعواهم المشهورة ، كما لم تكن طرفاً مختصاً في تلك الدعوى ، وقد تمسكنا بذلك في المذكرة الختامية بأول درجة بجلسة ٢ / ٤ / ١٣ / ٢٠ بالصفحات ٤ ، ١١ ، ١٨ .

٣-٣ من اللائحة التنفيذية المعدلة مضافة بقرار وزير العدل رقم ١٩٧٦/٩٤٨ والصادر في ١٠/٧/١٩٧٦ وعمل به فور نشره طبقاً للمادة الثالثة منه .

ومؤداه (وإذا اتضح للمكتب أن المحرر المتعارض سبق شهره وكان من المحررات الناقلة للملكية، وجب عليه الامتناع عن شهر المحرر اللاحق أن كان ناقلاً للملكية) وقد خالفوه وقاموا بالتأشير في وجود عقد رضائي شهر سابق عليه وغير مؤثر عليه بالصحيفة المشهرة، وقد تمسكنا أمام محكمة أول درجة بهذه المواد وتغافل المحكم المطعون فيه عن الرد عليها، كما أنه بداية فإن المستأنف ضدهم ليس لهم صفة في رفع دعواهم لبطلان حكمهم حيث صدر في مواجهة شخص يائع غير مالك لما يبيعه وأن الملكية انتقلت إلينا، (قبل) صدور حكمهم بحوالي ٥ شهور تقريباً - وعليه فلا يسرى ذلك الحكم في حقنا، حيث لم تكن طرفاً فيه والبائع غير ممثل لنا حيث سجلنا عقدنا قبل صدور ذلك الحكم أعمالاً لحكم نص م ٢/٤٦٦ مدني التي تمسكنا بها في الصحفات ١١، ١٦، ١٨ من المذكرة الختامية المقدمة بجلستنا ٢٠١٣/٤/٢ بمحكمة أول درجة، وأن قواعد المفاضلة بين المحررات المشهرة وأسبقية التسجيل ومادة ٩ ق ١١٤/١٤٦ تقضي بأحقيتنا في (تملك العقار) باعتبار أننا (أسبق تسجيلاً) - وتسليم العقار من الحائزين له إلينا - سواء كان المشتري الثاني أم غيره .

وقد طلبنا أمام محكمة أول درجة باستحقاق عقار التداعي وتسليمه إلينا من الحائزين له .

وأغفل المحكم المطعون فيه هذا الطلب، وتناه بين الأثر الرجعي وسابقة الفصل، وهذان الأمران غير متحققان وغير متوافران في الحالة المعروضة والمائلة أمام عدالة المحكمة الموقرة .

وقد تمسكنا بعدم تحقيق الأثر الرجعي في المذكرة الختامية بجلسة ٢٠١٣/٧/٢ بالصفحات ١٢ ، ١٥ ، وقد تغافل المحكم المطعون فيه سبق تسجيلنا عليه اعمالاً لمادة ٩ من قانون الشهر ، وأنتا حسن النية في حكم مادة ١٧/٢ ، ٣ من قانون الشهر ، حيث لم يفوض على عقد الرضائي الشهر بالصحيفة ، ولم تكن طرفاً مختصماً في دعوى صحة التعاقد وغير مؤشر عليه بالصحيفة المشهرة ، فيمتنع اجراء التأشير الهامشي اعمالاً لحكم م١٦/٢ من اللائحة التنفيذية الجديدة والتي سبق أن تحدثنا عنها وذكرنا نصها سابقاً .

ولا يوجد مستند بأوراق الدعوى يفيد ما قرره ذلك المحكم - والذي كان يجب علي محكمة موضوع أول درجة بحثه وتمحيصه ، وأن ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل ولم يكن محل لقضاء تستنفذ فيه ولايتها ، لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يحوز قوة الأمر المقضى .

(طعن ٣١٥٦ / ٦٠ ق جلسة ١٩٩٥ / ٢ / ٩)

(طعن ٢٢١٠ / ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤ / ١٢ / ٧)

(مرفق صورة رسمية من طعن النقض الأخير بحافظة مستندات رقم (٧) مقدمة لمحكمة الاستئناف بجلسة ٢٠١٣/٩/١٦) .

فصدر البيع الثانى ضد (شخص غير مالك) ، فلا يسرى ذلك التصرف منه ولا ينفذ فى حقنا ، ولا يرتب أو يترتب عليه نقل الملكية لذلك المشتري الثانى اعمالاً لحكم (م٤٦٦ / ٢ مدنى) .

وسجل حكم صحة التعاقد بتاريخ ١٩٧٦/٥/١٢ تحت رقم ٢٠٠٢ - بعد (تسجيل عقدنا الرضائي) (بحوالى ثلاث سنوات تقريباً) - وكانت اللائحة التنفيذية الجديدة رقم ٩٤٨ / ١٩٧٦ ، لم تكن قد صدرت ، خاصة م١٦ / ٢ منها ، والتي تمنع شهر الحكم اللاحق الناقل للملكية أو

التأشير به - إذا كان المحرر المتعارض معه سابق عليه ، وهو عقدنا الرضائي
المشهر السابق على الحكم رقم ٤٤٦٦ / ١٩٧٣ اسكندرية فيمتنع شهر المحرر
اللاحق وهو حكم صحة تعاقد الخصوم المشهر برقم ٢٠٠٢ / ١٩٤٦
اسكندرية ، وكان الوضع القائم عند تسجيل حكم صحة التعاقد
بأمورية الرمل للشهر يرشدي في ذلك الوقت ، يسمح بوجود أكثر من
محرر مشهر على عقار التعامل أو التداعي .

ولكن عند وقت التأشير بالحكم المشهر ١٩٧٦ / ٢٠٠٢ بقسم
المراجعة الفنية بمكتب الشهر على هامش عريضة المشهرة برقم
٤٤٦٧ / ١٩٧١ ، كانت اللائحة التنفيذية الجديدة المعدلة لللائحة
التنفيذية السابقة - والصادرة برقم ٩٤٨ / ١٩٧٦ ، قد صدرت وطبقت بأثر
فوري مباشر فور نشرها بجريدة الوقائع المصرية بالعدد رقم (١٥٩) بتاريخ
١٠ / ٧ / ١٩٧٦ ، وكان قد مر على العمل بها (٨ شهور تقريبا) ، (قبل)
اجراء التأشير الهامشي على هامش ص ٢ من صحيفة صحة التعاقد المشهر
برقم ٤٤٦٧ / ١٩٧١ ، الذي طبق خطأ بالمخالفة لمادة ٢ / ١٦ من اللائحة
التنفيذية الجديدة المعدلة لسابقتها ، واستبدلت م ١٦ / ٢ منها ، فنصت
على منع شهر المحرر اللاحق ، إذا وجد محرر مشهر متعارض سابق عليه
ونصها كالآتي :

(وإذا اتضح للمكتب أن المحرر المتعارض (سبق شهره) ، وكان من
المحررات الناقلة للملكية ، وجب عليه الامتناع عن شهر المحرر اللاحق -
إن كان ناقلاً للملكية) .

فتم اجراء التأشير الهامشي الساعة ١٢.٥٠ م وقت وأثناء العمل من
موظف رسمي مختص - يعلم لحساب مصلحة الشهر العقاري (بخطأ مهني
جسيم) وأشر على هامش ص ٢ من صحيفة الدعوى المشهرة رقم

١٩٧١ / ٤٤٦٧ اسكندرية ، خطأ بالمخالفة لمادة ٢/١٦ من اللائحة التنفيذية الجديدة المعدلة - بعد تسجيل (عقدنا الرضائي الشهر) رقم ١٩٧٣ / ٤٤٦٦ اسكندرية بتاريخ ٢٢ / ١١ / ١٩٧٣ ، وأن عقدنا الرضائي ، لم يؤشر عليه بتسجيل صحيفة الدعوى السابقة عليه ، ولم نكن طرفاً فيها (حيث كسبنا حقنا بحسن نية ، قبل ذلك التأشير ويراجع م ١٧ / ٢ وم ٣ / ١٧ قانون ٤٦ / ١١٤ بتنظيم الشهر) .

وقم التأشير يوم ١٩٧٧ / ٣ / ٢١ بعد العمل ، باللائحة التنفيذية الجديدة المعدلة الذي بدء العمل به بتاريخ ١٠ / ٧ / ١٩٧٦ بحوالى ٨ شهور تقريباً) .

وأشر (بالمخالفة) لللائحة التنفيذية الجديدة بعد تسجيل عقدنا الرضائي الشهر رقم ١٩٧٣ / ٤٤٦٦ اسكندرية (بحوالى ثلاث سنوات وأربع شهور تقريباً) .

بالمخالفة للمادة ٢/١٦ مضافة باللائحة التنفيذية الجديدة المعدلة لسابقتها ونظيرتها والعمول بها فور نشرها بجريدة الوقائع المصرية بتاريخ ١٠ / ٧ / ١٩٧٦ ، أى بعد حوالى ٨ شهور تقريباً من صدور اللائحة التنفيذية الجديدة المعدلة لللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الشهر العقارى .

وقد تمسكنا بذلك بالذاكرة الختامية بجلسة ٢ / ٤ / ٢٠١٣ بالصفحات ٤ ، ٥ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٥ ، ١٦ ، ٧١ ، ١٨ وأغفلها حكم أول درجة ، مع أنه دفاع جوهري فى الموضوع ومؤثر فى النتيجة .

كذلك فإن قاعدة اعمال الأثر الرجعى بانسحاب حكم صحة التعاقد إلى تاريخ عريضته المشهورة السواردي بالمواد ١٥ ن ١٧ ق ١١٤ / ١٩٤٦ . غير متوافرة للآتى : (أشار إليها الحكم المطعون فيه بصفحة ٧ من نسخة الحكم الأصلية ولم يبحثها أو يمحسها) .

١ - أنه ليس لهم صفة في اجراء التأشير الهامشى ، لصدور حكمهم النهائى (بتاريخ ١٩٧٤ / ٤ / ٢١) ضد بائع غير مالك لما يبيعه ، لانتقال (الملكية) إلينا (بالترسجیل) بأثر فورى مباشر (بمجرد (الترسجیل) عام ١٩٧٣ فى ١١ / ٢٢ / ١٩٧٣ فنحن أسبق ترسجیلا ، وتولد لنا (حق ملكية) وهو حق دائم مؤبد لا یسقط بالتقادم مهما طال الزمن) .

وقد تمسكنا بعدم تحقق الأثر الرجعى لحكم صحة التعاقد بالمذكرة الختامية بجلسة ٢ / ٤ / ١٣ / ٢٠ بص ١٢ ، ١٤ ، ١٥ وأغفلها حكم أول درجة مع أنه دفاع جوهرى فى الموضوع ومؤثر فى النتيجة .

٢ - أننا حسنو النية فى حكم م ١٧ / ٢ ، ق ٣ / ١١٤ / ١٩٤٦ وتمسك بتعريف حسن النية المذكور بها قبل حذفه بتاريخ ١ / ٥ / ١٩٧٦ ، وهو تاريخ العمل بقانون ٢٥ / ١٩٧٦ طبقاً للمادة الخامسة منه ، والذي يطبق علينا هو ذلك التعريف ، وقد تمسكنا بتعريف حسن النية بالمذكرة الختامية بجلسة ٢ / ٤ / ١٣ / ٢٠ بص ٤ ، ١١ ، ١٨ لأننا نشأنا فى ظله فهو الذى يحكمنا والذى أغفله الحكم المطعون فيه بأول درجة :

ويقضى هذا التعريف بالآتى :

(ويعتبر الغير حسن النية إذا كان لا يعلم ولا يستطيع أن يعلم بالسبب الذى تستند إليه الدعوى) .

والخاص بالفقرة التى تسبق بالفقرة التى تسبق هذا التعريف وهى فقرة ١٧ / ٢ ق ٣ / ١١٤ / ١٩٤٦ (ولا يكون هذا الحق حجة على (الغير) الذى كسب حقه بحسن نية قبل التأشير أو الترسجیل المشار إليه) .

ودليلنا :

١ - أننا سسجلنا عقدنا الرضائى ... بتاريخ ١٩٧٠ ... بتاريخ ١١ / ٢٢ / ١٩٧٣ (قبل) صدور حكم النهائى الذى شهر برقم

١٩٧٦/٢٠٠٢ بـ ٥ شهور ، في مواجهة (بائع غير مالك لما يبيعه) ، ولم نكن طرفا في دعوى صحة تعاقد البيع المشهر صحيفتها بتاريخ ١٩٧١/١٢/١١ .

ومن أحكام النقض :

١- (الأصل أن البائع لا يمثل المشتري منه فيما يقوم على العقار المبيع من نزاع بعد تسجيل عقد البيع وأن الحكم الصادر ضد البائع لا يعتبر حجة على المشتري الذي سجل عقد شرائه ، (قبل صدور هذا الحكم ولم يختصم في الدعوى) .

(طعن ٩٨٣/٥٨ ق جلسة ١٣/٥/١٩٩٠)

٢- الأحكام الصادرة في مواجهة السلف حجة على الخلف بشأن الحق الذي تلقاه منه إذا صدر قبل انتقال الحق إلى الخلف واكتسابه الحق عليه ، أما إذا صدر الحكم فيها بعد ذلك ، فإنه لا يتعدى أثره ولا تمتد حجته إلى الخلف الخاص ، فيعتبر من الغير بالنسبة له .

(طعن ٢٠٤٩/٥٣ ق جلسة ١٢/٢/١٩٨٧)

(مرفق صورة رسمية من الحكمين سالفى الإشارة بحافظة مستندات رقم (٦) مقدمة لمحكمة الاستئناف بجلسته ٢٠١٣/٩/١٦) .

٢- لم يؤشربها على عقدنا الرضائي المشهر برقم ٤٤٦٦/١٩٧٣ ، بصحيفة دعواهم المشهرة رقم ٤٤٦٧/١٩٧١ .

٣- أما رفعنا دعوى رقم ١٩٧٤/٢٦٢٨ ، بعد تسجيل عقدنا عام ١٩٧٣ ، فور علمنا بحصول البيع الثانى وشهر صحيفة الدعوى بطلب تسليم عقار التداعى ، والتي قضى فيها بذلك الحكم (بأسبقية تسجيل صحيفة دعوى صحة تعاقد المشهرة " على " عقدنا الرضائي المشهر ثم رفعنا دعوى ٢٧٠١/٨٢ م.ك. بالزام البائع بمبلغ ٤٨٠ ، ٢٩٥٩ نحكم فيها برد مبلغ ٥٥٨٠ جنيه .

لذلك الحكم لم ينفذ ولم يفعل للآتي :

١ - أن البائع / محمد حسين محمود كان (معسرا) فلم يرد المبلغ المذكور .

٢ - أنه لم يؤشر لا بفسخ عقدنا ، ولا بقبض ثمن البيع على عقدنا الرضائي الشهر ، وعليه (فقدنا الرضائي الشهر) (سارى ونافذ وصحيح ولم يفسخ ولم يحكم بطلانه ولم يبلغ حتى الآن) .

٣ - لا يوجد أى مستند بملف الدعوى الماثلة يفيد قبض ثمن البيع - وعلى المدعى أصليا والمستأنف ضدهم بأولاً إثبات حصول الوفاء .

وقد قرر الحكم بالسطر الرابع من ص ٧ من نسخة الحكم الأصلية أن الحكم الصادر فى الدعوى ١ / ٢٧٠ / ١٩٨٢ م.ك قضى أن مورث المدعى عليهم بأولاً قد استرد ثمن العقار المبيع له عين التداعى من البائع له بعد استحقاق لمورثة المدعين أصليا .

ولم يبين (الدليل) على ما قرره ومصدره ، حيث لا يوجد بأوراق الدعوى ما يفيد حصول ذلك .

وقد تواترت أحكام النقض على :

١ - ابتناء الحكم على (واقعة) (لا سند لها) بأوراق الدعوى قصور فى التسبيب وفساد فى الاستدلال .

(طعن ٢٤٠ / ٣٨ ق جلسة ٣١ / ٥ / ١٩٧٣)

٢ - عدم تعيين المحكمة (الدليل) الذى بنت عليه (اقتناعها) قصور مبطل .

(طعن ٢٧٤ / ٣٨ ق جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٤)

٣- ابتناء الحكم على (واقعة) لا سند لها في أوراق الدعوى أثره بطلان الحكم .

(طعن ٢٢٨٦ / ٥١ ق جلسة ٢١ / ١٠ / ١٩٩٠)

(طعن ٢٢١٠ / ٦٣ ق جلسة ٧ / ١٢ / ١٩٩٤)

(مرفق صورة رسمية من الحكم الأخير بحافظة مستندات رقم ٧) مقدمة لمحكمة الاستئناف بجلسته ٢٠١٣/٩/١٦ .

ولم يمحص الحكم المطعون فيه ذلك ولم يتحقق من وجود ما يؤكد ذلك بأوراق الدعوى وما هو المصدر الذي استقى منه تقرير واقعة قبض الثمن ودليله من أوراق الدعوى - مع أن ذلك مسألة أساسية وجوهرية وأن الحكم قد بنى عليها حكمه دون دليل من الأوراق وأن ذلك عيب موضوعي يفقد الحكم مقوماته كحكم ، وأنه لا يوجد تأشير بهامش عقدنا الرضائي الشهر ٤٤٦٦ / ١٩٧٣ تفيد حصول أو استلامنا لثمن العقار الذي دفعناه للبائع لنا .

وعلى عدالة المحكمة الموقرة مطالعة ومراجعة عقدنا الشهر رقم ٤٤٦٦ / ١٩٧٣ والتحقق من (وجود تأشيريات من عدمه) سواء بصحيفة دعوى الخصوم المشهورة رقم ٤٤٦٧ / ٧١ ، أو واقعة استرداد ثمن العقار الذي أوفينا به للبائع ، أو تأشير بالفسخ أو الشطب أو الالغاء فعقدنا صحيح وقائم وسارى لم يبلغ الآن ونحن (ملاكه الحقيقيون) ، ولم يتم التصرف مناه فيه حتى الآن لأى شخص كائناً من كان .

٤- أن تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد أثره هو : عدم الاحتجاج عليها بالدعوى التى تشهر بعده ، إلا أنه لا يحتج به علينا للآتى :

١- لم يؤشر على عقدنا الرضائي الشهر رقم ٤٤٦٦ / ١٩٧٣ -
بالصحيفة المشهورة رقم ٤٤٦٧ / ١٩٧١ ، كى تكون هذه الصحيفة حجة
علينا.

٢- لم نكن طرفا مختصما فى تلك الدعوى .

وقد تمسكنا بتعريف حسن النية وبما سبق بمذكرة ٢٠١٣ / ٤ / ٢
الختامية بص ٤ ، ١١ ، ١٨ وأغفلها حكم أول درجة ، مع أنه دفاع جوهري
فى الموضوع.

٣- أن تسجيل صحيفة الدعوى (لا ينقل الملكية) ، وإنما الذى
ينقل الملكية هو العقد الرضائي الشهر أو الحكم الصادر فيها بعد
تسجيله .

وأنه وقت تسجيل عقدنا الرضائي (الشهر رقم ٤٤٦٦ بتاريخ
١٩٧٣ / ١١ / ٢٢) .

ولم يكن قد سجل حكم صحة تعاقد الخصوم ، ولم يؤشر به على
صحيفة دعواه المشهورة ، فتكون (الملكية) (لمن سبق إلى التسجيل) وهو
(عقدنا الرضائي) اعمالا لحكم م ٩ ق ١١٤ / ١٩٤٦ بتنظيم الشهر الذى سجل
بتاريخ ١٩٧٣ / ١١ / ٢٢ (قبل) صدور حكمهم ، وقبل تسجيل حكمهم ،
وقبل التأشير بحكمهم الذى تم خطأ بالمخالفة لمادة ٢ / ١٦ من اللائحة
التنفيذية الجديدة ، لقانون تنظيم الشهر ، وهو (القانون الخاص) الذى
أحال إليه القانون المدنى فى أعمال التسجيل وأن جميع أحكام قانون الشهر
العقارى (من النظام العام) وأن العبرة فى نقل الملكية عند تزاحم
المشتريين هى (بأسبقية تسجيل (العقد) الناقل للملكية والمنشئ لها)
طبقاً م ٩ ق ١١٤ / ١٩٤٦ ، وأن تسجيل الصحيفة ليس عقد أو حكم بصحة
تعاقد عقد ناقل للملكية ولا تنقل الملكية .

ومن أحكام النقض :

١- المعول عليه فى نقل الملكية ليس بالأسبقية فى تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد ، وإنما هو بتسجيل العقد ، أو الحكم الصادر فيها .

(طعن ٥٧ / ٣٢ ق جلسة ١ / ١١ / ١٩٦٦)

٢- تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد ، غير كافية لنقل الملكية ، وجوب صدور حكم بذلك والتأشير به وفقاً لقانون الشهر العقارى رقم ١١٤ / ١٩٤٦ بتنظيم الشهر) .

(طعن ٨٥٠ / ٤٣ ق جلسة ٢٨ / ٦ / ١٩٧٧)

٣- مجرد تسجيل دعوى صحة التعاقد ، لا شأن له بنقل الملكية العقارية من البائع إلى المشتري ، إذ لا تنتقل هذه الملكية إلا بأشهار الحكم النهائى الصادر بصحة البيع ، وذلك إما بتسجيل هذا الحكم ، أو التأشير بمنطوقه فى (هامش تسجيل الصحيفة) .

(طعن ٤٤٩٧ / ٦٢ ق جلسة ٢٧ / ١ / ١٩٩٤)

(مرفق صورة رسمية من الطعن الأخير بحافظة مستندات رقم (١) مقدمة لمحكمة الاستئناف بجلسته ٢٠١٣/٦/١٧) .

فشاب الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق ، ومخالفة مواد قانون تنظيم الشهر وهى المواد ٩ / ١٧ / ٢ ، ٣ ، الخاصتان بأسبقية التسجيل ، وحسن نية من كسب حق ، قبل التأشير وم ١٥ ، ١٧ ق ١١٤ / ١٩٤٦ الخاصتان بانسحاب الأثر الرجعى لحكم صحة التعاقد ، ومادة ١٦ / ٢ من اللائحة التنفيذية الجديدة المعدلة لسابقتها والخاصة بوجوب امتناع شهر المحرر اللاحق إذا وجد محرر مشهر ناقل للملكية سابق عليه ، ومادة ٤٦٦ / ٢ مدنى الخاصة بملكية البائع للمبيع ، ويبيع ملك الغير .

وعلى عدالت المحكمة الموقرة :

مطالعة عقدنا الرضائي الشهر رقم ٤٤٦٦ في ٢٢ / ١١ / ١٩٧٣
اسكندرية للتأكد مما سبق ذكره ، وأن العقد مرفق بحافظة مستندات رقم
(٧) مقدمة منا بجلسة ٢١ / ١٢ / ٢٠١٠ بأول درجة .

ومراعاة أنه :

١ - غير مؤثر عليها بهامش ذلك العقد - بأية تأشيرات من أى نوع
سواء بالصحيحة الشهر ، أو بالفسخ ، أو بالطلان ، أو باللغاء ، أو بالشطب
والمحو .

فعقدنا الرضائي الشهر ١٩٧٣ / ٤٤٦٦ عقد (سليم وصحيح) ، ولم
يبطل حتى الآن ، ولم يفسخ حتى الآن ، ولم يبلغ حتى الآن ، ولم يشطب أو
يمحو ، فهو (عقد) (قائم وسارى ونافذ) (حتى الآن) ، وليست به تأشيرات
هامشية بأسبقيات سابقة عليه أو تأشيرات تبطله أو تأشيرات بفسخه .

٢ - وأن حق الملكية (حق دائم مؤبد) ، لا يسقط بالتقادم ، أو عدم
الاستعمال مهما طال الزمن .

٣ - إن التصرف الثانى صدر من بائع غير مالك ، فلا يرتب نقل الملكية
للمشتري الثانى ، ولا يسرى ولا ينفذ فى حقنا اعمالاً لنص (م ٢/٤٦٦
مدنى) .

الطلبات

تصمم على الطلبات الختامية الواردة بصحيحة الاستئناف الماثلة ،
ونصمم على ما جاء بها من دفع ودفاع وطلبات ختامية ، وما جاء بالطلبات
الختامية بالملذكرة الختامية المقدمة بجلسة ٢ / ٤ / ٢٠١٣ بأول درجة ،
ونطلب بإلغاء حكم أول درجة فيما قضى به من الشطب والمحو للمسجل رقم

١٩٧٣ / ٤٤٦٦ ومن رفضه الدعوى الفرعية لما سبق بيانه بهذه المذكرة وبصحيفة الاستئناف الماثلة ، والقضاء مجدداً ، بالطلبات الواردة بالمذكرة الختامية المقدمة بجلسة ٢ / ٤ / ٢٠١٣ بأول درجة بصحيفة الاستئناف الماثلة.

وتتمسك أمام عدالتكم بالاستئناف :

أ- بعدم تحقق وعدم توافر أركان قاعدة عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، وأن قوة الأمر المقضى به والتي هي من (النظام العام) الذى استند إليها الحكم (المطعون فيه) فى منطوقه وأسبابه (غير متوافرة وغير متحققة فى الحالة الماثلة المعروضة) لاختلاف المحل والسبب وأوضحنا ذلك بالتفصيل سابقاً بهذه المذكرة وبصحيفة الاستئناف أيضاً .

ب- وبعدم جواز نظر الدعوى من المدعين أصلياً بأول درجة (المستأنف ضدهم بأولاً) لرفعها من غير ذى صفة (لما سبق أن ذكرناه) .

ج- وتتمسك بعدم نفاذ التصرف الثانى الصادر من غير مالك فى مواجهتنا ، ولا يسرى فى حقنا ، لا يترتب عليه نقل الملكية للمشتري الثانى من شخص بائع (ملك الغير) الذى هو ملكنا نحن المستأنفون اعمالاً لنص (م ٤٦٦ / ٢ مدنى) الخاص وبملكية البائع للمبيع وبطلان بيع ملك الغير وعدم سريان أو نفاذه فى حق (المالك الأصلى) ، فلا يحتج به علينا ولا يسرى فى حقنا .

د- نتمسك وندفع ببطلان (تقرير الخبير) لاقحام نتيجته النهائية وقصرها على (المسائل القانونية) دون الفنية ، ولمخالفته للثابت بالأوراق على النحو الوارد بصحيفة الاستئناف) بص ٩ ، ١٠ ، ٣ ، ٤ منها ونحيل إليها .

هـ- ونضيف ترتيباً على ما آثاره حكم أول درجة من عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيه نطلب عدم الاعتداد بالحكم الصادر فى الدعوى

٠
١٩٧٤/٢٦٣٨ م.ك اسكندرية ، وكذا استئناف رقم ٥٤٥ / ٣٣ ق بجلسة
١٩٧٨/١١/٢٢ ، وكذا الاستئناف الصادر في الدعوى رقم ١١٢٨ / ٤٢ ق
استئناف على كتيبة لازمة ومرتبطة اعمالاً لنص م ٢٣٥ مرافعات .

وفق الله قضاءنا للاحقاق الحق

وكيل الطالب

السيد عبد الوهاب عرفه المحامي

المحامي

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب

محكمة استئناف الاسكندرية

د / (٥ مدنى)

بالجلسة المنعقدة علناً بسرائى المحكمة فى يوم الأربعاء الموافق

٢٠١٢/١٢/١٨

برئاسة السيد الأستاذ المستشار / على كتات رئيس المحكمة

وعضوية السيدى المستشارين / عبد الرحمن الرفاعى رئيس المحكمة

/ محمود عطية أبو شون رئيس المحكمة

وحضور السيد / ممدوح على أمين السر

صدر الحكم الآتى

فى الاستئناف المقيد بالجدول العمومى تحت رقم ٢٢٨٢ لسنة ٦٩ ق

المرفوع من : ورثة المرحوم / عطية عطا خليفة وهم :

١ - سيف الدين نور عطا خليفة

٢ - ايهاب عطية عطا خليفة

٣ - السيدة / أمينة نور عطا خليفة

٤ - سناء نور عطا خليفة

مستأنفون أصليون مقيمون ٢٣١ ش طيبة - ناحية كليوباترا حمامات -
قسم سيدى جابر - محافظة الاسكندرية .

ضد

أولاً :

مهندس / محمد سيد محمد علي سودان

د / محمود سامي السعيد عبد الوهاب

د / جيهان محمود مصطفى البسطويسى

مقيمون ٣١٤ تقسيم القضاة - عمارة النجوم - سموحة - قسم سيدى

جابر .

ثانياً :

١ - السيد / أمين مكتب اسكندرية للشهر العقارى بصفته .

٢ - السيد / وزير العدل بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الشهر العقارى .

المحكمة

بعد سماع المرافعة ومطالعة الأوراق والمداولة قانوناً :

من حيث أن وقائع الدعوى سبق وأن أحاط بها الحكم المستأنف الصادر فى الدعوى رقم ٩٥٨٤ لسنة ٢٠٠٧ مدنى كلى الاسكندرية ، فتحيل إليه المحكمة . وتوجز فى أن المستأنف ضدهم بالبند أولاً أقاموها طالبين فى ختامها الحكم بشطب ومحو قيد المسجل رقم ٤٤٦٦ لسنة ١٩٧٣ الاسكندرية ، المتضمن بيع محمد حسين محمود لمورث المستأنفين العقار رقم (١٩ أ) تنظيم خليل باشا خياط. على سند من القول : أنهم بموجب عقد بيع ابتدائى مؤرخ ٢٠٠٥ / ٩ / ١٢ اشتروا من ورثة ليلي عثمان فرج العقار رقم ١٩ (أ) تنظيم شارع خليل باشا خياط ، نظير ثمن مقداره ١٠٨٠٠٠٠ (مليون وثمانين ألف جنيه) ، وكانت ملكية العقار قد ألت إليها بطريق الشراء من محمد حسين

محمود بموجب عقد بيع ابتدائي مؤرخ ٥/٨/١٩٧١ قضى بصحته ونفاذه في الدعوى رقم ٣٣١٦ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى الاسكندرية المشهرة بصحيفتها برقم ٤٤٦٧ لسنة ١٩٧١ ، وتأيد استئنافيا بالاستئناف رقم ١٩ لسنة ٢٩ ق ، وأشهر الحكم الاستئنافى برقم ٢٠٠٢ لسنة ١٩٧٦ وتأشربه على صحيفة دعوى الصحة والنفاذ آنفة البيان . وأثناء سيرهم فى اجراءات شهر العقار فوجئوا بقيام المستأنفين بانذار أمين مكتب الشهر العقارى بعدم الشهر لامتلاكهم العقار ، وبامتنعصاء الأمر تبين وجود المسجل رقم ٤٤٦٦ لسنة ١٩٧٣ ثابت به شراء مورث المستأنفين العقار من محمد حسين محمود البائع لمورثة البائعين لهم . ولما كان سند ملكية مورثة البائعين لهم أسبق من المسجل رقم ٤٤٦٦ لسنة ١٩٧٣ لارتداء أثر حكم الصحة والنفاذ الصادر لها لتاريخ تسجيل الصحيفة يوم ١/١٢/١٩٧١ ، ومن ثم لا يحتج به فى مواجهتها ، كما وأن مورث المستأنفين سبق وأن أقام عدة دعاوى من بينها الدعوى رقم ٢٦٣٨ لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى الاسكندرية بطلب الزام البائع له (محمد حسين محمود) بتسليمه العقار موضوع الدعوى ، تدخلت فيها مورثة البائعين وقضى برفضها وتأيد الحكم استئنافيا ، والدعوى رقم ٢٧٠١ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلى الاسكندرية بطلب ثمن العقار ورسوم التسجيل والى قضى له فيها بالزام البائع له برد الثمن ، الأمر الذى حدا بهم لاقامة هذه الدعوى بطلباتهم آنفة البيان . ولدى تداول الدعوى بالجلسات أقام المستأنفون دعوى فرعية بطلب محو وشطب صحيفة دعوى صحة التعاقد الخاصة بالمستأنف ضدهم بالبند أولاً المشهرة برقم ٤٤٦٧٦ لسنة ١٩٧١ الاسكندرية ، وعدم الاعتراد بحكم صحة التعاقد المشهر برقم ٢٠٠٢ لسنة ١٩٧٦ والمؤشربه على الصحيفة المشهرة آنفة البيان ، والزام المستأنف ضدهم بالبند ثانيا بالتضامن بينهم بأداء مبلغ ٢ مليون جنيه تعويضا عن الأضرار المادية والأدبية التى

لحقت بهم من جراء خطأ تابعهم ، ثم أضافوا طلباً آخر باستحقاق العقار واسترداده من الحائزين له ، وتسليمه إليهم خالياً مما يشغله ، على سند من امتلاكهم العقار موضوع الدعوى بالمسجل رقم ٤٤٦٦ لسنة ١٩٧٣ ، والذي كان سابقاً على تسجيل حكم الصحة والنفذ ، بما كان يتعين معه أيضاً على المستأنف ضده بالبند ثانياً الامتناع عن تسجيل حكم الصحة والنفذ الصادر للمستأنف ضدهم أولاً . وبجلسة ٣٠ / ٤ / ٢٠١٣ قضت المحكمة في الدعوى الأصلية بشطب ومحو قيد المسجل رقم ٤٤٦٦ لسنة ١٩٧٣ الاسكندرية ، وبرفض الدعوى الفرعية ، وأقامت قضاءها على سند من أن الحكم النهائي الصادر في الدعوى رقم ٢٦٣٨ لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى الاسكندرية فصل في مسألة أساسية مشتركة هى أسبقية مورثة البائعين للمستأنف ضدهم بالبند أولاً فى شهر سند ملكيتها ، لارتداد التسجيل لتاريخ شهرها لصحيفة دعوى صحة التعاقد رقم ٣٣٦١ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى الاسكندرية يقوم ١١ / ١٢ / ١٩٧١ وانتقال العقار إليها منذ هذا التاريخ ، واستحالة نقل ملكيته لمورث المستأنفين لخروجه من ملكية البائع له وأن الحكم النهائي الصادر فى الدعوى رقم ٢٧٠١ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلى الاسكندرية ، قد فصل فى مسألة أساسية أيضاً هى أحقية مورث المستأنفين فى استرداد ثمن العقار من البائع له بعد استحقاقه لمورثة البائعين للمستأنف ضدهم بالبند أولاً . وأن المستأنف ضدهم بالبند أولاً لهم صفة ومصلحة فى اقامة هذه الدعوى باعتبارهم المشتريين من ورثة ليلي فرج عثمان التى ثبتت ملكيتها للعقار بالحكمين السالفين الذين حازا قوة الأمر المقضى وكان مورث المستأنفين طرفاً فيهما ، ومن ثم أجابت المحكمة المستأنف ضدهم بالبند أولاً لطلباتهم ، ورفضت طلبات المحو والاسترداد فى الدعوى الفرعية ، كما قضت برفض طلب التعويض لعدم وجود خطأ فى جانب المستأنف ضدهم بالبند

ثانيًا باعتبار أن ما قاما به جاء متفقًا والمادتين ١٦ ، ١٥ من قانون تنظيم الشهر العقارى الصادر برقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ولأن هذا القضاء لم يلق قبولاً لدى المستأنفين فقد طعنوا بالاستئناف المائل بصحيفة أودعت قلم الكتاب بتاريخ ١٢ / ٥ / ٢٠١٣ وأعلنت قانونًا ، طلبوا فى ختامها قبول الاستئناف شكلاً ، وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم قبول الدعوى الأصلية لرفعها من غير ذى صفة ، واحتياطياً برفضها والزام رافعيها المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ، ومن باب الاحتياط الكلى ندب لجنة ثلاثية من خبراء وزارة العدل لبحث الاعتراضات الواردة بالذكرته الختامية المقدمة بجلسة ٢ / ٤ / ٢٠١٣ على تقرير الخبير ، وفى الدعوى الفرعية القضاء له بالطلبات آنفة البيان مع الزام المستأنف ضدهم بأولاً وثانياً بالمصاريف والأتعاب بحكم مشمول بالنفاذ المعجل بلا كفالة وأقاموا استئنافهم على أسباب حاصلها أن الحكم المستأنف استند إلى حجية الحكمين الصادرين فى الدعويين رقمى ٢٦٣٨ لسنة ١٨٧٤ و ٢٧٠١ لسنة ١٩٨٢ رغم اختلاف الموضوع والسبب فيهما ، وأن مورثهم يمتلك العقار موضوع الدعوى بموجب العقد المسجل رقم ٤٤٦٦ لسنة ١٩٧٣ والسابق فى تسجيله على تسجيل الحكم الصادر بالصحة والنفاذ لمورثة البائعين للمستأنف ضدهم بالبند أولاً ، وأنه كان يتعين على المستأنف ضدهما بالبند ثانياً الامتناع عن تسجيل الحكم الصادر لمورثة البائعين للمستأنف ضدهم بالبند أولاً ، باعتبار أن الملكية كانت قد انتقلت لمورثتهم بالتسجيل ، ولم يؤشر على هامش عقده بوجود صحيفة دعوى الصحة والنفاذ التى رفعتها مورثة البائعين للمستأنف ضدهم بالبند أولاً ، وأن المستأنف ضدهما بالبند ثانياً خالفاً بذلك المواد ٩ ، ١٧ / ٢ من قانون تنظيم الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بأسبقية التسجيل ، والمادة ١٦ / ٢ من اللائحة التنفيذية للقانون ، والمادة ٤٦٦ من القانون المدنى الخاصة ببيع ملك

الغير ، باعتبار أن تصرف البائع لهم لمورثة البائعين للمستأنف ضدهم بالبند أولاً في العقار جاء تالياً على تسجيله باسم مورثهم ، ومن ثم يكون قد وقع على ملك الغير وهو ما يشكل خطأ من قبل المستأنف ضدهما بالبند ثانياً يوجب التعويض وتدوول الاستئناف على النحو الثابت بمحاضرها ، وبها مثل الطرفان كل بوكيل عنه - محام - ومثل نائب الجولة عن المستأنف ضدهما بالبند ثانياً ، وقدم المستأنفون مذكرة بدفاعهم لا تخرج في مضمونها عما جاء بأسباب الاستئناف ، وتسع حافظات مستندات طويت على أحكام للاسترشاد ، وقدم نائب الدولة مذكرة طلب فيها رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ودفع بانتفاء الخطأ الموجب للتعويض ، كما دفع بسقوط الحق في المطالبة به بالتقادم الثلاثي طبقاً للمادة ١٧٢ من القانون المدني ، وطلب عدم الزام المستأنف ضدهما بالبند ثانياً بأية مصروفات ، وارجأت المحكمة الحكم في الاستئناف لجلسة اليوم من حيث أن الاستئناف أقيم في الميعاد مستوفياً أوضاعه الشكلية المقررة قانوناً ، ومن ثم تقضى المحكمة بقبوله شكلاً .

وحيث أنه عن موضوع الاستئناف بالنسبة للدعوى الأصلية ، فإن المحكمة ترى أن الحكم المستأنف في محله لأسبابه الصحيحة التي بنى عليها ، والتي تأخذ بها وتقرها أسباباً لحكمها لما فيها من رد كاف على ما أثاره المستأنفون بأسباب استئنافهم ، ومن ثم تقضى المحكمة برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

وحيث أنه عن دفع المستأنف ضدهما ثانياً بسقوط الحق في طلب التعويض بالتقادم الثلاثي في الدعوى الفرعية ، فلما كانت المادة ١٧٢ / ١ من القانون المدني تنص على أنه " تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه ، وتسقط الدعوى في كل حال ،

بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع " لما كان ذلك وكان ما يدعيه المستأنفون من ضرر يتمثل في قيام المدعى عليهم بالبند ثانيًا بتسجيل الحكم الصادر بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر لمورثة البائعين للمستأنف ضدهم بالبند أولاً رغم سبق تسجيله باسم مورثهم ، لما كان هذا الضرر قد وقع عام ١٩٧٧ وتحقق علم مورثهم (المضرون) به وبالمستول عنه ذلك أنه كان مطروحاً في الدعوى رقم ٢٦٣٨ لسنة ١٩٧٤ التي أقامها بطلب استلام العقار من بائعه ، ورفض طلبه على سند من أن مورثة البائعين للمستأنف ضدهم بالبند أولاً قد سجلته باسمها ، فإن الدفع بسقوط الحق في المطالبة بالتعويض عن ذلك الفعل يكون مصادفًا لصحيح الواقع والقانون متعينًا قبوله لفوات أكثر من ثلاث سنوات على علم مورث المستأنفين بوقوع الفعل المتضرر منه والجهة المسئول عنه ، إذ قضى الحكم المستأنف برفض هذا الطلب ، وهو ما يستوى في نتيجته مع سقوط الحق فيه بالتقادم فإن المحكمة تقضي بتأييده لهذه الأسباب دون أسباب الحكم المستأنف في هذا الشأن . وحيث أنه عن باقي الطلبات في الدعوى الفرعية فإن المحكمة تؤيد الحكم المستأنف في رفضها للأسباب الصحيحة بنى عليها ، التي تأخذ بها وتقرها أسبابًا لحكمها .

وحيث أنه عن مصاريف الاستئناف فإن المحكمة تلزم بها المستأنفين عملاً بالمادتين ١٨٤ ، ٢٤٠ من قانون المرافعات ، والمادة ١٨٧ من قانون المحاماة .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة : بقبول الاستئناف شكلاً ، وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف ، وألزمت المستأنفين بالمصاريف ومائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

رئيس المحكمة

أمين السر

مذكرة بدفاع

مرفوعة من :

بصفته وكيلًا عن ورثة المرحوم / عطية عطا خليفة وهم :

- (الطاعنون)
- ١- السيد / سيف الدين نور عطا خليفة .
 - ٢- السيد / ايهاب عطية عطا خليفة
 - ٣- السيدة / أمينة نور عطا خليفة .
 - ٤- السيدة / سناء نور عطا خليفة .

ضد

أولاً :

- (مطعون ضدهم أولاً)
- (١) مهندس محمد سيد محمد علي سودان .
 - (٢) د/ محمود سامي السعيد عبد الوهاب .
 - (٣) د/ جهاد محمود مصطفى البسطويسى .

ثانياً :

- (مطعون ضدهم ثانياً)
- (١) أمين مكتب اسكندرية للشهر العقارى - بصفته .
 - (٢) وزير العدل بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الشهر العقارى .

وذلك في الطعن نقض مدني ٨٤/٢٨٧٣ ق د () نقض مدني

والمحدد لنظره جلستاً / ٢٠١٤/

بخصوص عقار التداعي رقم ١٩ أش خليل خياط ناحية رشدي قسم
سیدی جابر - اسكندرية بمسطح ٢٧، ١٩، ٣٣ م٢ .

الوقائع والموضوع

صدر حكم الاستئناف الطعين رقم ٢٢٨٢/٦٩ ق بجلست
٢٠١٣/١٢/١٨ والقاضي منطوقه :

أولاً : في الدعوى الأصلية بشطب ومحو قيد المسجل رقم ٤٤٦٦ لسنة
١٩٧٣ إسكندرية المتضمن بيع عقار التداعي المين بالصحيفة من المدعو /
محمد حسين محمود لصالح / عطية عطا خليفة وإلزام المدعي عليهم أصلياً
بأولاً : بالمصاريف وخمسة وسبعين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

ثانياً : برفض الدعوى الفرعية ، وألزم المدعين فرعياً بالمصاريف
 وخمسة وسبعين جنيهاً أتعاب المحاماة.

ولما لم يلقي هذا الحكم قبولا لدى الطاعنين فقد واثبوا بالطعن
عليه بطريق النقض المائل .

أسباب الطعن بالنقض

١- الخطأ في القانون والخطأ في تطبيقه :

ينعي الطاعن على حكم الاستئناف المؤيد لحكم أول درجة القاضي
بشطب ومحو المسجل ٤٤٦٦ في الدعوى الأصلية الخطأ في القانون
للآتي :

١ - مخالفة م٤ مرافعات : لانتفاء الصفة في رفع الدعوى الأصلية بأول
درجة وقد دفع أمام محاكم الدرجتين بعدم قبول الدعوى لرفعها من
غير ذي صفة والتي هي من (النظام العام) للآتي :

(أ) مخالفة نص م٤٦٦ مدني : حيث رفعت دعوى المطعون ضدهم بأول
درجة ضد شخص غير مالك لعقار التداعي لزوال صفته كبائع نظراً
لانتقال الملكية إلى الطاعنين بالتسجيل في تاريخ ٢٢ / ١١ / ١٩٧٣

بالمسجل $\frac{4466}{1973}$ ، وهذا المسجل غير مؤثر على هامشه بصحيفة دعوى
صحة التعاقد المشهورة رقم $\frac{4467}{1971}$ فلا يحتج على الطاعنين بها .

* كما لم يمكن مورث الطاعنين طرفاً فيها فلا يحتج عليهم بها ،
فصدر حكم المطعون ضدهم النهائي بتاريخ ٢١ / ٤ / ١٩٧٤ بعد تسجيل
عقد الطاعنين بحوالي (٤ شهور تقريباً) ضد شخص يائع لملك الغير ، فلا
يسري في حق الطاعنين ، ولا ينفذ في مواجعتهم وقد تمسك الطاعنين بذلك
أمام محاكم الدرجتين .

(ب) مخالفة نص م ٢ / ١٦ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الشهر
رقم ١٩٤٦ / ١١٤ .

ويقضي هذا النص بالآتي : (وإذا اتضح للمكتب أن المحرر المعارض
سبق شهره وكان من المحررات الناقلة للملكية ، وجب عليه الامتناع عن
شهر المحرر اللاحق أن كان ناقلاً للملكية) .

وبإزالة هذا النص على واقعة التداعي :

نجد أن تابعي المطعون ضدهم بثانيًا : قد خالفوا تلك المادة حيث
ارتكبوا عملاً غير مشروع حيث أشروا الساعة ٥٠ : ١٢ ظهرًا بتاريخ
٢١ / ٣ / ١٩٧٧ ملف تنفيذ رقم ٦٢ بهامش ص ٢ من صحيفة الدعوى
المشهرة رقم $\frac{4467}{1971}$ بتسجيل حكم صحة تعاقد الخاص بها تحت رقم
٢٠٠٢ / ١٩٧٦ ، في وجود عقد بيع رضائي ناقل للملكية مشهر تحت
رقم $\frac{4466}{1973}$ سابق على ذلك الحكم المشهر بثلاث سنوات تقريباً فيمتنع على
القائمون على الشهر بمكتب إسكندرية للشهر إجراء التأشير الهامش سالف
الإشارة لاستنفاد الملكية ، ولأن نص م ٢ / ١٦ من اللائحة التنفيذية لقانون
تنظيم الشهر رقم ١٩٤٦ / ١١٤ يقضي وجوباً وليس جوازاً بالامتناع عن
شهر المحرر اللاحق رقم ٢٠٠٢ / ١٩٧٦ لوجود عقد بيع رضائي مشهر
ناقل للملكية سابق عليه إعمالاً لنص (م ٩ ق ١١٤ / ١٩٤٦ بتنظيم الشهر) .

ومادة ٢/١٦ من اللائحة التنفيذية من قانون تنظيم الشهر. وأن أحكام الشهر العقاري جميعها من (النظام العام) لا يجوز مخالفتها .

وعليه فإن الأثر الرجعي لحكم صحة التعاقد الوارد بالمواد ١٥ ، ١٧ ق ١١٤/١٩٤٦ (غير متوافق) للآتي :

١ - أن حكم صحة التعاقد الشهر رقم ١٩٧٦/٢٠٠٢ حكم باطل صادر في مواجهة شخص (غير مالك) للعقار موضوع الحكم بصحة ونفاذه فهو (حكم باطل) .

٢ - أن التأشير تم في وجود عقد بيع رضائي شهر برقم $\frac{٤٤٦٦}{١٩٧٣}$ غير مؤشر على هامشه بصحيفة دعوى صحة التعاقد المشهرة برقم $\frac{٤٤٦٧}{١٩٧١}$ ، ولم يكن الطاعنون طرفا في هذه الدعوى فلا تسري في حقهم ولا يحتاج عليهم بها، ولا ترتب نقل الملكية إليهم إعمالاً لنص (م ٤٦٦ مدني) .

(ج) مخالفة حكم أول درجة مؤيدا باستئنائه لمادة ١٠١ من قانون الإثبات :

حيث أن الدعوى رقم ٢٦٣٨ لسنة ٧٤م. ك إسكندرية موضوعها : (تسليم العقار) كأثر مترتب على البيع ولو لم يشهر وسببها : عقد البيع .

أما الدعوى الماثلة رقم ٢٠٠٧/٩٥٨٤ : فموضوعها استحقاق عقار التداعي وتسليمه للطاعنين من الحائزين له خالياً من الشواغل والأفراد .

وسببها : هو حق الملكية الدائم الأبدى الذي لا يسقط بالتقادم أو عدم الاستعمال، وكذلك دعوى الاستحقاق للمطالبة به لا تسقط كذلك بالتقادم.

وأن سقوط الحق في التعويض بالتقادم الثلاثي عن العمل غير المشروع:

بإجراء التأشير الهامشي على صحيفة دعوى صحة تعاقد المشهرة رقم $\frac{٤٤٦٧}{١٩٧١}$ بحكم صحة تعاقد الخاص بها والشهر برقم $\frac{٢٠٠٢}{١٩٧٦}$ في وجود

عقد بيع رضائي مشهر برقم $\frac{4466}{1973}$ سابق عليه وغير مؤثر على هامشه
بالصحيفة المنشهرة ولم يكن مورث الطاعنين طرفاً فيها .

لا يؤثر على وجود حق الملكية المكتسب للطاعنين بتسجيلهم
عقد البيع الرضائي المشهر برقم $\frac{4466}{1973}$ لأنه دائم أبدي ، لا يسقط بتقادم،
أو عدم استعمال وذلك لتغاير الحقان.

* وأن تقادم التعويض عن عمل غير مشروع تم من جانب تابعي
المتبوع مودفي الشهر العقاري لا ينفي أو يلغي ملكية الطاعنين الدائم
الأبدي .

وأن نظام السجل الشخصي المعمول به في مكتب إسكندرية ليس له
حجية مطلقة كنظيره السجل العيني ، وأنه نظام شخصي يجري وفقاً
للأسماء وليس بحسب العقارات فهو لا يصحح العقود الباطلة ولا
يكمل العقود الناقصة .

(طعن ١١٠٧ / ٥١ ق جلسة ٣٠ / ٦ / ١٩٨٢)

وأن (التسجيل) وحده لا يكفي لنقل الملكية .

بل يجب أن يكون البيع صادر من مالك بموجب عقد مسجل وغير
متعارض مع المستندات الحقيقية ، كي يستطيع بدوره نقل الملكية إلى المشتري
منه، لأنه من غير الممكن أن يكون للمشتري حقوقاً أكثر مما هي
للبيع له.

(طعن ٣٦٢٧ / ٦٦ ق جلسة ٣ / ٣ / ٢٠٠٩)

٢- مخالفة الثابت بوراق الدعوى :

حيث توجد صورة رسمية من عقد بيع رضائي مشهر ناقل للملكية
رقم $\frac{4466}{1973}$ خاص بملكية الطاعنين وأسبقيتهم على حكم صحة
تعاقد المشهر برقم $\frac{2002}{1976}$

وأنه لا توجد على هامش هذا العقد البيع الرضائي المشهر لمسجل
الطاعنين رقم $\frac{4466}{1973}$ أية تأشيرات إطلاقاً سواء بالصحيفة المشهورة أو
بفسخ أو شطب أو محو أو إلغاء أو بطلان .

(مرفق بحافظة مستندات رقم (٧) مقدمة لمحكمة أول درجة
بجلسة ٢٠١٠/١٢/٢١)

وتوجد كذلك مكلفة رسمية صادرة من ضرائب عقارية شرق
إسكندرية باسم مورث الطاعنين / عطية عطا خليفة من عام ١٩٧٣ حتى
الآن .

ولم يصدر من الطاعنين منذ التسجيل عام ١٩٧٣ حتى الآن أية
تصرفات من أي نوع لأي شخص ، وعليه فإن الملكية لازالت حتى الآن
للطاعنين دون سواهم .

* فعلى أي أساس تم إعطاء (ملكية) لأشخاص لا صفة لهم
إطلاقاً في رفع دعوى شطب ومحو ، لمجرد صدور (حكم باطل
لاحق) بمحو عقد سابق ناقل للملكية من فور التسجيل ، ليس
بهامشه أية تأشيرة تمحوه أو تلغي وجوده بفسخ أو بطلان أو بأحقية
للغير عليه .

وقد تم الدفع بعدم قبول الدعوى الأصلية لرفعها من غير ذي صفة ولم
ترد المحكمة على هذا الدفع الجوهري .

ولم يكفي الحكم بذلك ، بل تمادى في الخطأ ومخالفة اللوائح والقوانين
ومنها المادة ١٦ / ٢ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الشهر ، ليعطي له أثر
رجعي ليسبق عقد رضائي مسجل ملكيته واضحة وثابتة غير مشوية بعيب
يؤثر عليها أو ينتقص منها أو يمحوها أو يلغيها أو يبطلها أو يفسخها ويجعلها
كأن لم تكن .

ومن المبادئ المستقرة في محكمة النقض : أنه يجب أن يستند الحكم إلى أدلة الإثبات المقدمة من الخصم وأنه لا يجوز للقاضي مخالفة الثابت بالأوراق بموجب (الأدلة) المقدمة في القضية .

(طعن ٥٢١/٥١ ق جلسة ٢١/٥/١٩٨٦)

والمقرر أنه إذا قدم الخصم إلى محكمة الموضوع (مستندات) وتمسك (بدلائلها) والتفت عنها الحكم مع ما قد يكون لها من (دلالة) فإنه يكون معيباً بالقصور في التسبيب .

(طعن ٥٨٠٩/٦٢ ق جلسة ٢٣/١/٢٠٠٠)

٣- عدم الرد على دفع ودفاع جوهرى ومنتج ومؤثر في نتيجة الحكم :

أ- حيث لم يواجه دفاع الطاعن حين دفع بتغاير الموضوع والسبب في الدعوى رقم ٢٦٣٨ لسنة ١٩٧٤ م. ك إسكندرية عن الدعوى الماثلة رقم ٢٠٠٧/٩٥٨٤ :

* ذلك أن موضوع الدعوى الأولى هو : تسليم العقار كأثر مترتب على عقد البيع ولو لم يشهر وسببه هو عقد البيع .

وموضوع الدعوى الحالية رقم ٢٠٠٧/٩٥٨٤ م. ك إسكندرية هو . استحقاق عقار التداعي وتسليمه من الحائزين له للطاعنين خالياً من الشواغل والأفراد .

وسببه هو (حق الملكية الدائم الأيدي) المترتب على التسجيل وفور التسجيل وبمجردده والذي لا يسقط بالتقادم أو عدم الاستعمال .

ب- كذلك أغفل حكم أول درجة مؤيداً باستئنافه :

الرد على دفاع الطاعنين بإجراء التأشير الهامشي بحكم صحة تعاقد رقم ٢٠٠٢ على هامش صحيفة دعواه المشهورة رقم ٤٤٦٧/١٩٧١ والغير ناقلة

للملكية - في وجود عقد بيع رضائي مشهر ناقل للملكية رقم $\frac{4466}{1973}$ سابق على الحكم سالف الإشارة ، وغير مؤثر عليه بالصحيفة المشهرة رقم $\frac{4467}{1971}$ ، ولم يكن طرفاً فيها ، فلا يسري في مواجهة الطاعنين ، ولا يحتج عليه بها ولا يرتب نقل الملكية إلى المطعون ضدهم بأولا .

ج- حيث لم يرد حكم الاستئناف على دفاع الطاعنين الجوهرى ، بانتفاء صفة المطعون ضدهم بأولاً في طلب شطب ومحو سجل الطاعنين .

حيث أن حكم صحة تعاقد الطاعن النهائي صدر بتاريخ ٢١ / ٤ / ١٩٧٤ في مواجهة شخص زالت عنه صفة المالك بتسجيل عقد الطاعنين الرضائي تحت رقم $\frac{4466}{1973}$ مشتراه منه ، فانتقلت إلينا الملكية فور التسجيل ، فصدر حكم باطل لمورثة المطعون ضدهم بأولاً في مواجهة شخص غير مالك لما يبيعه .

وكان هذا الدفاع وحده كاف لامتناع المناقشة في أي أسباب أخرى ورفض طلب المطعون ضدهم بأول درجة ، دون الاسترسال وضياع الوقت في جدل غير مُجد حوالي ٦ سنوات ما كان داع له إلا أن الحكم أغفل كل ذلك .

فنجد أن حكم أول درجة انتهى في حكمه بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل ..

وهذا غير متحقق لما سبق سرده .

ونجد حكم ثان درجة أغفل الرد على دفع ودفاع الطاعنين وتكلم في سقوط الحق في التعويض عن العمل غير المشروع بالتقادم الثلاثي ، وشاء المولى سبحانه وتعالى أن يوقع الحكم في الخطأ والتناقض ، واعترف ضمناً بأحقية الطاعنين في الملكية ، وسقوط حقهم في التعويض بالتقادم الثلاثي ، وهذا التعويض موضوعه مغاير للملكية ؟

فلماذا لم يعط الطاعنين حقهم في الملكية الدائم الأبدى الذي لا يسقط بالتقادم أو عدم الاستعمال ، بخلاف الأمر في التعويض الذي يسقط بالتقادم الثلاثي .

وأن إصرار الحكم على الخطأ رغم اعترافه ضمناً بأحقية الطاعنين يبطله ويجعله غير قائم على أساس جدير بنقضه .

٤- تناقض الأسباب مع المنطوق :

فالأسباب غير مؤدية للمنطوق حيث اعترف الحكم الاستثنائي بوقوع (الضرر) (عام ١٩٧٧) وتحقيق علم مورث الطاعنين المضروبة وبالمستول عنه وهو الشهر العقاري وتابعيه القائمون على الشهر بص ٥ من نسخة الحكم الأصلية السطر ٢٣ ، ثم يدفع (نائب الدولة) بسقوط الحق في التعويض (بالتقادم الثلاثي) من وقت علم المورث (بالفعل الضار غير المشروع) وقبول محكمة الاستئناف لهذا الدفع بص ٦ السطر الثاني من الحكم فقد اعترفت ضمناً بأحقية الطاعنين ، ثم يقضي في المنطوق (برفض الاستئناف موضوعاً) فتماحت أسباب الحكم ولم يبق بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه .

(طعن ٩٧٩ / ٥٧ ق جلسة ١٩٩٢ / ١٢ / ٣١)

وأن الحكم قد أورد (سبب خاص) مناقض لحكم أول درجة والذي أحال الأسباب إليه مما أدى إلى تماحي أسبابه .

(ويراجع طعن نقض مدني رقم ٢٥٥٢ / ٦٢ ق جلسة ١٩٩٨ / ٥ / ١٧)

طلب وقف التنفيذ :

لما كان المطعون ضدهم بأولاً قد استصدروا قراراً من الإدارة الهندسية بحي شرق إسكندرية بهدم العقار وتم هدمه فعلاً حتى سطح الأرض ، وأنه تحسباً من شروع المطعون ضدهم في استصدار (تصريح بناء) على قطعة

الأرض التي أصبحت أرض فضاء ، والتصرف في وحدات وشغلها بالسكان، وما يسببه ذلك للطاعنين من (ضرر) بالغ يتعذر تداركه ، إذا ألغى الحكم الاستثنائي)، مما يحق للطاعنين طلب الحكم بصفة مستعجلة (بطلب وقف تنفيذ الحكم الطعن حتى يتم الفصل في موضوع هذا الطعن) . والمحتمل إلغاؤه .

بناء عليه

يلتمس الطاعنون :

(١) قبول الطعن (شكلاً) .

(٢) في الموضوع .

أولاً : بصفة مستعجلة : التفضل بتحديد أقرب جلسة للنظر في أمر وقف تنفيذ كل ما يتعلق بآثار هذا الحكم حتى يتم الفصل في موضوع الطعن بالنقض . والمحتمل إلغاؤه .

ثانياً : نقض الحكم ، وإحالة الطعن إلى محكمة استئناف إسكندرية لدائرة أخرى، للفصل فيه مجدداً .

مع إلزام المطعون ضدهم بأولاً بالمصاريف والأتعاب وكذا المطعون ضدهم ثانياً بالمصاريف والأتعاب عن الخطأ الجسيم الذي سبب تزامم المشتري ومنع الطاعنون من الانتفاع بالعقار والتصرف فيه .

وكيل الطاعنين والمحامي بالنقض

دعوى عدم الاعتداد بالحكم أو التحفظ

أحواله : هي دعوى لا ترمي لبطلان الحكم الذي لم يكن الغير طرفاً فيه وإنما يرمي إلى تحديد نطاق الحجية الحكم وقصره على أطرافه وعدم إمتداده للغير رافع الدعوى .

ودواعيها : (١) أن الأحكام المدنية (نسبية) قاصرة على أطرافها ولا يحتج بها على (الغير) الذي لم يكن طرفاً فيها، والذي سجل عقده قبل صدور حكم نهائي فيها .

أما من (لم يكن طرفاً فيها) ، فإنه إعمالاً لمبدأ قدسية الأحكام الوارد (بمادة ١٠١ إثبات) ومتى صارت نهائية بفوات ميعاد الطعن عليها بالاستئناف، أو طعن عليها استئنافاً وتأيد حكم أول درجة . فحتى لو أن هذا الحكم (باطل) فمتى صار (نهائياً) فإنه لا يجوز طلب إبطاله ولو كان باطلاً ، إعمالاً لحكم المادة سالفة الإشارة ، ويكون الحل الوحيد لمثل هذه الحالة هو (طلب عدم الاعتداد بها) .

(طعن ٣١٧٧ / ٦١ ق جلسة ٢١ / ٣ / ١٩٩٦)

وقضت بعض المحاكم بعدم الاعتداد في مواجهة الغير بالحكم الذي لم يكن طرفاً فيه .

(إستئناف القاهرة د/ ٦٤ تجاري طعن ١٥١٢ / ١٠ ق جلسة ٢٥ / ٩ / ٢٠٠٧)

(شال القاهرة الابتدائية قضية ٢٢٢٢ / ٢٠٠٥ جلسة ٢٤ / ١ / ٢٠٠٦)

(٢) أنه في حال وضع بنك ناصر (تحفظ) على عقار بحجة أن التركة شاغرة ، ولا يوجد وريث للمورث، فإذا لم يراع في ذلك ما نصت عليه (م ٤ ق ٦٢ / ٧١ معدل بقانون ٣١ / ١٩٧١) والتي تقضي بعمل تحريات ادارية للتثبت من صحة البلاغ بوجود تركته شاغرة من غير وارث ، ونشر ذلك بصحيفة يومية واسعة الإنتشار وإذا زادت عناصر التركة عن

جنيه ٥٠٠٠ يجب نشر البيان مرتين بصحيفتين يوميتين واسعتي الانتشار ،
وأن تمضي بين النشرتين مدة قدرها ٥ أيام ، وإذا كان المتوفي (أجنبي) أخطرت
قنصلية دولته لحضور عملية الحصر والجرد .

فإذا ظهر أن البلاغ (غير صحيح) ألغيت اجراء التحفظ على أموال
التركة . أما أن أصر البنك على وضع التحفظ فإن للورثة رفع دعوى
بطلب عدم الاعتداد بتحفظ بنك ناصر ، يرفق معه (إعلام وراثه للمتوفي)
مثبت بوجود وريثة على قيد الحياة، ويحضر الوريث يوم الجلسة ، ومعه
بطاقة الرقم القومي أنه ابن أو بنت المتوفي إلى جانب (اعلام الوراثة) وعلى
بنك ناصر (تقديم ما يثبت خلاف ذلك) فإن (فشل وأخفق) في ذلك
حكمت المحكمة لصالح (الوريث) .

فيما يلي حكم محكمة اسكندرية الابتدائية في الدعوى
٩٨/٧٧٦١ م.ك اسكندرية جلسة ٢٣/٤/٢٠٠٢

والمرفوعة من / جورج جان فرموزيس
ضد / رئيس مجلس إدارة بنك ناصر الاجتماعي بصفته .
ومقره / ٣٥ ش قصر النيل القاهرة .

وحيث أنه من المقرر قانوناً أن (لمحكمة الموضوع سلطة فهم الواقع في
الدعوى ، وتقدير عمل الخبير ، ولها أن تأخذ ببعض ما جاء بتقريره ، وتطرح
بعضه، وتقضي بما يطمئن إليه وجدانها ، وحسبها أن تقيم قضائها على أسباب
سائغة تكفي لحمله .

(طعن ٥٠٥ / ٤٤ ق جلسة ٢٣ / ١٢ / ١٩٨٠)

ولما تقدم فإن المحكمة تطمئن إلى (تقرير الخبير) ، المودع بملف
الدعوى ، وتأخذ به محمولاً على أسبابه ، وما ورد به أن المدعي هو (الوريث
الوحيد للمتوفي) ويحق له اشهار حق إرث مورث التركة المخلفة عنه، وعليه
فإن المدعي يكون قد أقام دعواه على سند من صحيح الواقع والقانون .

وتقضي المحكمة (بإجابة المدعي لطلبه على نحو السوارد بالمنطوق) وعن المصاريف شاملة أتعاب المحاماة فتلزم بها (خاسر الدعوى) طبقاً (م ١٨٤ / ١ مرافعات وم ١٨٧ ق ١٧ / ١٩٨٣ محاماة) .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم الاعتداد بتحفظ المدعي عليه الأول بصفته (بنك ناصر الاجتماعي) على طلب اشهار حق الإرث الصادر من المدعي عليه بصفته والمقيد برقم $\frac{217}{1996}$ محرم بك وتجديداته، وألزم بنك ناصر بالمصاريف، وخمسة وسبعون جنيهاً مقابل أتعاب محاماة .

استئناف الحكم بالإستئناف رقم ٥٨/٣٢٧٧ ق بجلسة ٢٠٠٢/١٠/١٣،

وهو خاص (بالمصاريف المحكوم بها على بنك ناصر الاجتماعي) .

يرى البنك أن الحكم خالف نص م ١١ ق ٦٦ / ١٩٧١ بإنشاء بنك ناصر وأنه (معفي من الضرائب والرسوم) ورد الحكم أن هذا النعي غير سديد ... ذلك أن الاعفاء من الرسوم لبنك ناصر، قاصر على حالة مطالبة أموالها أو إيراداتها .

أما إذا كانت المطالبة واردة على (أموال خاصة للغير) المستأنف ضده ، فلا تندرج تحت الاعفاء الوارد بنص المادة المذكور ، وعليه يكون النعي مؤسس على (غير سند من الواقع والقانون) يتعين القضاء برفضه .

وعن المصاريف شاملة أتعاب المحاماة فتلزم بها المستأنف بصفته (بنك ناصر) .

قلهذه الأسباب

حكمت المحكمه : أولا : بقبول الاستئناف شكلاً .

ثانيا : وفي الموضوع برفض ، وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف ضده المصاريف ومائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

ويلاحظ بالنسبة لرفع تحفظ بنك ناصر اختصاص رئيس مجلس إدارته بالقاهرة ومقره ٣٥ ش قصر النيل القاهرة ، واختصاص أمين مكتب الشهر العقاري بصفته ، واختصاص وزير العدل بصفته باعتباره الرئيس الأعلى لمصلحة الشهر العقاري لإلزامها متضامين بالتأشير الهامشي على العقد (برفع تحفظ بنك ناصر) وانظر (المسجل ٢٠٠٣/٨٥٥ اسكندرية) .

محكمة اسكندرية الابتدائية

الدائرة ١٣ أحوال أجنب

بالجلسة المنعقدة علناً بمرأى المحكمة يوم الخميس الموافق

١٠ / ٥ / ١٩٩٠.

رئيس المحكمة

برئاسة الأستاذ / رفعت حنا شنودة

أمين السر

وحضور السيد / جابر محمود محمد

في الطلب رقم ٨ / ٩٠ أجنب

المقدم من : جورج جان فرموزيس - المقيم ١٢ شارع القراعنة قسم
شرقي بشأن إثبات وراثته المرحوم / جان جورج فرموزيس المتوفي في
٦ / ٢ / ١٩٩٠. اليوناني الجنسية - وتنحصر تركته في وريثه الشرعي الوحيد -
مقدم الطلب .

المحكمة

بعد الإطلاع على الطلب - وشهادة الوفاة - والتحريرات - ومواد
القانون واجب التطبيق .

لذلك

قررت المحكمة إثبات وفاة المرحوم / جان فرموزيس ابن جورج
اليوناني الجنسية بمدينة الإسكندرية بتاريخ ٦ / ٢ / ١٩٩٠ وانحصار ارثه
الشرعي في ابنه جورج جان جورج دون وارث آخر أو مستحق لوصية سواه .

رئيس المحكمة

أمين السر

إمضاء

إمضاء

باسم الشعب

محكمة اسكندرية للأحوال الشخصية لغير المسلمين

بالجلسة الجزئية المنعقدة علناً بسرأى المحكمة فى يوم السبت الموافق
١٩٨٨/٥/٢٨ .

برئاسة السيد الأستاذ / بلال محمد شعبان
وبحضور السيد / صلاح الدين السيد
القاضي
أمين السر
صدر القرار الآتى

فى مادة الوراثة رقم ١٩٨٨/٢١٢ على :

المقدمة من : جورج جان فرموزيس بشأن تحقيق وفاة ووراثة المرحومة/
استيلا جان جورج فرموزيس .

القرار

قررت المحكمة إثبات وفاة المرحومة / استيلا جان جورج فرموزيس
بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٢ وانحصار ميراثها الشرعى فى زوجها / جان جورج
فرموزيس ويستحق ربع تركتها فرضاً وفى ابنها البالغ جورج جان جورج
فرموزيس ويستحق باقى تركتها تعصيباً . فقط من غير شريك ولا وارث لها
ولا مستحق لوصية واجبة سوى من ذكر .

القاضي

إمضاء

أمين السر

إمضاء

المسجل ٢٠٠٣/٨٥٥ إسكندرية وموضوعه (اشهار حق ارث)

لصالح السيد / جورج جان فرموزيس - مصري - مسيحي - ومقيم
٢ شارع محمود عزمي العطارين اسكندرية - وهو الوريث الوحيد
للمرحومين / موضوع الاشهارين فيما يلي - وهو المقر بشهر حق ارثها - فيما
يلي العقار موضوع اشهار حق الارث :

عقار ٢٦ ش المفتش ناحية وقسم شرقي محافظة الإسكندرية - لوحة
مساحية ٤٧٧ مقياس رسم ١ / ٥٠٠ ومسطحه ١٢٨,٧٣ م^٢ (فقط ألف
ومائتان وثمانون مترًا مربعًا وثلاثة وسبعون سنتيمترًا مربعًا) وحدوده :

البحري الغربي : العقار رقم ١٣ ألف شارع بلقيس شارع خصوصي بعرض ١٠
متر متروك من ملك البائع بطول ٢٢ متر .

البحري الشرقي : شارع المفتش بطول ٥٨,٢٠ متر .

القبلي الشرقي : شارع بني حمديس بطول ٢٢,٠٠ مترًا .

القبلي الغربي : العقار رقم ١٣ ألف شارع خصوصي بعرض ١٠ متر متروك ملك
البائع بطول ٥٨,٢٣ مترًا .

الوصف : عبارة عن مبنى دور أرضي بباين على شارع المفتش، والآخر
على شارع بن حمديس ومتروك جزء فضاء من الناحية القبليّة والعقار يحمل
رقم ٣٤٩١ ع حسب المعاينة في ٧ / ٥ / ٢٠٠٢ .

أولاً : اشهار حق ارث ضد تركة المرحومة / استلا جان جورج
فورموزيس بنت بباوتي جورج جادس عن كامل العقار ٢٤ ط لصالح ورثتها :

بتاريخ ٢٢ / ٢ / ١٩٨٦ توفيت المرحومة / استلا فرموزيس بنت
بباوتي بن جورج جادس الشهيرة باستيلا جان جورج فورموزيس وانحصر
ميراثها الشرعي في زوجها جان جورج فورموزيس ويستحق ربع تركتها
فرضاً ، وفي ابنها البالغ الوحيد جورج جان فورموزيس ويستحق باقي تركتها

تعصياً فقط من غير شريك ولا وارث لها ولا مستحق لوصية واجبة سوى من ذكر وذلك حسب مادة الوراثة رقم ١٩٨٨ / ٢١٢ ملي صادر محكمة اسكندرية للأحوال الشخصية لغير المسلمين بجلسة ١٩٨٨ / ٥ / ٢٨ والمقدم منه صورة طبق الأصل برقم ٩٧ / ٦٩ قلم حفظ محكمة إسكندرية للأحوال الشخصية لغير المسلمين .

الملكيّة: وكانت المورثة تمتلك حال حياتها كامل أرض العقار المشار إليه بعاليه، آلت إليها بطريق الشراء من أناتول ميوم قسطنطين ميوم وآخرين بموجب حكم صحة ونفاذ عقد بيع ابتدائي مشهر برقم $\frac{3083}{65}$ إسكندرية والمقدم منه صورة طبق الأصل برقم $\frac{4655}{98}$ ، وبالنسبة للمباني فبطريق الإنشاء والتشييد بدليل التمويل باسمها في البلدية وتوزيع التركة يستحق الزوج ٦ ط والابن ١٨ ط .

ثانياً: اشهار حق ارث ضد تركة المرحوم / جان جورج فورموزيس عن حصة قدرها ٦ ط لصالح وريثه الوحيد/ جورج جان فورموزيس .

بتاريخ ١٩٩٠ / ٢ / ٦ توفي المرحوم / جان فورموزيس اليوناني الجنسية بمدينة الإسكندرية وانحصر ارثه الشرعي في ابنه الوحيد جورج جان جورج دون وارث آخر أو مستحق لوصية سواء وذلك حسب الإعلام الشرعي الصادر محكمة إسكندرية الابتدائية الدائرة ١٣ أحوال أجنب بجلسة ١٩٩٠ / ٥ / ١٠ في مادة الوراثة رقم ٩٠ / ٨ أجنب وصورة منه برقم $\frac{899}{203}$ صادرة قلم حفظ محكمة إسكندرية الابتدائية دائرة ١٣ أحوال أجنب .

الملكيّة: وكان المورث يمتلك حال حياته حصة قدرها ٦ ط مشاعاً في العقار سالف الذكر أرض مباني آلت إليه بطريق الميراث الشرعي من زوجته المرحومة / استيلا جان جورج فورموزيس الجاري شهر حق ارثها وملكيته بالبند أولاً .

وبتوزيع التركة يستحق الابن الوحيد كامل الحصة موضوع الاشهار .

التمويل : عقار ٣٤٩١ شياخة أمبروزو قسم محرم بك كائن ش ابن حمديس وممول سنة ٢٠٠٣ باسم / استيلا فورموزيس بنت بنايوتي جورجياس وزوجه جان فورموزيس - والوصف من جرد ٩٠ / ٩١ - مبني دور أرضي بباين على ش المفتش والآخر على شارع ابن حمديس - مع ملاحظة أن رقم العقار عام ١٩٦٥ هو ٢٨٦١ مكرر بنفس الشياخة والقسم - وصافي القيمة الايجارية السنوية من جرد عام ٩٠ / ٩١ مبلغ ١٣٥٧,٦٣٢ جنيهه (فقط ألف وثلاثمائة سبعة وخمسون جنيهًا و٦٧٢ / ١٠٠٠ ملبيًا لا غير) وذلك حسب شهادة التمويل الصادرة من حي وسط إسكندرية

برقم ٥٢٦ / ٢٠٠٣ / ٤ / ٢١

الملاحظات :

- ١ - التعامل اشهار حق ارث .
- ٢ - التعامل جزء من مسطح أكبر - خارج التحسين كوارد كشف التحديد وعقار كامل كوارد العقد المسجل سند الملكية .
- ٣ - العقار خال من كافة الحقوق العينية الأصلية والتبعية كالحكر والرهن والاختصاص والامتياز .
- ٤ - أفاد المراجع الهندسي أن العقد المسجل سند الملكية رقم $\frac{٣٠٨٣}{١٩٦٥}$ اسكندرية ينطبق هندسيًا .
- ٥ - عرض شارع المفتش ١٠ متر (عشرة أمتار) ، وعرض ش ابن حمديس ٩ متر (تسعة أمتار) وأكد المراجع الهندسي للمأمورية صحة العرض المذكورة بكشف التحديد .
- ٦ - أفادت المساحة أن مسطح المباني ٩٥٠.٧٣ متر (تسعمائة وخمسون مترًا و $\frac{٧٣}{١٠٠٠}$) . ومسطح الأرض الفضاء ٣٣٠ مترًا (ثلاثمائة وثلاثون مترًا) والمجموع ١٢٨٠,٧٣ م٢ .

- ٧- يتلاحظ تحفظ (بنك ناصر الاجتماعي) حسب كتاب المأمورية $\frac{4522}{95/12/2}$
- ٨- تم ربط رقم الجرد برقم ٣٤٩١ كوارد كشف التحديد وشهادة التمويل .
- ٩- قدم التماس مؤرخ ٢٠٠٢/٦/٩ بأن المقر يشهر حق الإرث هو الوريث الوحيد السيد / جورج جان فورموزيس .
- ١٠- قد صاحب الشأن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٩٨/٧٧٦١ بجلسة ٢٣/٤/٢٠٠٢ والمرفوع ضد / بنك ناصر الاجتماعي وآخرين والذي قضى فيه بعدم الاعتداد بالتحفظ الذي وضعه البنك على طلب شهر حق الإرث المقدم للمأمورية برقم ٢٥٢٢ في ١٢/٣/٩٥ والمجدد بالطلب ٩٦/٢١٧ والمجدد بالطلب الحالي وقد تأيد ذلك الحكم استئنافيا حيث قدم حكم محكمة الاستئناف رقم ٥٨/٣٢٧٧ صادر بجلسة ١٣/١١/٢٠٠٢ مرفوع من بنك ناصر الاجتماعي ضد / جورج جان فورموزيس وآخرين وقضى فيه (برفض دعوى البنك الاستئنافية) وتأيد الحكم المستأنف وألزم - المستأنف بصفته المصاريف ومائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة) .

خلاصة وخاتمة

نما سبق يتبين أن المعيار في التحدي بعدم توافر (حجية الأمر المقضي) وسابقة الفصل) المانعة من إعادة نظر هو (وحدة السبب ذاته) ، فإن تغاير واختلاف ، أو تماثل أو تشابه ، انتفت وحدة السبب فيظل (مختلفا ومغايرا) ، يمتنع معه التحدي بسابقة الفصل وأن هناك معيار آخر يؤكد ذلك هو :

وحدة المسألة المحكوم فيها :

بأن تكون المسألة التي تناضل من أجلها الخصوم وتناقشا حولها (مسألة أساسية واحدة لا تتغير) وأن اختلف الموضوع والطلب في الدعويين ، وأن يكون الحكم السابق قد فصل فيها) .

فإذا كانت تلك المسألة في الدعوى السابقة هي هي في الدعوى الحالية المنظورة ، امتنع التحدي بعدم توافر أسباب سابقة الفصل ورفض الدفع بذلك ، ورفض الاستئناف تبعاً لذلك ، باعتبار أن ذلك أمر متعلق (بالنظام العام) لا تجوز مخالفته ، وتقضي به المحكمة من تلقاء نفسها إعمالاً لمبدأ (قدسية الأحكام وأنها عنوان الحقيقة) :

ونضرب لذلك مثالا لتغاير السبب المانع من التحدي بسابقة الفصل :

الدعوى سابقة :

كان موضوعها (تسليم العقار)

إستناداً إلى سبب هو : (عقد البيع المشهر) .

أما الدعوى الحالية فهي :

موضوعها : استحقاق عقار التداعي وتسليمه للمدعي عليهم في

الدعوى الفرعية بأول درجة من الحائزين له خالياً من الشواغل والأفراد .

وسببها : حق الملكية المتولد عن العقد المشهر والدائم الأبدى الذي لا يسقط بالتقادم أو بعدم الاستعمال .

وسبب آخر : هو تزاحم المشتريين على عقار واحد من بائع واحد العبرة فيه بأسبقية التسجيل طبقاً م٩ من قانون تنظيم الشهر ، وأن العقد الأسبق سجل قبل صدور حكم صحة التعاقد النهائي ولم يكن مؤشراً على العقد الأسبق بصحيفة دعواهم ولم يختص أصحابه في ذلك الحكم والذي صدر في مواجهة بائع غير مالك حيث انتقلت الملكية منه بالتسجيل إلى (المستأنفين) ، فصدر حكم صحة التعاقد الباطل في مواجهة شخص غير مالك ، فلا يسري في مواجهة المستأنفين ولا ينفذ في حقهم ، ولا يرتب نقل الملكية للصادر لصالحهم حكم صحة التعاقد اعمالاً لحكم (م٤٦٦ / مدني) . وأن تزاحم المشتريين على عقار واحد من مالك واحد (مسألة قانونية) تخضع لرقابة محكمة النقض . وقضاء الحكم بسابقة الفصل (خطأ وقصور) .

مراجع الكتاب

- ١- شرح قانون الإثبات د / عبد الودود يحيى .
- ٢- شرح قانون الإثبات مستشار / محمد عبد اللطيف .
- ٣- عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل د / على عوض حسن .
- ٤- التعليق على قانون الإثبات د/ مستشار الدناصوري - د/ حامد عكاز.
- ٥- المرشد في الإثبات مستشار / يحيى اسماعيل .
- ٦- أصول المرافعات المدنية للمؤلف ، المكتبة العالمية أمام مجمع محاكم اسكندرية .
- ٧- أصول الإثبات المدنى للمؤلف ، المكتبة العالمية أمام مجمع محاكم اسكندرية .

كتب صدرت للمؤلف

- ١ - الملكية العقارية (٧ جزء) دار المجد بطنطا .
- ٢ - الملكية الفكرية حماية حقوق المؤلف دار المطبوعات الجامعية أمام كلية حقوق اسكندرية .
- ٣ - المسؤولية المدنية (٣ جزء) دار المجد بطنطا .
- ٤ - حق الملكية دار المجد بطنطا .
- ٥ - الشفعة كسبب لكسب الملكية المكتبة العالمية أمام مجمع محاكم اسكندرية .
- ٦ - الملكية الشائعة المكتبة العالمية أمام مجمع محاكم إسكندرية .
- ٧ - الدفع بالصورية المكتبة العالمية أمام مجمع محاكم إسكندرية .
- ٨ - مسئولية الطبيب والصيدلى المكتبة العالمية أمام مجمع محاكم إسكندرية .
- ٩ - أملاك الدولة العامة والخاصة دار المجد بطنطا .
- ١٠ - فسخ العقد دار المجد بطنطا .
- ١١ - القول الفصل فى المشكلات العقارية المكتبة العالمية .
- ١٢ - تسبيب الأحكام المدنية دار الفكر الجامعى .
- ١٣ - مشكلات عقد البيع ، وكيفية المحافظة على الثروة العقارية دار الفكر الجامعى .
- ١٤ - عقد البيع دار المجد بطنطا .
- ١٥ - عقد الايجار دار المجد بطنطا .
- ١٦ - جمعيات الاسكان التعاونى والاجتماعى والتحكيم دار المجد بطنطا .

- ١٧ - تفسير العقد وتكييفه دار المجد بطنطا .
- ١٨ - الحيازة بوضع اليد المدة الطويلة دار المجد بطنطا .
- ١٩ - أصول المرافعات المدنية المكتبة العالمية أمام مجمع اسكندرية .
- ٢٠ - أصول الإثبات المدني المكتبة العالمية أمام مجمع محاكم اسكندرية .
- ٢١ - التعويض عن اصابة العمل دار المجد بطنطا .
- ٢٢ - أتعاب المحامي دار المجد بطنطا .
- ٢٣ - صحة التعاقد وصحة التوقيع دار المجد بطنطا .
- ٢٤ - شرح قانون الميراث والوصية والوقف دار المجد بطنطا .
- ٢٥ - موسوعة الأوقاف والاحكار دار المطبوعات الجامعية .
- ٢٦ - شرح عقد الوكالة والصلح المكتبة العالمية أمام مجمع محاكم اسكندرية .
- ٢٧ - نظرية الظروف الطارئة دار المجد للنشر بطنطا .
- ٢٨ - الدفع بالحبس والدفع بعدم التنفيذ دار المجد بطنطا .
- ٢٩ - الاثراء بلا سبب ورد غير المستحق دار المجد بطنطا .
- ٣٠ - السجل العيني وصعوبات واجهت تطبيقه بمصر دار المجد للنشر بطنطا .
- ٣١ - العقد المدني ونظرية الإلتزام دار المجد للنشر بطنطا .
- ٣٢ - قاعدة أو الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها دار الفكر الجامعي أمام كلية حقوق اسكندرية ٣٠ ش سوتر أزاربطة شرق اسكندرية .
- ٣٣ - التعسف في استعمال الحق وتطبيقاته العملية في مختلف فروع القانون المدني ، الناشر دار المجد للنشر بطنطا بجوار مكتبة الصحابة .

فهرس الكتاب

الصفحة	الموضوع
	مقدمة الكتاب
٥	الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل
	الباب الأول
١١	التعريف بقاعدة عدم جواز نظر الدعوى
١٣	الفرق بين حجيت الأمر المقضى ، وقوته
١٣	دواعى تشريع قوة الأمر المقضى (م ١٠١ إثبات)
١٦	شروط ثبوت حجيت الأمر المقضى
١٨	أجزاء الحكم التى ثبت لها الحجية
١٩	شروط الدفع بقوة الأمر المقضى (ثلاثة) هى
١٩	١- أن يكون نهائيا
	٢- سبق الفصل فى النزاع بالاجابة أو الرفض ،
١٩	والاستثناء
	٣- أن يكون بين ذات الخصوم حقيقة ، وبياناتهم ،
١٩	ومع وحدة الموضوع والسبب
	الفصل الأول
٢٣	الشرط الأول : وحدة الخصوم الحقيقيون بصفاتهم
٢٣	وأثره بالنسبة للخلف العام الوارث
٢٣	وأثره بالنسبة للخلف الخاص المشتري
٢٤	وأثره بالنسبة للدائن
	وأثره بالنسبة لغير من ذكروا (غيراً) لا يحتج به عليهم
٢٤	(لكونهم ليسوا أطرافاً فيه)

٢٤ تطبيقات من أحكام النقض

الفصل الثاني

الشرط الثاني : وحدة الموضوع

٣٥ وما يشترط فيه

٣٥ العبرة في وحدة المحل (بطلبات الخصوم)

٣٦ الحكم في الأصل يشمل ملحقاته

٣٦ الحكم على الجزء حكم على الكل بشرط

٣٧ تطبيقات أحكام النقض

٣٧ الحكم في الكل هو حكم في الجزء

٣٨ تغاير الموضوع يعنى انحسار التحدى بالحجة

٣٨ تطبيقات أحكام النقض في الموضوع

٤٢ وحدة الموضوع (مسألة واقع) يستقل بتقديرها قاضى الموضوع

الفصل الثالث

الشرط الثالث : وحدة السبب

٥٧

٥٧ تعريفه

٥٧ أمثلة توضيحية

ما يشترط عند ذكر السابق اللاحق - عدم الجمع بذكر

٥٧ السبب السابق معه ، (منعاً من الدفع بسابقة الفصل)

٥٨ تطبيقات أحكام النقض

العبرة باتحاد السبب (وليس بدليل الإثبات وأن اختلف في

٥٨ (الدعويين)

٥٨ التطبيقات أحكام النقض

العبرة باختلاف السبب ، كى يدفع بامتناع التحدى بسابقة

٥٨ الفصل ، وأن اتحد الموضوع

٥٨	تطبيقات أحكام النقض
٥٩	أوحدة السبب لا يؤثر فيها تغير الدليل
٥٩	بد وحدة السبب لا يؤثر فيها نوع الموضوع
٦٠	ج- وحدة السبب لا يؤثر فيها تغير الغرض
٦٠	د- وحدة السبب لا يؤثر فيها تغير الطلبات
	هـ- وحدة السبب يجب أن تكون ذات وعين ونفس السبب في الدعوى الأولى ، فلا يكفي للتحدى بها أن يكون مماثلاً أو مشابهاً
٦٠	تغير النصوص القانونية المستند إليها ، لا يعد تغييراً للسبب للتحدى بسابقة الفصل
٦٠	تسجيل الخلف الخاص المشتري (عقده) (قبل) صدور حكم فى مواجهة البائع له بخصوص (الحق) الذى تلقاه منه ، ولم يكن طرفاً فيه ، يجعله (غيراً) (لا يحتج به عليه) ، ولا يسرى فى حقه ، فيعد البائع له (بائعاً لملك الغير) وأن الحكم الصادر فى مواجهة ذلك البائع يعد (باطلاً) لصنوده من (غير مالك) ، وللمشتري حق التمسك بعدم الاعتداد به ...
٦١	الدفع بسابقة الفصل لا يعتد به ، إذا استند فى طلبه إلى سبب آخر غير السبب المذكور بالدعوى السابقة
٦٢	إذا كان الموضوع الحالى (تكملة) (للموضوع السابق) فلا يحوز الحجية فى الطلب اللاحق
٦٢	تطبيقات أحكام النقض بخصوص تغير السبب
٦٣	ما لا يحوز الحجية
٧٤	(رفض الدعوى ، تقدير الدليل ، القرائن ، الإقرار غير القضائي ، عدم القبول ، الدعوى المستعجلة)
٨٢	أثر حيازة الحكم قوة الأمر المقضى

الباب الثاني

٨٧	ثانياً : وحدة المسألة المحكوم فيها
٨٩	شروط تحققها (أربع)
٨٩	١ - مسألة أساسية (نهائية) واحدة لا تتغير
	٢ - تناقض الطرفان فيها في الدعوى الأولى واستقرت
٨٩	حقيقتها بالدعوى الأولى استقرار جامعاً مانعاً
	٣ - أن تكونت المسألة هي بذاتها هي الأساس فيما يدعى
	به من حقوق مترتبة عليها في الدعوى الثانية ، بين
٩٠	ذات الخصوم
	٤ - فصل الحكم السابق في تلك المسألة الأساسية بين ذات
	الخصوم سواء صراحة أو ضمناً وبصفة حتمية سواء في
٩٠	المنطوق أو الأسباب
٩٠	تطبيقات أحكام النقض في هذا السبب
٩٧	أحكام لا تحوز الحجية
	أحكام يجوز رفع دعوى أصلية مبتدأة بطلانها ؟ ومنها
١٠٠	الحكم المنعدم
١٠٤	سبيل اهدار الحكم الباطل ؟
١٠٥	مدى حجية بعض الأحكام ؟
١٠٥	١ - دعاوى الحيازة
١٠٥	٢ - الحكم المستعجل
١٠٦	٣ - حكم إثبات حالة
١٠٦	٤ - حكم النفقة
١٠٦	٥ - حكم صحة تعاقد عقد بيع
١٠٦	٦ - الحكم الابتدائي

١٠٧	٧- حكم ثبوت ملكية
١٠٧	٨- حكم بعدم القبول (أ) لرفع الدعوى من غير ذي صفة
١٠٧	(ب) الدعوى بحالتها
١٠٧	٩- أمر الأداء
١٠٩	١٠- عدم الاختصاص القيمي
١١٠	أحكام تحوز الحجية المطلقة
١١٠	١١- الحكم المنشئ (أ) للحالة المدنية
١١٠	(ب) أحكام النسب
١١٠	١٢- شهر الافلاس
١١٠	١٣- (أحكام الإلغاء) الصادر من (القضاء الإداري)
١١٠	١٤- الأحكام الجنائية
١١٠	١٥- الأحكام المدنية
١١١	١٦- الاعلام الشرعي
١١٢	١٧- الحكم بالتعويض المؤقت
١١٢	١٨- الحكم بتقدير التعويض الموروث
١١٣	١٩- الحكم المستند إلى حكم آخر في قضية أخرى
١١٤	٢٠- (أ) قرار محكمة النقض في غرفة المشورة
١١٤	(ب) أحكام محكمة النقض
١١٤	٢١- الأحكام الصادرة من المحاكم الشرعية
١١٤	٢٢- تقدير الدليل
١١٤	٢٣- أحكام المحكمين
١١٥	٢٤- أحكام الإلغاء من محكمة القضاء الإداري
١١٥	٢٥- الوقف التعليقي
١١٥	٢٦- أحكام المواجهة

- ٢٧- حجية (ورفضت ماعدا ذلك من طلبات) ١١٦
- ٢٨- حجية الحكم الصادر بالتصديق على محضر الصلح ١١٦
- ٢٩- حجية محضر الجلسة ١١٧
- ٣٠- حجية الحكم الأجنبي ١١٧
- ٣١- الحكم ببطلان صحيفة الدعوى ١١٧
- ٣٢- دعوى صحة التوقيع ١١٨
- ٣٣- محضر جمع الاستدلالات ١١٨
- ٣٤- الحكم الضمني ١١٨
- ٣٥- أحكام المحكمة الدستورية ١١٨

الباب الثالث

- ١١٩ شروط حجية الحكم الجنائي أمام القاضي المدني .
تطبيقات أحكام النقض ومدى حجية الحكم الجنائي أمام
القاضي المدني ١٢٢

الباب الرابع

- ١٣٥ تطبيقات قضائية عملية واقعية
أ- حكم محكمة اسكندرية الابتدائية في الدعوى رقم
٢٠٠٧/٩٥٨٤ م. ك اسكندرية د / ٢٩ جلسة
٢٠١٣/٤/٣٠ ١٣٨
- ب- مذكرة ختامية أمام محكمة استئناف اسكندرية في الدعوى
رقم ٢٢٨٢/٦٩ ق جلسة ٢٠١٣/١١/١٩ ١٥٣
- ج- حكم محكمة استئناف اسكندرية د / ٥ في البدعوى
٢٢٨٢/٦٩ ق بجلطة ٢٠١٣/١٢/١٨ ١٨٨

	د- مذكرة الطعن بالنقض رقم ٢٨٧٣ / ٨٤ ق والمحدد لنظره
١٩٥	جاسة ٢٦ / ١١ / ٢٠١٤
	- دعوى عدم الاعتداد بالحكم ، ودعوى عدم الاعتداد بتحفظ
٢٠٥	(بنك ناصر الاجتماعي) (بيت المال)
٢١٥	خلاصة وخاتمة
٢١٧	مراجع الكتاب
٢١٩	كتب صدرت للمؤلف
٢٢١	فهرس الكتاب



Al-Rowad .. 03-4844623



Bibliotheca Alexandrina



1218027



دار الفكر الجامعى

ISBN 978-977-379-275-9

